

مجلة شهرية تصدر مؤقتا اربع مرات في السنة

العــدد السادس ـ السنة الثانية

ينايــر ـ مــارس 1983

المدير المسؤول : عبد الحميد عقار

الاشتراكــات :

العادي 40 درهمــا

اشتراك التشجيع : غير محدود

عنــوان المــراسلــة

عبــد الحميــد عــقــار

ص، ب، 4433، صومعة حسان

الــربــاط ـ المغرب

مطبعة الأندلس

499 شارع الفداء ـ الدار البيضاء

رقم الايداع القنــوني : 6/81

رقم إيداع التصــريح : 15/80

ترســل الاشتــراكــات في حــوالــة بريــديــة للعنــوان التالــي :

عبد الحميد عقار ، ص. ب. 4433 صومعة حسان الرباط المغرب

أو لــ :

الجسور . الحساب البريدي : C 47_670 ، الرباط .

الغلاف من إنجاز الفنان القاسمي محمد

« ما هي الخدمات التي تنتظرها البروليتاريا من المثقفين ؟
أن يفككوا الايديولوجية البرجوازية .
أن يدرسوا الايديولوجية التي تحرك العالم .
أن يعملوا على تطوير النظرية .
وباختصـــار :
كلما كان عليك أن تقوم حدثا ضع نفسك مباشرة وبصراحة في موقع طبقتك .
وفي كل مسالة اتخذ موقفا » .

برتولد برشت

* لا ترد المقالات نشرت أم لم تنشر
* المقالات تعبر عن رأي أصحابهـــا

الموضوعات :

التبعية الغذائية للمغرب وموقعه في قسمة العمل على الصعيد الدولي

البشير حمدوش

في هذه البيئة التي يعاني منها المغرب من وطأة الجفاف ومن الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية الاساسية، وحيث بلغ استيراد هذه المواد حجما هائلا ، انه لمن الاهمية بمكان التساؤل عما اذا كان تدهور العجز الغذائي للبلاد ناتجا عن رداءة الأحوال المناخية وفي هذه الحالة يكون التوازن هشا للغاية ، أو إن العجز ناتج عن عوامل عميقة ودائمة .

اننا نعتبر ان الاختلال في التوازن الغذائي للبلاد ظاهرة قديمة تجلت تدريجيا ، انها نتيجة لسياسة معينة، السياسة المتبعة في ظل الاستعمار والتي لم يعد النظر في اسسها منذ الاستقلال . بالفعل إن شروطا مناخية غير ملائمة بشكل خاص ، لا تساعد في شيء ، غير انها ليست سبب كل شيء ، انها تزيد الوضعية تفاقما حسب السنوات ليس إلا ، انها تضاف الى ظاهرة عميقة ، الى مسلسل طويل يحتوي على شكل خاص للتبعية : التبعية الغذائية .

ان التبعية الغذائية لا تخص المغرب وحده ، بل تعاني منها ، للاسف ، العديد من البلدان المتخلفة . واكثر من ذلك، إنها تكشف مفارقة سنتعرض لها في القسم الاول من هذه الدراسة ، وسنتناول فيما بعد أصل الاختلال الغذائي بالمغرب خلال الفترة الما قبل استعمارية وتجذيره خلال الفترة الاستعمارية وفي الاخير تفاقمه منذ الاستقلال .

1) مفارقة التبعية الغذائية في بلد زراعي :

يشكل سكان البادية اغلبية سكان المغرب ، وكذلك الشان بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث ، واغلبية السكان النشيطين يشتغلون بالفلاحة ، وتمثل المنتوجات الزراعية ، والمواد الغذائية منها بالخصوص ، جزء، هاما من مجموع

الصادرات على العموم لا غرابة في الامر الى حد ما . والمفارقة تكمن في كون هذه البلدان الزراعية تستورد مواد غذائية كما انها متوقفة على الواردات لسد حاجياتها الغذائية . والمفارقة تصبح اكثر اثارة عندما يصدر البلد ـ بغض النظر عن الكميات بفعل تدهور شروط التبادل التى سنعود اليها لاحقـا ـ من المواد الغذائية أكثر مما يستورد من حيث القيمة ، أى عندما يكون البلد مصدرا أكثر مما هو مستورد للمواد الغذائية . يـكـاد الوضع ان يصبح عبثيا هنا : فائض غذائى وعجز معيشى .

بيد أن هذه الوضعية تطابق عقلانية معينة هى عقلانـيـة النظريـة المتداولة (الكـلاسيكيـة والكلاسيكية الجديدة) للمبادلات الدولية . وهذه النظرية ـ كما هو معلوم ، تدعو الى التخصص طبقا لمـبـدإ الامتيازات المقارنة ، الذى يعنـى تخصص كل بلد اى تركيز ثرواته الانتاجية لانتاج ـ وتصدير ـ المواد التى ينتجها في افضل الظروف اى الكلفة النسبية الاكثر انخفاضا وتسد الواردات حاجياته من المواد الاخرى . وتكوّن النتيجة هى قسمة دولية للعمل عقلانية ومفيدة للجميع . لان الحاجيات ستلبـى ، في هذه الحالة ، باقل تكـلـفـة : إذن الفعالية والارباح تقتسمها كل البلدان بفضـل مجرد التبادل الحر . وهذه النظرية تفترض ، علـى الخصوص ، تساوي الشركاء (1) ، إنها تغض الطرف عن علاقات القوى والسيطرة... ، « السلاح الغذائى » (2).

ان البلدان المتخلفة اليوم ضحية منطق نظرية التخصص الدولى. لا تكون النظريـة لا تفى بوعودها والمشكل لا يكمن هنا (3) . لكن النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة للتبادل الدولى قد طبقت ـ بل فرضت ـ على البلدان المحيطية في ظروف عدم التكافؤ اى في ظروف « غير كلاسيكية ». وانه لمن المقلق (بالنسبة للنظرية المتداولة) ان تكون البلدان التى طبقت ـ بل التـى فرض عليها ـ اكثر تعاليم نظرية التخصص الدولى هى التى عـانـت منهـا اكثر

ولفهم الاختلال المعيشى لبلدان العالم الثالث ، يجب العـودة الى تاريخ تغيير البنيات الاقتصادية . ان السبب الأساسى للتبعية الغذائية يكمن في تطور بنيات الانتاج من جهة والبنيات الإستهلاكية مـن جهـة اخرى في اتجاهين متعاكسين . وهذا التطور فرضه التخصص الدولـى الحاصل في اطار شروط السيطرة . في ظل السيطرة الاجنبية الاستعماريـة او الشبه ـ استعمارية ونشاط الرأسمال الاجنبى تطورت البنيات الانتاجية طبقا لحاجـيـات الاسواق الخارجية لا السوق الداخلية . أما البـنـيـات الاستهلاكية فقد تطورت بفعل ضـغـط صادرات البلدان الصناعية وتأثيـر النماذج الاستهلاكية المستوردة او لضرورة العيش فقط .

وتولدت عن هذا الانفصال البنيوى التبعية الغذائية التى تعانى منها اليوم العديد من البلدان المتخلفة ، ان الارث البنيوى ثقيل . وان ما يدعى «بالنظام الاقتصادى الدولى» والوضع الدولى ليس ملائما. وربما اكثر لان السياسات الوطنية المتبعة بعد الاستقلال السياسى لا تشكل ، على العموم، قطيعة مع السياسات السابقة كما انها لا تشكل اعادة توجيه جذرى ومتجددة الاتجاه للبنيـات الانتاجية والبنيـات الاستهلاكية وخاصة على الصعيد الغـذائـى . وفضلا عن ذلك ، إن محاولات البلدان التى اظهرت ادارتها في التطبيعة مع الماضى غالبا ما اهملت الفلاحة بدعوى التصنيع . وكانت النتيجة هى تركيز التبعيات سواء منها التكنولوجية أو الغذائية . وتقدم التحليلات الآتية المغرب كمثال لما سبق طرحه . وسنتناول في البداية أصول التبعية الغذائيـة لنتطرق فيما بعد لتطورها خلال الفترة الاستعمارية ثـم منـذ الاستقلال لنقف على تاثير السياسة المتبعة .

2) أصول الاختلال المعيشى للمغرب في القرن التاسع عشر

تعود إصول التبعية الغذائية للمغرب ، على الاقل ، الى القرن التاسع عشر ، اساسا ، حيث أصبح التغلغل التجارى الغربى اكثر إلحاحا لان جهاز الانتاج الاوروبى الذى أنعشته الثورة الصناعية يبحث عن المـواد الاولية والاسواق . وذلك ما جعل « انفتاح » المغرب حتميا . ونظام «الباب المفتوح» المفروض على المغرب في منتصف القرن سيتضمن هذا الانفتاح بل سيعجل به (4) .

وقد أسس ، هذا النظام السيطرة الدولية بواسطة التبادل الحر ، حيث كانت البضائع الاجنبية تدخل الى المغرب بحرية مقابل أداء رسوم جمركية هزيلة 10 ٪ وموحدة ، بينما كانت البضائع المغربية تصدر هى الاخرى مقابل رسوم جمركية ضعيفة وحسب طبيعة البضاعة . وفي القرن التالي اضيفت الى هذا النظام السيطرة الفرنسية لتحل محله تدريجيـا وليس كلية . إذن كان هناك تراكم السيـطـرات وتراكم الانعكاسات المشؤومة فيمـا يتعلق بالتوازن المعيشى للبلاد على الخصوص ، وذلك بفعل نظام الباب المفتوح عن طريق الواردات وبفعل السيطرة الفرنسية عن طريق تخصص الصادرات خاصة (5) .

وان تحليل التغلغل التجارى الاوروبـى بالمغرب في القرن التاسع عشر يكشف عن بعض عوامل تبعيته الغذائية الحالية . لنلاحظ في البدايه تغيير الوثيرة خلال النصف الثانـى من القرن [...] حـيـث اصبحت المبادلات اكثر كثافة (تضاعفت اربع مرات) واكثر اختلالا ايضا .

وتقتصر صادرات المغرب تقريبا على بعض المواد الفلاحية الكبرى باستمرار (6) : مواد غذائية (الحبوب ، زيت الزيـتـون ، اللـوز ،

الحيوانات) وغير غذائية (الصوف ، الجلود ، الشمع والصمغ) . غير ان اهمية هذه المواد المختلفة قد تغيرت في النصف الثاني من القرن على الخصوص وظهرت مواد جديدة ضمن الصادرات . وهكذا ارتفع كثيرا حجم الحبوب وانتشرت زراعتها بعد حرب . وتنامت صادرات منتوجات اخرى (القطاني ، الكزبرة ، الزوان الابيض والحلبة) تحت تاثير التجار الاوروبيين واصبحت ذات اهمية في نهاية القرن . فيتبين إذن ان الصادرات تقتصر في بداية القرن ، وفي نهايته بشكل ثانوي على المواد المنتوجة خصيصا للتصدير او سيكون الامر غير ذلك في القرن العشرين) ، بل تشتمل منتوجات من نفس طبيعة تلك التي يستهلكها السكان (حبوب ، زيت الزيتون...) ، او التي تستعمل لصناعة ملابسهم واحذيتهم (الصوف ، الجلود..) . وهذا يعني ان المغرب يكف عن التصدير اذا كان المحصول الزراعي سيئا (خلال النصف الاول من القرن) او يؤدى التصدير إليه ارتفاع ثمن المنتوجات داخل البلاد (الصوف ، الجلود) . ولنذكر مع ذلك ان انتشار زراعة الحبوب في منتصف القرن وعلى الخصوص نمو انتاج القطاني قد تم لتلبية حاجيات التصدير .

اما الواردات فقد كانت اكثر تمركزا حول بعض المنتوجات : الاقمشة القطنية والحريرية والفولاذ والحديد والسكر والشاى ، وكان لهذين المنتوجين الاخيرين دور كبير في تحول العادات الاستهلاكية بالمغرب وفي حالة تبعيته الغذائية .

وربما يعد الشاى المنعنع والمحلى بالسكر، الذى يعتبر المشروب الوطنى بالمغرب ، افضل مثال على خلق حاجيات جديدة بواسطة استيراد مواد استهلاكية غير معروفة من ذى قبل . أليس من الغريب حقا ان لا ينتج المشروب الاكثر انتشارا لدى مختلف فئات السكان حتى جزئيا على الصعيد المحلي .

ويشكل الشاى من جهة اخرى العامل الرئيسى لنمو استهلاك واستيراد منتوج مكمل (وهو السكر) الذى يثقل اكثر من الاول الميزان التجارى .

وهكذا فان الشاى المنعنع الذى يشكل جزءا من حياتنا اليومية قد كان مجهولا في مغرب القرن السابع عشر . ودخوله يعود الى النصف الاول من القرن الثامن عشر وانجلترا هى التى عملت على ادخاله (7) . والمراحل الكبرى لتطور استهلاك الشاى هى التالية اجماليا (8) .

- نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر : طبقة المخزن
- من 1830 الى 1860 : الاوساط الحضرية .
- من 1860 الى 1878 : البادية المجاورة للمدن

ـ من 1880 الى 1892 : العالم القروي وجزء من قبـائل الجبال . وفي السنوات الاولى من القرن العشرين كان استهلاك الشاي من طرف سكان الجبال معمما تقريبا .

ان انتشار واستهلاك الشاي قد سهلهما انخفاض جد مهم لاثمانه في النصف الثانـي من القرن التاسع عشر ، وقد صاحب ذلك عرض انواع رديئة وضعف الرسوم الجمركية المغربية (10 ٪) وتسهيلات النقـل عـبـر جـبـل طـارق .

وعرف تطور استهلاك السكر نفس النمو ، وكان انخفاض الاثمان نتيجة للتنافس بين الممونين الالمان والفرنسيين والبلجيكيين في نهايـة الـقـرن الاخـيـر .

وتجدر الاشارة هنا الى صدفة تاريخية غريبة ، وهي التخلـي عن الانتاج المغربي للسكر في حين بدا استهلاك الشاي . ومن الثابـت فعلا ، أن المغرب كان ينتج قصب السكر المكرر ابتداء مـن القرنيـن الثامن والـتـاسع ، وتقهقر هذا النشاط في القرن السابع عشر ليندثر عمليا في القرن الثامن عشر (9) . وكان هذا الاندثار بالتاكيد مرتبطـا باعادة توزيع الانتاج العالمي للسكر التي تلي اكتشاف واستغلال امريكا

لقد تصاعدت بشكـل سريع واردات السكر والشاي خلال القـرن التاسع عشر وتضاعفت مرتين او ثلاث مرات في كل عقد . وهكذا اصبحت تمثل ربع او ثلث مجموع الواردات في العقود الاخيرة من القرن (10) بدل عشرها في الثلاثينات من نفس القرن ، بل كانت تتزايد حتى خلال الازمات بفضل انخفاض اثمانها مما يجعلها في متنـاول ذوي المداخيل المتواضعـة والقدرة الشرائية الضعيفـة وذلك على حساب المنتوجات الغذائية المحليـة التـي كانت اثمانها في ارتفاع . ويشكل ذلك احلالا مضرا مرتين لانه يعمق التبعية الغذائية ويخفـي سوء التغذية بتلهية الجوع .

ونجد من جديد ظاهرة الحفاظ على الاستـهـلاك نفسها خلال الازمات بفضل انخفاض الاسعار واحلال المنتوجات المحلية (الملابس الصوفية) فيمـا يتعلق بالاقمشة القطنية التي كانت تمثل ثلث الواردات في نهاية القرن . وقد جاءت الواردات من المواد الجاهزة للاستهلاك (غير الغذائية) لتحل محل المنتوجات المحلية في الربع الاخير من القرن وادت الى ازمة الصناعة التقليدية

ان دينامية الواردات (الغذائية وغيرها) ، في النصف الثاني من القرن، قد سمح بها نظام « الباب المفتوح » الذي يدعمه انخفاض تكاليفها وقروض الاستهلاك والتسبيقات على المحاصيل التي يقدمها التجار الاوروبيون الذين حرروا الواردات من القيود المفروضة على الصادرات ، خاصة خلال الازمات، ووزعوها على امتداد السنة .

وهكذا يتضح الاختلال المعيشي وعجز الميزان التجاري خلال الازمات والتقلص التدريجي للفوائض حتى في الفترات الإعتيادية خلال النصف الثاني من القرن . ان التداخل بين الازمات المغربية والاوروبية يشدد من تأثيرها على الاقتصاد المغربي «المفتوح» الآن لتلاقي هذه الازمات . وقد كان الاقتصاد المغربي يتلقى مباشرة الصدمات الناتجة عن تقلبات وازمات الاقتصاديات الراسمالية الاوروبية دون ان يتمكن من المقاومة (11). لقد راينا كيف كانت الواردات (والغذائية منها على الخصوص) تقاوم كل انخفاض في حين ان الصادرات المغربية (والزراعية منها خصوصا) لا يشجعها الفارق بين اثمان حالة الخصاص في المغرب والاثمان الاوروبية المنخفضة (ازمة افراط الانتاج). وحتى خارج فترات الازمة تتقاص الصادرات المغربية في الربع الاخير من القرن الذي صادف فترة انخفاض الاثمان في اوروبا بينما كانت الواردات دينامكية .

لقد حاول المغرب ، الذى كانت سياسته التجارية مقيدة بنظام الباب المفتوح ، رد الفعل في الستينات والسبعينات من القرن الماضى وذلك بخلق انتاج لإحلال الواردات بالنسبة للمنتوجين اللذين تشكل الواردات منهما اكبر قسط من حيث قيمة الواردات وهما السكر والاقمشة القطنية. وهكذا تمت العودة الى زراعة قصب السكر والقطن وتم انشاء معمل لتكرير السكر ومصنع للقطن . غير ان هذه التجربة قد منيت بالفشل نتيجة انخفاض ثمن المنتوجات المماثلة المستوردة وتحفظات الدول العظمى والازمات الاقتصادية والاجتماعية المغربية التى كان تداخلها مع الازمات الاوروبية يؤدى الى تعميقها (12) .

وباختصار ان الاتجاهات الاساسية التى تبرز من القرن التاسع عشر هى نشأة التبعية الغذائية وتوجه محدود للانتاج الفلاحي قصد التصدير . وتحول المغرب اكثر فاكثر من ممون الى سوق لاوروبا . وهذا يعني تغلغلا تجاريا اكبر ويبشر باختلالات وبالإختلال المعيشي على الخصوص .

3) تصدع التوازن المعيشي في ظل الحماية :

لا تشكل مرحلة الحماية قطيعة مع المرحلة السابقة على المستوى الذى يهمنا ، انما تعميقا لتبعية المغرب لان سيطرة منطقية ، وهى السيطرة الفرنسية – في اطار منطقة الفرنك – اضيفت الى السيطرة الدولية (نظام الباب المفتوح) . ولقد صقلت هذه الاخيرة بنية الانتاج والتبادل بواسطة حرية الاستيراد بينما صقلتها الاولى بواسطة تخصص الصادرات والانتاج الموجه الى الخارج بدل تلبية حاجيات السوق الداخلي . وتجعل السيطرة المضاعفة من تخصص المغرب تخصصا

مفروضا (13) تخصصا يولد تطوره الاختلال المعيشي .

وخلال النصف الاول من القرن العشرين كان توسع المبادلات الخارجية للمغرب هائلا (في الفترة ما بين 1911 و 1956 تضاعفت الواردات عشرين مرة من حيث الكم واكثر من خمسة عشر مرة من حيث القيمة بينما تضاعفت الصادرات اكثر من اربعين مرة وعشر مرات على التوالي) وشديد الارتباط بالظرفية العالمية وتقلباتها كما انه كان غير متناسق ، ولم تتطور الواردات والصادرات بشكل متوازي بحيث كانت الاولى لا تعرف التقهقر ، ومختل . ان العجز التجاري خطير ودائم . ولم يتجاوز متوسط نسبة التغطية (تغطية الواردات بالصادرات) 55 ٪ على امتداد المرحلة . وتكمن اسباب العجز على الخصوص في تاثير نظام الباب المفتوح وفي تدهور شروط التبادل المغربية (14) .

ا ـ الميزان الغذائي :

تضاعفت على الصعيد الغذائي ديناميكية الواردات التي سبق ان لاحظناها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتغيرت بنية الصادرات مع إنتاج مواد جديدة خصيصا للاسواق الغذائية . ويعطينا الجدول (1) اسفله الميزان الغذائي ونسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات من المواد الغذائية من 1911 الى 1956 .

الجدول 1 : ميزان المبادلات الغذائية (1911ـ1956) (أ)

بمئـــات الملايين من الفرنك (ملايـيــن الدراهم)	1911	1913	1920	1926	1934	1938	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956
1 ـ واردات المواد الغذائية	0,28	0,64	3,15	5,22	2,81	6,21	57	178	257	309	361	342	371	350	403	405
2 ـ صادرات المواد الغذائية	0,40	0,15	1,24	2,54	4,11	7,46	44,7	214	339	360	378	396	415	457	515	590
3 ـ الرصيد (الميزان الغذائى) (2) ـ (1)	0,12	—0,49	—1,91	—2,68	1,30	1,25	—12,3	41	82	51	17	54	44	107	112	185
4 ـ نسبة التغطية ـ 2/1	142,9	23,4	39,4	48,3	146,3	120,1	78,4	123,7	131,9	116,5	104,7	115,8	111,9	130,6	127,8	145,7
5 ـ الواردات الغذائية / مجموع الصادرات بالنسبة المئوية	40,6	35,4	31,5	30,9	21,6	28,2	17,1	23,1	24,5	26,8	22,6	18,9	21,7	20,8	24,5	25,2

الهوامش أ ـ يتعلق هذا الجدول بالمنطقة الجنوبية فقط (الحماية الفرنسية)
ب ـ تشمل الواردات الغذائية : الحبوب ، السكر ، الشاي ، القهوة ، الخمور والمشروبات الكحولية والروحانية والبيرة والمنتوجات الحليبية والزيوت الغذائية والبطاطة واللحوم والاسماك واضيفت ابتداء من 1947 الفواكه والخضر والمواد الزيتية الغذائية
ج ـ تشمل الصادرات الغذائية : الحبوب والقطاني والبيض واللوز والكيمون والحيوانات والحلبة واللحوم والاسماك الطرية والخضروات والحوامض والبشنة والقصبور ومصبرات الاسماك والخضروات والخمور وزيوت الزيتون ابتداء من 1947 اضيفت المواد الزيتية .
د ـ يتعلق الامر بالمواد الرئيسية من 1911 الى 1947 فقط مما يؤدى الى تقدير ناقص للواردات والصادرات بحوالي 15 ٪ ، وهذا لا يؤثر بشكل دال على الرصيد ولا على نسبة التغطية . وذلك راجع لكون احصائيات ما قبل الحرب العالمية الثانية أقل جودة ولم تقدم حسب مجموعات الاستعمال كما أنها لم تكن شاملة بالنسبة لكل السنوات ، الامر الذى اضطرنا الى القيام باختيار . وقد اخترنا السنوات حسب توفر المعطيات عنها وحسب المسافة الزمنية .
هـ ـ تقدير لان الاحصائيات تشمل اصلا 12،5 شهرا .

المصادر : الحوليات الاقتصادية والمالية للمغرب : احصائيات الحركة التجارية والبحرية .
الحوليات الاحصائية للمغرب ، انظر التخصص المفروض وتخلف المغرب (مصدر مذكور) ويتبين ان :

1 ـ شكل رصيد الميزان الغذائى فائضا عشية الحماية في حين كانت نسبة التغطية الغذائية 143 ٪ (15)

2 ـ واصبح الرصيد عجزا الى غاية نهاية العشرينات تحت ضغط الواردات الغذائية التى تبعت استقرار جالية أجنبية كان حجمها يتزايد بسرعة . وهكذا تقهقرت نسبة التغطية الى 23 ٪ في 1913 لتبقى دون 50 ٪ وان الصادرات لم تنم بشكل مواز بل تنامت بشىء من التأخير (...)

3 ـ بالفعل لقد بدأت صادرات مواد غذائية جديدة تكتسى اهمية في نهاية العشرينات (القمح الطرى) وخاصة في نهاية الثلاثينات (الخضروات ، الحوامض ، الخمور ، المصبرات الغذائية ، الاسماك ، الخضر) (16) . وهكذا تحول رصيد الميزان الغذائى خلال تلك السنوات

وأصبحت نسبة التغطية أكبر من 100 بكثير (146 ٪ و 120 ٪).

4 ـ وبعد الحرب ، أصبح الرصيد من جديد ايجابيا في 1948 وبقي كذلك الى غاية الاستقلال ، غير ان نسبة التغطية قلما وصلت الى مستويات منتصف الثلاثينات ، وتراوح الرصيد ابتداء من 1959 بين 105 ٪ و 115 ٪ عدا في سنتي 1954 و 1956 اللتين كانتا جيدتين على صعيد المحصول الزراعي بينما توقفت الواردات (17) .

5 ـ انخفض نصيب الواردات الغذائية في مجموع الواردات على العموم من بداية الى نهاية المرحلة من 41 ٪ الى 25 ٪ : (وذلك مع ارتفاع في الثلاثينات وفي نهاية الاربعينات وعشية الاستقلال).

ويتبين في نهاية المطاف أن تطور الميزان الغذائي في ظل الحماية كان إيجابيا ، غير أن هذا لا يفيدنا فيما يخص معرفة تطور التوازن المعيشي للبلاد . وذلك هو موضوع تحليل طبيعة المواد الغذائية المستوردة والمصدرة

ب) ـ التبعية الغذائية :

ان التبعية الغذائية تتجلى من خلال دراسة المنتوجات الغذائية المستوردة . ولقد راينا فعالية التغلغل التجاري الاوروبي بالمغرب في القرن التاسع عشر وبالخصوص من خلال انتشار استهلاك الشاي والسكر ونلاحظ ذات التوازي فيما يخص نمو وارداتهما الذي استمر بوتيرة سريعة في النصف الاول من القرن العشرين . وتضاعفت بالفعل الكميات المستوردة من الشاي والسكر 6،7 و 7،3 مرات على التوالي ، وتضاعفت مجموعة 5،2 مرات من حيث القيمة . إلا ان نصيبها في مجموع الواردات ـ التي تصاعدت بشكل أسرع ـ قد انخفض من 35 ٪ الى 13 ٪.

وشكل مفعول التباهي (18) احد العوامل الهامة لتبني عادات استهلاكية جديدة بالمغرب في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين على الخصوص . ويعتبر مفعول التباهي بمثابة العنصر المفسر الرئيسي لتداخل دالات الاستهلاك الفردية (ويكمن عامل آخر في اثر التنافس الاجتماعي) . وحدة مفعول المحاكاة يحددها عاملان اثنان هما : اهمية الفوارق بين المداخيل الحقيقية ومستوى الاستهلاك من جهة ، ومعرفة الافراد لتلك الفوارق من جهة ثانية .

واذا اعتبرنا حالة المغرب أدركنا مفعول المحاكاة ربما كان أقل بكثير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منه في النصف الاول من القرن العشرين ، وذلك لسببين : 1) الفارق بين مستويات المدخول الحقيقي ـ والاستهلاك ـ للاوروبيين وللمغاربة كان على ما يبدو اضعف في الفترة الاولى . 2) كانت الاتصالات واللقاءات أضعف بين المجموعتين . غير ان التقدم التقني لم يساعد على تطور وسائل الاتصال الجماهيري

(الراديو والسينما) ووسائل النقل فحسب بل فضلا عن ذلك تم لقاء مباشر بين المجموعتين بفضل استقرار عدد من الاجانب بالمغرب – اساسا الاوروبيين – الذين تضاعف عددهم بسرعة ، لقد كانوا حوالي 12 الف في بداية القرن و 80 الف في 1921 و 205 الف في 1936 و 450 الف في 1955 حيث كان عدد مجموع السكان .

غير أن بنية الاستهلاك بالمغرب قد تأثرت منذ نهاية القرن التاسع عشر ، بمجموعة من المواد الجديدة جلها مستورد؛ . وهناك في البداية كما لاحظنا ، الشاي والسكر وان كان مفعول المنافسة الاجتماعية أقوى ، على ما يبدو ، من مفعول التباهي في هذه الحالة ، سيما ان نوع الشاي المستهلك عموما من طرف المغربي (الشاي الأخضر) غير النوع المفضل لدى الاوروبي والبريطاني بشكل خاص (الشاي الاسود) . وهكذا كان لعوامل انتشار واستهلاك الشاي دور بين مختلف الفئات المغربية خصوصا. أما المنتوجات الغذائية الجديدة التي بدأ أو تنامى استيرادها مع توافد الاجانب على المغرب فقد كانت الى حد ما كثيرة ، ومن اهمها نسجل الزيوت الغذائية والمواد الحليبية والحبوب (القمح الطرى والارز) البطاطة المشروبات الكحولية ، اللحوم والاسماك).

ويبدو ان صيرورة انتشار استهلاك مواد جديدة قد تم على النحو التالي : الاوروبيون ثم المحظوظون من سكان المدن المغربية (التجار والملاك العقاريون) ثم السكان الفقراء في الحواضر (الصناع التقليديون) وكان الانتشار اقل عموما ، فيما يبدو ، بالمقارنة مع الشاي والسكر (حيث انه لم يمس العالم القروى الا بشكل ضعيف) كما كان متأخرا (حيث لم يبدأ أساسا الا مع الحرب العالمية الثانية) وكانت وثيرته جد سريعة . وبشكل ادق لن انتشار استهلاك مواد جديدة بين أوساط السكان الحضريين لا يهم الا بعض المواد : بعض المنتوجات الحليبية (الحليب المركز المسحوق) الارز ، البطاطة ، دقيق القمح الطرى والزيوت الغذائية (غير زيت الزيتون) والمواد الاخرى مثل المشروبات الكحولية وزيت الزيتون وبعض المنتوجات الحليبية (الاجبان) واللحوم والاسماك لا تهم الا الاوروبيين .

قد يفاجىء استيراد زيت الزيتون في الوهلة الاولى لان المغرب يصدره عادة ، وسبب ذلك هو كون النوع المنتوج محليا لا يناسب الاوروبيين : « ان الزيت المصنوع في المغرب من زيت الزيتون المحلى لا يستهلكه الا الاهليون . انه ليس صافيا بما فيه الكفاية ليناسب الاوروبيين » (كذا)(20) ومع ذلك يجب تقدير هذا الشذوذ على حق قدره لأنه اذا كان زيت الزيتون يمثل القسط الاكبر من واردات الزيوت الغذائية في السنوات العشرين الاولى من الحماية فانها لم تعد تمثل الا 10 ٪ عشية الحرب لتحل محلها

في الخمسينات الحبوب الزيتية التى تستعمل في المعاصر التى انشىء اغلبها منذ الحرب . ومن جهة اخرى ان واردات المشروبات الكحولية قد انخفضت بشكل كبير في الثلاثينات وأصبح المغرب يصدرها اكثر مما يستوردها منذ ما قبل الحرب . أما عن القمح الطرى ، فان تطوره كان مماثلا لكن اسرع : نمو الانتاج والصادرات في العشرينات . بيد ان اللجوء الـى الاستيراد لم يتم خلال المواسيم الفلاحية السيئة فحسب بل تم باستمرار منذ الحرب (الواردات تفوق الصادرات من حيث الكميات عدا من 1954 الى 1956) . وبالفعل لقد بقـى انتاج القمح الطرى ثابتا منذ الثلاثينات : 2،6 ملايين قنطار في المعدل من 1931 الى 1939 ومن 1946 الى 1954 في حين تصاعـد الاستهلاك بسرعة تحت التأثير المزدوج للهجرة الكثيفة للاوروبيين نحـو المغرب منذ الحرب ولانتشار نسبـى لاستلاك دقيق الحنطة من طرف بعض فئات السكان المغاربة . ان تقييم العجز من القمح الطرى لا يمكن ان يتم دون أخذ الحبوب الاخرى بعين الاعتبار (القمح الصلب والشعير والذرة) لان المغرب كان دائما مصدرا صافيا (اى مصدر أكثر مما هو مستورد) للحبوب، فمن 1947 الى 1956 صدر المغرب من الحبوب 11،6 مرات ما استورد منهـا من حـيـث الكميات ومن جهة اخرى لان واردات القمح الطرى ستتزايـد بسرعة تجاوزت معها في الستينات مجموع الصادرات من الحبوب (وسنعود الى ذلك في الفصل الرابع) . وهذا الاختلال كان كامنا في وضعية ما بعـد الحرب : لم يتصاعد انتاج الحبوب الا بشكل ضعيف اجماليا وبنفس نسبة توسع المساحات (21) وبقـى المردود ثابتا تقريبا في مستوى جد منخفض (بين حوالى 6 الى 7 قنطارات للهكتار في الفلاحة التقليدية و 11 الى 12 قنطارات في الفلاحة العصرية) ، في حين تزايد الاستهلاك كثيرا من جراء النمـو السكانـى (6،25 ملايين نسمة في 1936 و 8،59 في 1955) (22) . وبالفعل تكشف المقارنة بين فترتـى 1931ـ1939 و 1946ـ1954 انخفاض متوسط الانتاج السنـوى ومتوسط الوفرة (الانتـاج + الواردات − الصادرات) السنوية من الحبوب للفرد غير ان انخفاض الفترة الاولى كان اكبر من انخفاض الثانية ثلاث مرات : 379 الى 333 كيلوغرام و 306 الى 292 كيلوغرام على التوالى . وتزايدت صادرات الحبوب بين الفترتين بـ 13 ٪ اى نفس الزيادة التى سجلها الانتاج 14،8 ٪) . وهكذا فان الانخفاض الاقل حدة لمعدل مستـــوى الاستهلاك من الحبوب لم يتحقق الا بفضل استيراد اكبر للقمح الطرى وكانت النتيجة هى انخفاض تدريجى للفائض القابـل للتصديـر مـن الحبـوب .

والمنتوجات الحليبية عرفت ايضا ارتفاعا سريعا (1800 طن في 1926 4400 طن في 1938 ، 17.600 طن في 1956) ليس فحسب لان الماشيـــة

لم تلــم ـــ انخفض عدد رؤوسها لكل فرد ـــ بل يتعلق الامر بالخصوص بتربية الماشية المخصصة للذبح التي لا يشكل انتاجهــا من الحليب الا منتوجا اضافيا وفضلا عن ذلك لن تربية المواشــي هذه تتم في ظروف سيئة في اطار الفلاحة التقليدية وهــي نفس الفلاحة التي تنتج الجزء الاكبر من الحبوب . وبذلك نكون قد وضعنا اصبعنا على واحد من تلك القطاعات الاقتصادية المهملة والتي اطلق عليها عـزيـز بـلال بحق [اسم] «قطـاع الاستثمار الهزيل » (23)

وفي النهايــة تجدر ملاحظة النمو السريع لواردات منتوجين : الارز والبطاطة (24) . غير ان انتاج الارز قد تنامى بسرعة منذ الحرب ليغطي تقريبــا حاجيات البلاد في 1955ـ1956 بينما بقيت البطاطة تستورد في جزئها الاكبر وان كان المغرب يصدر بعض انواعها (الباكورة) منذ العشرينات (وفي 1955 كان حجم الصادرات 13770 طن والواردات 38737 طن من بينها 5530 طـــن للـبـذور) .

نلاحظ في ناهية التحليل ان من بين المنتوجات الغذائية الرئيسية التى تزايد استيرادها منذ الحماية هناك ثلاث مواد لم يتم انتاجها على الصعيد المحلي بشكل كاف لقلب اتجاه التبادل بشكل دائم : اى تحويل الاستيراد الى تصدير صاف او على الاقل ارضاء حاجيات البلاد من المواد الحليبيــة والقمح الطرى والبطاطة .

يجب أن تضيف الى هذا كون المنتوجين الهامين وهما السكر والشاى ، اللذين ينخران الميزان التجارى بشكل كبير ، قد ظل التزود بهما متوقفــا على الخارج وذلك بالرغم من النتائج الايجابية لتجارب مديرية الفــلاحــة الاستعمارية في انتاج قصب السكر والشمندر بالخصوص والتى حصلت عليــهــا منذ امـــد بعـيــد .

وهكـــذا تكون الخــلاصة الاساسية التي تبرز من دراسـة طبيعـة الواردات الغذائيــة بالمغرب على امتداد قرابة نصف قرن هي ان التوازن المعيشـــي قد تدهــور .

جـ ـ المفارقة : فائض غذائي وعجز معيشي

لقد رأينا ان الميزان الغذائي للمغرب الذى كان يشكل فائضا عشيــة الحماية قد اصبــح يعرف عجزا في العقدين الاولين منها ليعود من جديــد الى وضعية الفائض منذ الثلاثينات ، وبموازاة هذا تصاعدت كثيرا واردات

المواد الغذائية المعاشية . وهكذا ارتفعت واردات الحبوب (اساسا القمح الطري) من 2100 طن في سنة 1911 الى 20900 طن سنة 1956 (26) ، وتصاعدت واردات السكر من 42900 طن الى 309.400 طن والشاي من 2200 طن الى 14.800 طن والمواد الحليبية من صفر الى 17.600 طن والمواد الزيتية الغذائية من صفر الى 16.400 طن . كيف يمكن ذلك : فائض غذائي وعجز معيشي ؟ وتكمن الاجابة في طبيعة المواد المصدرة ، اي طبيعة الانتاج الغذائي الموجه الى التصدير . وبكل بساطة ان الجواب هو ان المغرب ، باستثناء الحبوب ، ينتج ما لا يستهلكه او ما يستهلك بشكل ثانوي ليستورد المواد الغذائية الاساسية . لكن قد يمكن القول ان الشروط المناخية بشكل خاص الضرورية لهذه المزروعات غير متوفرة بالمغرب . غير ان هذا الاعتراض لا يصمد امام التجارب الناجحة التي اجريت في ظل الحماية وامام الانتاجات التي تحققت منذ الاستقلال . ولم يبق الا الشاي غير ان التجارب التي اجريت مؤخرا تبدو مشجعة .

وهكذا فان طبيعة تخصص الاقتصاد المغربي هي التي تفسر المفارقة، انه تخصص مفروض (27) . وهو التخصص الذي تحقق في شروط السيطرة المزدوجة المفروضة على المغرب : السيطرة الدولية والسيطرة المنطقية . وقد رأينا ان الاولى تحدد ، من خلال الباب المفتوح ، ما لا يمكن للمغرب ان ينتجه لان بلدانا اخرى تنتجه لتفرض استيراده . والثانية تحدد ما يجب على المغرب ، او بالاحرى على الجالية الاوروبية ـ الفرنسية في معظمها ، والمقيمة بالمغرب ، والجهاز السياسي والاقتصادي الذي يدعمها ، انتاجه باعتبار اقتصاده مكملا للاقتصاد الفرنسي في اطار منطقة الفرنك . بالطبع سيتخصص المغرب في الانتاج الذي يهم فرنسا ولكن الانتاج الذي يتمتع فيه (المغرب) «بموهبة» اي الانتاج الذي يمكنه ان ينجزه بتكاليف اضعف نسبيا . وبذلك يتم تطبيق منطق نظرية التخصص الدولي غير ان اختيار الانتاج لا يتم على صعيد ولصالح البلاد بل يتم حسب «البنية المفضلة» (ج. فيلير) عند فرنسا والملاكين المستفيدين من الباب المفتوح

وهكذا يتضح كيف ان المغرب المستعمر ما يعد منفذا هاما لانتاج (وتصدير المنتجات المزروعة) الحبوب وبالخصوص القمح الطري ، في المستويات الكثيرة والثلاثين الى حد انه اتهم بالخاصة عن النظافة الانتاج .

(اذ كانت الحبوب تحتكر ما بين 90 و 95 ٪ من المساحات المزروعة) ، قد غير الاتجاه بعد هذا ليهمل الحبوب وتربية المواشي ويترك الاثنين للفلاحة التقليدية ذات الامكانيات الضئيلة ويطور انتاج - وتصدير - الخضروات المطيشة ، البطاطة والحوامض والكروم والمصبرات من الخضر والاسماك .

بالتأكيد ان وضعية هذه المنتوجات أفضل من وضعية الحبوب بالمغرب من حيث التكلفة المقارنة على الصعيد الدولي وتتميز على الاخص بكونها لا تنافس منتوجات المتروبول (28) غير ان تسويقها يتم خارج البلاد بينما يضطر المغرب ، بفعل هذا النوع من التخصص ، الى استيراد ما يمكنه انتاجه محليا وفي ظروف حسنة لسد حاجياته الغذائية .
وهكذا يؤدى التخصص المفروض الى تبعية مزدوجة يكمن في توقف المغرب على الواردات الغذائية الاساسية وتوقفه على الاسواق الخارجية فيما يخص منتوجاته الجديدة . وبالفعل تجد هذه الاخيرة منفذا متميزا بفرنسا التى تشترى منها 80 الى 90 ٪ في الخمسينات في اطار الكميات المعفاة من الرسوم الجمركية . وتمثل هذه الصادرات الغذائية الجديدة اكثر من 20٪ من الصادرات المغربية عشية الاستقلال .

وخلافا للصادرات التقليدية في القرن التاسع عشر - والتى كانت تشكل الجزء الاكبر من الصادرات في بداية العشرينات - فان المواد الغذائية الجديدة تنتج من أجل ارضاء الطلب الخارجي في حين أن الحاجيات الغذائية الداخلية تسد باللجوء الى الاستيراد ، الشيء الذي يحمل نماذج استهلاكية اجنبية . يتم اذن انفصام بين تخصص الانتاج من اجل التصدير وتحويل بنيات الاستهلاك ، تخارج وتبعية مزدوجة نتيجة مبادلات المواد الغذائية .

والخلاصة اذا كان الميزان الغذائي يشكل فائضا في نهاية الحماية فان الاختلال الهيكلي يتأكد والاخطر من ذلك هو كون كل عناصر الاختلال خطير ودائم - وبالأخص التوجه المعاكس لبنيات الانتاج والاستهلاك - تفعل فعلها .

4) معالم الاختلال المعيشي منذ الاستقلال :

ماذا حدث منذ الاستقلال : استمرارية ام قطيعة في التوجيه ؟ وما هو تاثير السياسة الفلاحية على التوازن المعيشي ؟

أ ـ الارث ومصيره :

يكمن الارث الاستعماري كما سبق ان راينا في المفارقة التالية : فائض في الميزان الغذائي وعجز معيشي . لكن كيف سيتطوران بعد الاستقلال ؟

1 ـ تحول الميزان الغذائي : يقدم الجدول 2 اسفله تطور الميزان الغذائي خلال فترة 1960 و 1980 (29) . والاشارة الاساسية هي تحول الميزان الغذائي في 1974 بحيث انه كان يسجل فائضا قبل هذا التاريخ وأصبح يسجل عجزا بعده . ولنلاحظ أولاً ان هذا التحول يلغي المفارقة المسجلة سابقا إذ أصبح عجز الميزان الغذائي (سنعود الى هذا فيما بعد) مصاحبا للعجز المعيشي منذ 1974 .

ونسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات النظيرة التي كانت جد مرتفعة الى حدود 1973 (بين 140 ٪ و 200 ٪) (30) انهارت فجاة لتصل الى 80 بالمائة في 1974 وتتراوح بين تلك النسبة و 90 ٪ (وانخفضت بشكل استثنائي في 1975 حيث وصلت الى 52 ٪) .

ان تحول الميزان الغذائي قد سبقه تغير وتيرة نمو الواردات من جهة والصادرات من جهة ثانية : وقد كان نمو الأولى في المتوسط ضعف نمو الثانيـة خلال العقدين 1960ـ1980 وهكذا تضاعفت الأولى 6،9 مرات والثانية 3،3 مرات . ومع ذلك يجب تسجيل ان الفرق بين نسبتي النمو ضعيف بين 1960 و 1972 . وقد كان لصالح الصادرات التي تضاعفت 1،8 مرات مقابل 1،6 بالنسبة للواردات وتغيرت الوضعية خلال ما تبقى من الفترة. وبالفعل لقد تضاعفت الواردات الغذائية 4،4 مرات والصادرات 1،8 مرات فقط بين 1972 و 1980، وللسنتين الحاسمتين بها 1973 و 1975 اللتين تضاعفت خلالهما الواردات 4،2 مرات اي ما يعادل تقريبا النمو الذي سجلته خلال 1972ـ1980 في حين بقيت الصادرات ثابتة تقريبا (نسبة النمو كانت 4 ٪) .

الجدول 2 : ميزان المبادلات الغذائية 1960ـ1980

بملايين الدراهم	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
1 ـ واردات المواد الغذائية	451,2	560,6	672,0	518,4	664,5	684,3	650,7	769,1	616,4	484,2	575,4
2 ـ صادرات المواد الغذائية	824,7	848,6	817,3	978,8	1 080,1	1 052,9	1 095,3	1 067,4	1 175,7	1 276,3	1 265,4
3 ـ رصيد الميزان الغذائي 2ـ1	400,0	288,0	245,3	460,4	415,6	368,6	444,6	298,3	559,1	792,1	690,0
4 ـ نسبة التغطية (2/1) × 100	182,8	151,4	142,9	188,8	162,5	153,9	168,3	138,8	190,7	263,5	219,9
5 ـ نسبة الواردات الغذائية من مجموع الواردات	21,8	24,5	26,1	22,8	28,4	29,8	26,8	29,3	22,0	17,0	16,6

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
1 ـ واردات المواد الغذائية	825,0	712,1	2 239,1	2 251,5	2 965,7	2 154,7	2 261,8	2 254,2	2 521,4	3 132,3
2 ـ صادرات المواد الغذائية	1 226,8	1 495,7	1 928,1	1 793,8	1 550,0	1 866,4	1 769,3	2 022,6	2 283,4	2 705,5
3 ـ رصيد الميزان الغذائي (2ـ1)	401,8	783,6	689,0	—457,7	—1415,7	— 288,3	— 492,5	— 231,6	—238,0	—426,8
4 ـ نسبة التغطية (2/1) × 100	148,7	210,0	155,6	79,7	52,3	86,6	78,2	89,7	90,6	86,4
5 ـ نسبة الواردات الغذائية من مجموع الواردات	23,3	19,9	26,5	27,2	28,5	18,6	15,7	18,2	17,6	18,7

الهوامش : أ ـ تشمل واردات المواد الغذائية : الحبوب والسكر والشاي والقهوة والمواد الحليبية والبطاطة والزيتون والحبوب والفواكه الزيتية ومنتوجات غذائية اخرى.

ب ـ تشمل الصادرات الغذائية : الحبوب، الحوامض، الخضروات الطرية والخضروات الجافة، القطاني، الفواكه الجافة والمصبرات وعصير الخضر والفواكه، الاسماك الطرية والاسماك المصبرة، دقيق السمك، اللحوم، الخمور والكحول زيت الزيتون ومواد اخرى.

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية

ان الارتفاع الهائل الذى سجلته الواردات الغذائية في منتصف السبعينات لم يحصل دون رفع حصتها في مجموع الواردات (انظر نسبة الوادرات الغذائية في الجدول 2 التى ارتفعت من اقل من 20 ٪ في 1972 الى 26،5 ٪ في 1973ـ1975 لتنخفض الى نسبة متراوحة بين 15،7 ٪ و 18،7 ٪ في 1976ـ1980 نجد نسبا عالية في منتصف الستينات : من 26،3 ٪ الى 29،8 ٪ ما بين 1964 و 1967 . وتجب الاشارة الى أن نسبة الواردات الغذائية تتغير بشكل كبير من سنة الى اخرى ولكن باتجاه نحو الانخفاض .

وبالفعل ، ان نسب السبعينات ـ في نصفها الثاني بالخصوص ـ اضعف على العموم من نسب الستينات ومع ذلك فرصيد الميزان الغذائى سلبى خلال العقد الاول .

وبهذا الصدد يطرح السؤال التالى : هل كان تحول الميزان الغذائى ناتجا عن نموين مختلفين لكميات الصادرات والواردات الغذائية ام كان نتيجة تدهور شروط التبادل ام نتيجة العاملين معا ؟ لقد كانت كميات المواد الغذائية المستوردة تفوق الكميات المصدرة 3 مرات ما بين 1960 و 1980 بحيث تضاعفت الاولى 3،5 والثانية 1،1 مرة ، والفرق بين نموهما من حيث القيمة (6،9) مرات بالنسبة للواردات و 3،3 مرات بالنسبة للصادرات) لا يشير الى انعدام تدهور شروط التبادل الغذائى للمغرب فحسب بل الى تحسنها (الجدول 3).

الجدول 3 : شروط تبادل المواد الغذائية

	1960	1972	1980
1 ـ متوسط ثمن الطن المصدر (1000 درهم)	0,58	0,94	1,73
2 ـ متوسط ثمن الطن المستورد (1000 درهم)	0,65	0,83	1,29
3 ـ شروط التبادل (2/1)	0,89	1,13	1,34

المصدر حسابات اجريت استنادا على النشرات الاحصائية السنوية للمغرب

وفعلا ، لقد كانت نسبة التحسن تفوق 50 ٪ بحيث كان ثمن الطن المصدر يمثل 0،89 من الطن المستورد في 1960 واصبح يمثل 1،13 منه في 1972 ليصل الى 1،34 في 1980 . وهذا التحسن راجع الى ارتفاع اكبر نسبيا لمتوسط ثمن الصادرات الغذائية عن تزايد متوسط ثمن الواردات. والجدير بالملاحظة هو ان التحسن الحاصل يهم الفترة كلها وانه في المعدل أعلى منذ 1973 . ويعني ذلك ان حالة صادراتنا الغذائية تحسن من وضعية الواردات في الازمة العالمية الراهنة . وقد ارتفع ثمن الواردات غير ان ارتفاع ثمن الصادرات قد كان اهم نسبيا . وقد ارتفع ثمن الواردات لا الميزان التجارى الغذائي من ان يصبح عاجزا ولا الاختلال المعيشي من ان يتعمق .

2 ـ تفاقم العجز المعيشي :

هناك مؤشران على تفاقم العجز المعيشي وهما : نمو الواردات من المنتوجات الغذائية الاساسية وتقلص نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي .

لقد ارتفعت واردات المواد الغذائية الرئيسية بشكل كبير الى هذا الحد او ذاك ما بين 1960 و 1980 مع استثناء بارز هو السكر الذى انخفضت وارداته وان كان ذلك بشكل ضعيف (8 ٪ في المجموع) وتضاعفت الكميات المستوردة من الحبوب 8،1 مرات وكميات الشاى 1،4 مرة والمنتوجات الحليبية 2،8 مرات والزيوت الغذائية 47،6 مرات (انظر الجدول 4) . ويجب ان ينظر الى التزايد الهائل لواردات الزيوت الغذائية على ضوء التصاعد المعتدل نسبيا (تضاعفت 1،9 مرات) للحبوب والفواكه الزيتية الغذائية التى تستعمل لصنع الزيوت الغذائية . وفي بداية المرحلة كانت واردات تلك الحبوب والفواكه اهم بكثير من واردات الزيوت الغذائية الامر الذى يبين ان الزيوت النباتية كانت تصنع بالمغرب. إلا ان الوضعية انقلبت فجاة في منتصف المرحلة واكتفى اكثر فاكثر بتصفية الزيوت الخامة المستوردة . وبدون شك لعب تطور الاثمان النسبية للزيوت الخامة والحبوب الزيتية في السوق الدولي دورا في ذلك .

الجدول 4 : واردات المنتوجات الغذائية الاساسية (الكميات بالاطنان)

	1960	1980	1960/1980
الحبوب	204 762	1 651 498	8,1
السكر	358 114	328 245	0,92
الشاى	12 440	17 551	1,4
المنتوجات الحليبية	14 781	40 942	2,8
الزيوت الغذائية	3 242	154 172	47,6
الحبوب والفواكه الزيتية	20 629	38 477	1,9

المصدر : النشرات السنوية الاحصائية للمغرب

ان النمو الكبير لواردات الحبوب (اكثر من 700 ٪) ناتج عن العجز المتزايد للانتاج الوطني عن ارضاء حاجيات البلاد والذي يتمخض عنه انخفاض الانتاج للفرد . وقد سبق ان رأينا انه انخفض خلال العقد الاخير للحماية بالمقارنة مع الثلاثينات بحيث انتقل من 379 كيلوغرامات الى 333 كيلوغرامات (31) . ووصل الى 279 كيلوغرامات في 1971 1975 و 227 كيلوغرامات في 1976ـ1979 (32) .

اما فيما يخص تقلص واردات السكر فانه يعود الى انطلاقة الانتاج وتقدمه السريع منذ بداية الستينات . وقد ارتفع من 5400 طن في 1963 الى 000 150 طن في 1970 ثم 000 331 طن في 1980 (33) . وتطور نسب الاكتفاء الذاتي يؤكد النتائج السابقة (الجدول 5)

الجدول 5 : النسب المئوية للاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية الاساسية

	64-1960	69-1965	73-1970	76-1974	80-1977
الحبوب	82	87	81	78	72
السكر	4	20	56	50	54
الزيوت	27	28	36	37	48
المنتوجات الحليبية			73-1971: 69	76-1974: 58	79-1976: 60

المصادر : التهامي الخياري في « الازمة والبديل » مناظرة حزب التقدم والاشتراكية ــ منشورات البيان 1980

وبالنسبة لفترة 1977ـ1980 المخطط الخماسي 1981ـ1985 وبالنسبة للمواد الغذائية (ومن بينها الحليب) وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي مخطط 1981ـ1985 : التوجيهات والاهداف المذكور عند ج. بن الصحراوي في « افلاس السياسة الفلاحية » مجلة «الاساس» عدد 26 دجنبر 1980 ص 11.

يشير الجدول الى عجز في انتاج المواد (او مجموعات المواد) الاربعة بل أسوأ من ذلك يبين تقلص نسب الاكتفاء الذاتي اعدا نسبة السكر التي انخفضت مع ذلك بعد 1973 بسبب نمو الانتاج بعد العقد الاول والجدول لا يتضمن الشاي لان نسبة الاكتفاء الذاتي منه تساوي صفر. والعكس بالنسبة للخضروات الطرية بحيث يضمن المغرب اكتفاءه الذاتي منها بل يصدر منها غير ان نسبة الاكتفاء الذاتي هنا قد انخفضت من 122٪ في 1971ـ1973 الى 119٪ في 1974ـ1976 ثم الى 115 ٪ في 1976ـ1978 (34).

وهكذا ، فمنذ الاستقلال ، تحول الميزان التجاري الغذائي الذي كان فائضا وتفاقم العجز المعيشي معمقا بذلك التبعية الغذائية للبلاد . كيف حدث ذلك ؟ وما هو تصور السياسة المتبعة في الميدان الفلاحي على الخصوص ؟

ب ــ نواقص السياسة المتبعة :

لسنا هنا بصدد تقييم السياسة الفلاحية وانما بصدد دراسة اثرها على المسالة التي تهمنا وهي التوازن المعيشي .

1 ــ بعض السمات الاساسية للسياسة الفلاحية :

في البداية نسجل ان موقع الفلاحة [في الاقتصاد المغربي] ، يتقاص اكثر فاكثر في حين ان اغلبية السكان لا زالت تعيش في المناطق القروية (حوالي 60 ٪) وقد انخفضت مساهمتها في الانتاج الداخلي الاجمالي من 22 ٪ في 1967ـ1970 الى 14 ٪ في 1977 بينما لا زالت تشغل حوالي 40 ٪ من السكان النشيطين (35) ، وذلك يعني ان انتاجيتها ضعيفة .

لكن ما هو موقع الفلاحة في المخططات التنموية ؟ لقد اعتبرت الفلاحة دوما اسبقية اذ كانت تحظى باستمرار بحوالي ربع نفقات الاستثمار العمومية باستثناء المخطط الخماسي الاول 1960ـ1964 حيث كانت حصتها 11،8 ٪ فقط (36) . ما هو موقع مسالة الاكتفاء الذاتي في السياسة الفلاحية ؟ لقد هيمن اتجاهان اثنان بالتناوب : إما انها وضعت في المرتبة الثانية بعد هدف تنمية الصادرات واما انها اعتبرت بمثابة هدف اولوي على صعيد التصريحات في حين جندت الامكانيات والمالية والتاطير لفائدة المنتوجات التصديرية (37) .

وهكذا حدد المخطط الخماسي الاول ارضاء الحاجيات الغذائية للبلاد كاولوية للفلاحة ، دون ان تكون الامكانيات المستعملة في مستوى الهدف . واولت المخططات التالية الاسبقية للفلاحة التصديرية .

لقد صار هدف الاكتفاء الذاتي من بين التوجيهات العامة لمخطط 1978ـ1980 لكن كهدف بعيد بالنسبة للحبوب وكهدف في نهاية القرن بالنسبة للمنتوجات الزيتية والحليبية وفي 1985 بالنسبة للسكر فقط بيد ان هذا لم يحدث إلا بعد الارتفاع المهول لاثمان المواد الغذائية الاساسية في الاسواق الدولية الذي ادى ، كما سبق ان راينا ، الى ارتفاع كبير لقيمة الواردات المغربية في 1973 والسنوات التالية مما سبب عجز الميزان الغذائي وعمق التبعية الغذائية (38) . لكن وكما كان الشان بالنسبة للمخططات الاخرى سيما ان الامر يتعلق « بفترة انتقال وتامل » (39) لم تكن الامكانيات في مستوى الاهداف .

ويجب ان نشير الى ان تنمية انتاج السكر والخضروات والحليب ، بفضل توسيع المساحات المسقية وتنظيم الانتاج والوسائل المستعملة وبالخصوص نفقات الاستثمار العمومية والتي كان يخصص حوالي 60 ٪ منها بشكل دائم للفلاحة المسقية ، لم يكن وليد 1978 .

بيد ان الفلاحة البورية التي يعيش منها 85 ٪ من السكان القرويين

ظلت مهملة في اطار السياسة الفلاحية (40) ولم تنم منتوجاتها الا قليا او عرفت ركودا : الحبوب والقطاني ، والزيتون ومنتوجات تربية المواشي وهكذا ازداد السكان الذين يعيشون منها فقرا وتاثر الميزان التجاري بذلك .

2 ـ استمرارية في التوجه : تبعية غذائية اكبر

لقد راينا ان الاختلال المعيشي الذي تاكد خلال المرحلة الاستعمارية قد تفاقم منذ الاستقلال بل ادى الى تحول الميزان الغذائي الذي كان يسجل عادة فائضا . ان السبب الرئيسي للاختلال يكمن في الانفصام ـ المنظم ـ الذي حصل بين بنيات الانتاج وبنيات الاستهلاك .

ومن المؤكد اننا هنا امام نموذج للارث البنيوي وجمادية البنيات الاقتصادية اذ لا يمكن تغيير بنيات الانتاج بين عشية وضحاها ، بل يجب سن سياسة طويلة النفس لاعادة الهيكلة وتغيير او مراقبة بنيات الاستهلاك امر اصعب ، فلك ان انتقال نماذج الاستهلاك الاجنبية لم يتوقف بل ازداد سرعة ولم يغير الاستقلال السياسي من الامر شيئا .

ولكن ، هل تم تصور وانهج سياسة تنموية بعيدة الامد وبالخصوص على مستوى الانتاج الفلاحي ـ الغذائي ـ سياسة تشكل قطيعة مع السياسة الاستعمارية ؟ هل تمت محاولة صياغة البنيات الاستهلاكية الوطنية ؟(ان العمل في هذا الميدان غير مامون النتائج وهامش المناورة ضيق حيث ان مخاطر المس بالحريات كبيرة) .

وعلى كل حال اننا نخرج بانطباع [وجود] استمرارية وليس قطيعة . والاتجاه السائد هو توجيه الانتاج الفلاحي المنظم والمتوفر على امكانيات حديثة ـ او على الامكانيات ـ نحو ارضاء حاجيات الاسواق الخارجية ، وتخصصه هو تخارجه ، وتسير في نفس الاتجاه اعادة هيكلة بنيات ونشاط مكتب التسويق والتصدير في 1965 (يراقب هذا المكتب تصدير المواد الغذائية . ولقد أصبح تمركز الصادرات الغذائية ، من حيث المنتوج أكبر مما كان عليه في 1956 . وهكذا ارتفعت مساهمة المواد الغذائية الاربعة الاولى في الصادرات من 65 ٪ 1956 و 57 ٪ في 1966 الى 84 بالمائة في 1980 وهذا التمركز الشديد يجعل الاقتصاد المغربي اكثر تاثرا بالتقلبات واكثر تبعية للاسواق الخارجية . ويجب ان نشير هنا الى ان الامر يتعلق بنفس المواد الغذائية تقريبا . والمواد الغذائية الاربعة الاولى المصدرة عشية الاستقلال هي بالفعل ، مرتبة حسب الاهمية : الحبوب (!) ، مصبرات السمك والحوامض والخضروات الطرية . وفي 1980 لم تعد الصادرات تشمل الحبوب واصبح الترتيب كالتالي : الحوامض ، الخضروات الطرية ، مصبرات السمك وعصير الخضر والفواكه (41)

ونسجل مع ذلك ان حصة المنتوجات الغذائية من قيمة مجموع الصادرات قد انخفضت بشكل كبير في النصف الثاني من السبعينات بعدما ارتفعت في بداية الاستقلال ـ وقد كانت في المتوسط 42 ٪ 1951ـ1955 و 48 ٪ في 1960ـ1964 ثم 31 ٪ في 1976ـ1980 . واتجاه الاستمرارية الاساسية يعاكسه اتجاه فرعي يتمثل في بعض نقط الانقطاع (41) . وهذه النقط تشكلها منتوجات اختلال الواردات الغذائية المشار اليها سابقا : السكر والمنتوجات الحليبية ، بيد ان السكر قد انخفض في السنوات الاخيرة (42) وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنظر الى بداية السبعينات (انظر الجدول 5 اعلاه) .

والحصيلة هي تفاقم الاختلال الغذائي والتبعية ، وقد ساعد على ذلك الحركة السكانية (النمو الديموغرافي ، الهجرة القروية والهجرة الدولية) والنتيجة هي تبعية مزدوجة على صعيد الواردات والصادرات معا . وتوجه هذه الاخيرة الى اسواق المجموعة الاوروبية المشتركة اساسا حيث تواجه قيودا متزايدة (الثمن الادنى ، اوقات محددة ..) وتقلبات (سيما تلك التي ترتبط «بالتوسيع الثلثي») (43) . وهذا لم يمنع خبراء البنك الدولي من الالحاح حتى في 1979 على انه «قد اصبح من المستعجل نهج استراتيجية موجهة بحزم نحو تنمية صادرات القطاع الفلاحي وعلى الخصوص صادرات الفواكه والخضروات » (44)

اذن ، انه من المستعجل اعادة صياغة السياسة الفلاحية وتوجيه الانتاج ، من جديد ، نحو سد الحاجيات الغذائية للسكان اولا لتاتي الصادرات في المرتبة الثانية . واعادة الصياغة هذه تفترض سن استراتيجية تنموية جديدة لان بنية وتقدم الفلاحة مرتبطتين ببنية وتقدم الا صناعة . والارتباط بين الفلاحة والصناعة الذي يتجلى على الخصوص في بعض فروع الصناعة الفلاحية . وهذا الارتباط السائد حاليا يساعد على التخارج والتبعية . يجب قلب الاتجاه والاستراتيجية الجديدة لا يمكنها ان تندرج في الظروف العالمية الحالية ، الا ضمن استراتيجية اوسع على الصعيد الجهوي (العالم العربي وافرقيا) وعلى الصعيد الاقليمي (المغرب العربي) وفي آفاق العالم الثالث من اجل اقامة نظام دولي جديد حق ومن اجل اقامة نظام دولي حقيقي .

الرباط شتنبر 1981

تعريب : لحسن عزيز

الهوامش :

1) انقلا لنقتصر هنا بشدة ومن اجل دراسة اشمل انظر ب. لحمدوش ، التخصص المفروض وتخلف المغرب (الذي سيصدر في خريف 1981 بدار النشر المغربية الدار البيضاء) [لم ينشر بعد ـ المترجم] ، ومن نفس المؤلف ، عدم التكافؤ في نظرية التبادل الدولي ، في المقدمة الوطنية في مجلة المهندسين المؤسسة المحمدية للمهندسين ، عدد 1 ، 1981 .
2) صوفي بسيبي ، السلاح الغذائي ، المجموعة الصغيرة لوا سيرو ، باريس ، طبعة جديدة في 1981 انظر كذلك : جورج ، استراتيجيو الجوع كرنوريير ، جنيف 1981 ، ف. م. لاب كولين ، صناعة الجوع ، لتنسيل ، منتريال 1978 ج. برتلو و ف. رافينيان ، ودبليل وريفو ، الولايات المتحدة الامريكية والاستراتيجية الغذائية العالمية ، كالمان ليفي ، باريس 19981
3) والمقالة لاتتسع لمثل تلك النقطة . انظر التخصص المفروض ... المرجع السابق .
4) انظر ج. ل. مييج المغرب واوروبا (1830 ـ 1894) ، باريس ، المنشورات الجامعية الفرنسية 1961 ـ 1963 4 مجلدات .
5) اننا نختصر هنا بشدة ، انظر التخصص المفروض ... المرجع السابق الفصل .
6) عدا بعض منتوجات الصناعة التقليدية : البلغة ، قماش وحزمة الصوفية .
7) ج. ل. مييج ، المغرب واوروبا ، المرجع السابق ، المجلد ج ص 71 .
8) ج. ل. مييج ، اصل وتنمية استهلاك الشاي بالمغرب المجلة الاقتصادية والاجتماعية المغربية عدد 71 ، 1956 ، ب. حمدوش ، التخصص وتخلف المغرب ، المرجع السابق ، الفصل 3 .
9) انظر م. برتيي ، حقبة من تاريخ قصب السكر ، مصانع السكر القديمة بالمغرب وشبكاتها المائية ، الرباط ، المطابع الفرنسية والمغربية ، 1966 ، المجلد 1 ص 43ـ44 ج. ل. مييج ، المغرب واوروبا ، المرجع السابق ، المجلد ج ص 73ـ74 .
10) 5 ٪ بالنسبة للشاي ، ومن 20 الى 25 ٪ بالنسبة للسكر . انظر مييج ، المغرب واوروبا ، المرجع السابق ، المجلد 2 و 3 و 4 .
11) ازمات 57ـ1859 و 67ـ1969 و 78ـ1884 ، انظر مييج ، المغرب واوروبا ، المرجع السابق المجلدين 2 و 3 .
12) المرجع السابق ، المجلد 3 ص 113 والتالية و 215 والتالية ، ب. حمدوش ، التخصص المفروض ... الفصل 8 .
13) انظر التخصص المفروض ... المرجع السابق ، الفصل 1 .
14) انظر اعلاه الفوارق بين زيادات الواردات من حيث الحجم والقيمة . ومن اجل تفاصيل اكبر . انظر التخصص المفروض ... المرجع السابق ، الفصل 2 .
15) كان من الضروري توفر الميزان الغذائي سنوات اخرى قبل الحماية لتكتسي علامة الفائض معنى .
16) يجدر القول ان استيراد الحبوب كانت اذاك ممنوعة بالمغرب : منذ 1929 بالنسبة للقمح والدقيق و 1933 بالنسبة للحبوب الثانوية ومشتقاتها .
17) تم منع استيراد المنتوجات الزيتية ومشتقاتها في 1949 و 1953 .
18) ويطلق عليه ايضا بمفعول المحاكاة . انظر على الخصوص تحليل نظرية جمس ج. دوزمبيري (الدخل والادخار في نظرية المستهلك ، كمبر د. ج. ، مارس 1949) في ركنار نوركس ، مشاكل تكوين الرأسمال في البلدان المختلفة ، باريس ، كوجاس 1968 ، القسم 1 الفصل 3 .
19) 9000 في 1894 حسب ج. ل. مييج ، وثائق التاريخ الاقتصادي والاجتماعي المغربي في القرن 19 ، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي ، باريس 1969 ، ص 272 . وارقام السنوات التلية تهم المنطقة الجنوبية ، انظر الجداول اقتصادية للمغرب 1915ـ1959 ، المصلحة المركزية للاحصائيات ، الرباط ، ص 24 .
20) الحولية الاقتصادية والمالية للمغرب ، 1917 ، ص 85 .
21) الانتاج : متوسط 31ـ1939 : 22،9 مليون قنطار ، 46ـ1954 : 26.3 اى ارتفاع 14،8 ٪ . انظر الجداول الاقتصادية للمغرب ، المرجع السابق ص 60ـ61 و 62ـ63 بالنسبة للمساحات .

22) الجداول المذكورة ص 64ـ65 و 24 .
23) ع. بلال ، الاستثمار بالمغرب ، باريس ، موطون ، 1968 ، ص 95 .
24) واردات الأرز : 300 طن في 1911 ، 7500 طن في 1934 ، 10700 طن في 1938 .
واردات البطاطة : 17800 طن في 1934 ، 14700 في 1938 .
25) الحولية المذكورة ، 1929 ص. 225ـ226 .
26) مع أن السنة كانت سنة فلاحية جيدة : واردات الحبوب كانت 59600 طن في 1950 ، 94600 طن في 1951 ، 45100 طن في 1952 ، 39500 في 1953 ، 27900 في 1954 و 400 طن في 1956 - انظر الجداول المذكورة .
27) انظر المفهوم وتطبيقه في حالة المغرب في التخصص المفروض ، المرجع السابق ، فصلي 7 و 8 .
28) ما عدا الخمر مما يفسر ان انتاجه قد لقي حواجز حتى الحرب العالمية الثانية .
29) لا تشمل احصائيات المبادلات الخارجية السابقة لسنة 1960 مجموع المغرب .
30) وقد وصلت 263 % في 1969 ، ان نسبة 100 % تعني التوازن ، ما فوقها يعني فائضا وما دونها عجزا .
31) انظر إعلاه 8 (3) .
32) المغرب بالارقام ونشرة البنك المغربي للتجارة عدد 54 ، جوان 1980 ، المذكور في ليبيراسيون عدد 301 ، 27 فبراير 1981 ، ص 7 .
33) الاساس ، عدد 33/34 ، يوليوز ـ غشت 1981 ، ص 26 .
34) بن الصحراوي ، المصدر المذكور .
35) انظر التقرير الحديث للبنك العالمي حول المغرب ، 1979 ولقد استنسخته المغرب الفلاحي عدد 128 ، يونيو 1980 ، ص 9 والتالية ، القسم المخصص للفلاحة .
36) أنظر المخططات التنموية المختلفة ، كتابة الدولة في التخطيط ، الرباط .
37) ب. الخياري في الازمة ... البديل ، المرجع المذكور .
38) مخطط 78ـ1980 ، كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية ، الرباط ، المجلد 1 ، ص 142 والتالية ، انظر كذلك المجلد 2 ص 372 والتالية .
39) المرجع السابق ، المجلد 1 ، ص 135 .
40) تقرير البنك العالمي ، المصدر المذكور ص 10ـ12 .
41) حسابات انجزت انطلاقا من معطيات النشرات الاحصائية للمغرب .
42) كان انتاج السكر 365800 طن في 1978 و 326730 في 1979 و 331030 في 1980 انظر الاساس عدد 33ـ34 يوليوز ـ غشت 1981 ص 40 .
43) انظر عشر سنوات من علاقات المغرب بالسوق الاوروبية المشتركة ، ليبيراسيون ملفات ووثائق عدد 2 ، نونبر 1980 .
44) تقرير البنك العالمي حول الاقتصاد المغربي ، المصدر المذكور ، ص 11 .

قانون المالية لسنة 1983 في ضوء قانون الصراع الطبقي

ج. الكرسيفي

[] ملاحظات عامة :

هذه الدراسة اسهام ـ عبر طرح بعض عناصر الوضع الاقتصادي في بلادنا ـ في كشف الدلالات والمضامين الطبقية الثاوية خلف الممارسات في حقل السياسة الاقتصادية للدولة ، وقراءة في الدلالات المشخصة للمصالح التي يقف عليها الخطاب المسيطر في ميدان السياسة الاقتصادية عموما وتخصيصا في مجال سياسة المالية العامة .

هذه المقارنة هي محاولة لتفكيك رموز الخطاب المسيطر في هذا الحقل ووضع الاصبع على الثوابت البنيوية لنموذج التمركز الذي يكون الاطار الذي تنتظم كل الممارسات في الحقل الاقتصادي بالبلاد . ولعل دراسة هذا النموذج والالمام بالمكونات المحددة لآلياته وكذا بتاريخ تشكله وواقعه الراهن هي المقدمة التي لا مناص من الولوج منها الى تناول علمي صائب لطبيعة الازمة الراهنة وحقيقة التناقضات الفاعلة ببلادنا .

واذ تكتسي هذه الدراسة طابع مقاربة تستهدف كشف المكونات البنيوية والقوانين الاقتصادية الناظمة للتشكيلة المغربية فانها أيضا محاولة لتحديد الخصائص المميزة للظرف الراهن والوضع الاقتصادي والمالي الراهن تحديدا .

وتنطلق هذه الدراسة من اعتبار الوضع الاقتصادي الراهن محصلة عوامل ثلاثة :

[] وضع محدد في اطار الاقتصاد الدولي

[] نتاج تطور تاريخي يلزم ضبط قوانينه الناظمة

[] محصلة موازين قوى اجتماعية على صعيد البلاد

تستلزم دراسة الوضع الاقتصادي من هذا المنظور ـ اذن ـ وبحكم كونه من آثار هذه العوامل الثلاثة في مجال الانتاج والتبادل :

[] نظرية في الامبريالية وبشكل مخصص نظرية في الطور الراهن من التطور الراسمالي الاحتكاري

[] نظرية في الراسمالية المحيطية والاشكال الخاصة للنمو الراسمالي التابع ؛

[1] تملكا معرفيا علميا لقوانين الصراع الطبقي بالمغرب .

وإذ تسعفنا الاسهامات النظرية التي توفرت في مجال نظرية الامبريالية للالمام بوضع التقسيم الدولي العام للعمل ، بعناصر هامة لفهم الاشكال الخاصة التي يتم بها ادماج الاقتصاد المغربي في اطار هذه القسمة ، وإذ يوفر لنا عدد من الاسهامات مفاهيم رئيسية للالمام بالقوانين الناظمة للتطور الراسمالي المحيطي ، فانه لا غنى عن قراءة علمية لمجمل معطيات النمو الراسمالي بالبلاد منذ ظهور الاشكال الاولى لالحاق الاقتصاد المغربي بالسوق الدولية للامساك بالخيط الناظم لصيرورة النمو الراسمالي عبر مختلف مراحله .

وهنا يلزم تسطير حقيقة ان اي تحليل كيفي ومهما حاول الدقة في المقارنة فانه لا غنى له عن تحليل يرصد الجوانب الكمية لعملية النمو هذه . ولا شك أن عوامل عدة تعترض المجهودات العلمية وعلى هذا الصعيد بالذات

ذلك انه ، وبغض النظر عن ضعف وقلة المعطيات الاحصائية المتعلقة بجوانب عدة من التطور الاقتصادي ، وبغض النظر عن تحاشي البورجوازية المغربية عن تحديد كمي ودقيق لتطور المؤشرات الدالة على الحركة الاقتصادية الفعلية ، بما يعنيه ذلك من تحديد كمي لنهبها واستغلالها لخيرات الوطن والكادحين . نقول ، بغض النظر عن كل ذلك ، فان الجهاز المفاهيمي المعتمد راهنا لمقاربة الجوانب الكمية من نمو المؤشرات الدالة لم يخضع لنقد صارم يحدد مدى قدرته على تمثل حركية الوضع المشخص لاقتصاد راسمالي محيطي .

لذا فان اعتماد المعطيات الاحصائية في هذه الدراسة هو من قبيل حصر تقريبي لمؤشرات دالة على اتجاهات نعتقدها رئيسية في تحديد مجمل الوضع العام للتشكيلة المغربية في مستواها الاقتصادي .

وترتكز هذه الدراسة في الوضع الاقتصادي على السياسة الاقتصادية وتحديدا على جانبها المالي . الا إن دراسة هذه السياسة بما هي تدخل من موقع الحرص على توفير الشروط العامة لاعادة انتاج علاقات السيطرة الطبقية واسسها المادية يقود حتما الى مقاربة هذه السياسة بما هي محصلة صراع القوى الطبقية . وتتحدد الدراسة العلمية للسياسة الاقتصادية هذه باعتبارها امساكا معرفيا بالتناقضات الاساسية في البنية الطبقية والشكل المحدد الذي يأخذه الصراع في مجال علاقات الانتاج والتبادل .

وتنطلق من اعتبار ان السياسة المالية للدولة هي في آخر المطاف صياغة لتوجيهات تأخذ في مرحلة إعدادها قبلا موازين القوى الطبقية ،

وثانيا تطمح الى تأبيد وضع سيطرة وتكريس علاقات محددة مع مراعاة ما يتطلبه الوضع ، بحكم فعل متغيرات عدة ، من « اصلاحات » واجراءات قد تتخذ طابع « الاستثناء » . وفي هذا الاطار بالذات تحصر اثر وحدود اجرائية السياسة الاقتصادية عموما والمالية تحديدا ، ولعل في دراسة مراحل اعداد مشروع قانون المالية او في النظر الى نوعية المقترحات « التعديلات (1) التى تطرح حوله في البرلمان قبل المصادقة اسطع دليل على ذلك .

واذا كانت ادوات التدخل في الحقل الاقتصادي متعددة (التدخل في السوق المالية والقروض ، الاجور ، القطاع العام.. الخ) فان التركيز على المالية العامة بما هي ـ تعريفا قانونيا ـ تقدير وترخيص بمداخيل وانفاق موارد ، تتوفر لنا مادة عملية ـ شرط فك رموزها ـ لمقاربة استراتيجية السيطرة الطبقية بما لها من ابعاد على مستوى تكوين البنية الانتاجية وما لها من تكاليف اجتماعية تاخذ تعبيرها سلبا في حياة الجماهير في شكل تفقير مطلق لفئاتها الواسعة ومقاومة في شكل « انفجارات » تعبر ـ في مستويات تبلورها المتفاوتة وعيا وتنظيما ـ على انتفاء متطلبات الحفاظ على الحد الادنى من القبول باطار الصراع الذى اريد له ان يكون موسوما بـ « سلم اجتماعية » .

والسياسة المالية تشريعيا (قانون المالية) ، وتطبيقا اجرائيا (جبايسة وانفاقا) تأخذ مجرى تطبيقها الفعلي في حقل البنية الاقتصادية بدرجات متفاوتة من التوفيق يرسم حدها الفعلي ميزان القوى بين الطبقات (والشرائح والفئات) . وان كانت لذلك دلالته فهي تحديدا ان الامساك المعرفي بالسياسة المالية يجب ان يطول المالية العامة في التطبيق والا يكتفي بملاحظة « ظواهر » سلبية يمكن ضبطها كالتملص الضريبي او غيره

تتمحور نقط هذه الدراسة على اربع اسس :

1 ـ محاولة في تشخيص الوضع العام الذى جاءت السياسة الاقتصادية كجواب على متطلبات الحفاظ على اعادة الانتاج في اطاره . وسننظر الى هذا الوضع كمحصلة تدخلات ، نتاج وضع في الاطار الاشمل للراسمالية الدولية وحاصل ممارسات اقتصادية محددة .

2 ـ تناول الدور الخاص للمالية العامة في السياسة الاقتصادية للدولة وجود تقييمي لحصيلة سياسة المالية العامة لسنة 1982 كخطوة لتلمس العناصر الثابتة على صعيد السياسة العامة ودلالات ذلك .

3 ـ عرض تحليلي لقانون المالية لسنة 1983 في عناصره الاساسية .

4 ـ وانطلاقا من اعتبار الوضع الاجتماعي السياسي ومنحى مجمل التدخلات في حقل الاقتصاد سنحاول ـ عبر رسم لوحة لهذا الوضع ـ ان

نستكشف اثر استراتيجية الهيمنة الطبقية والتكاليف غير المرصودة لسياسة « تثبيت التوازنات » .

II ـ الوضع الاقتصادي : الحصاد والتوقعات :

1 ـ حصاد سنوات « التأمل » :

« تميزت الوضعية الاقتصادية والمالية هذه السنة بانحسار وتضخم قوى وتوترات مخلة بالتوازنات :

وعلى هذا الصعيد ، فان سنة 1981 عرفت تراجعا يعود في جزء كبير منه الى الجفاف الخطير الذي لم تعرف بلادنا مثيلا له منذ زمن طويل . عرف الانتاج الداخلي سواء الفلاحي منه او انتاج القطاعات الاخرى تراجعا عاما ، وزاد عجز المبادلات التجارية مع الخارج ، وازداد ثقل عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات لدرجة انه اصبح يمثل نسبة كبيرة في الانتاج الداخلي الخام ، وعرفت اسعار الاستهلاك تصاعدا سريعا ، اما حاجيات تمويل الخزينة فقد وصلت الى نسبة ضخمة .

وقد ساهمت في هذه الوضعية دون شك عوامل خارجية ذات مفعول كبير ، (...) الا انه يجب الاعتراف ان المشاكل الداخلية الاساسية ما زالت هي ذاتها وان جهودا جبارة يلزم القيام بها ومتابعتها لحل هذه المشاكل » (2)

هذه احدى اهم خلاصات تقرير بنك المغرب لسنة 1981 .

ان اهمية هذه الخلاصة ، في رصدنا للوضع الاقتصادي الذي يشكل خلفية السياسة المالية المتبعة ، تأتـي من اعتبارات عدة :

أولها : ان سنة 1981 هي السنة الاولى في المخطط الخماسي 81ـ1985 الذي وضع في اطاره قانون المالـيـة لهذه السنة والذي وضع له كعنوان « تحقيق الانطـلاقـة الاقتصاديـة».

وثانيها : لان تجربة هذه السنة بالذات وضغط ما عرفته من تطورات سيلحق المشروع المذكور في التطبيق بسنوات «التأمل» ، اي سنوات ركود الانتاج وتعميـق الازمـة .

وثالثهـا لانـه يحق ـ فعلا ـ حساب هذه السنة حسابا استثنائيا، فقد عرفت سنة 81 تنظيم « ايام دراسية للاقتصاد الفلاحي » وسن قانون الاستثمارات العقارية وانفجارا شعبيا ضخما على اثر قرارات ماي التطبيقية لتوجيهـات البنك الدولـي .

ان تسطير « معهد الاصدار » لضرورة « الاعتراف بان المشاكل الداخلية الاساسية ما زالت هي ذاتها وان جهودا جبارة يلزم القيام بها » يستدعي وقفة خاصة . ولعل هذه المشاكل الداخلية الاساسية هي التي تم تسطيرها في التقرير نفسه عندما لاحظ : « ان الطلب الاجمالي ، المرتفع باستمرار ، لا يوازي انطلاق العرض المتوفر وهو طلب استهلاكي اكثر منه طلب استثمار .

وهذه الوضعية تؤدى الى انخفاض للادخار الداخلي وتدفع الى اللجوء للـى الـخـارج » .

قد تحتمل هذه السطور قراءة ترى فيهـا دعوة الى تدعيم العرض المستجيـب للطلب الاساسي بالبلاد ، بمعنى تلبية الحاجيات الاساسية في مواد الاستهلاك عبر مراجعة البنية الانتاجية (المـعـرضـ) وحـل التناقض الحاصل بين انتاج موجه للتصدير اساسا ويحظى بـكل الـدعم ، وطلب اساسي يلزم للاستجابة له التوجه نحو السوق الخارجية (الحبوب مثلا) اى دعوة لاعادة خلق الانسجام في البنية الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك على قاعدة نموذج نمو ذاتـي المركز . الا ان بضعة سطور في التقرير تكفي لادراك ان التوجيه هو عكس ذلك بالذات لان المطلوب « من منظور تقرير البنك ـ هو « دعم ثابت للعرض والاستثمارات والدخل الوطني (...) عبر تحسـيـن الانتاجية ومردودية الفلاحة بشكل خاص » (3) وبشكل ادق وبلسان فصيح فالمطلوب هو ان « يمتاز نشاط القـطـاع الخاص بطابـع المبادرة والاقتحام والتوسع » (4) . « اما الراسمال الاجنـبـي ، الذى تم تشجيعه بقوانين الاستثمار الجديدة ، فيجب تسهيل نشاطه واستقبالـه بشكل افضل ... » (5)

اذا كانـت تلك هـي خلاصة السنة الاولى من تنفيذ المخطط ، فـان الثابت فيها هـو هذه الدعوة للرأسمال الخاص للمبادرة وهذا التأكيد علـى ضرورة تشجيع الرأسمال الاجنبـي . هـذا الايمان بدور المبادرة الخاصـة والمكانة اللازم توفيرها للراسمال ثـابـت حقا في الفكر الموجه للسياسـة الاقتصادية ، وعند هذه النقطة بالذات تلتقـي كل صيغ الخطاب المسيطـر في حقـل السياسة الاقتصاديـة .

فهـا هو ذا تقريـر بنـك المغرب لسنـة 1980 يؤكد انه « من اللازم ان تتخـذ تدابير من شأنها تحقيق عدالة جبائية اكثر انصافا ، وان يتـم تشجيـع المبادرة الخاصة التى يجب ان تتحرر من العراقيل الناتجة عـن سيطرة ادارية اصبحت جد ثقيلة ، وخلق شروط افضل للمبادرة الخاصـة الوطنيـة منها والاجنبية ، يجب على السلطات ان تتخذ كافة الاجراءات لمواجهة اى توترات تضخمية، وهى شروط تكوين الادخار وجذب الرساميل الاجنبية » (6)

اما تقرير معهد الاصدار لسنة 1979 فيخلص في نهايتـه الى نفس الدعوة : « وبشكل عام ، فان هذه المرحلة الصعبة يمكن ان تتحمل مشاكلها بسهولة اكثر اذا ما حصل الوعي لدى اعداد متزايدة من مالكـى الرساميل الخاصة بواجبهم الملح لاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية للبلاد» (7)

وللحقيقة ، فما من اي من التدابير المقترحة تم الاخذ بها . وعلـى

امتداد سنوات الركود ، سنت نصوص تشريعية هامة في هذا الاتجاه (قانون الاستثمارات مثلا) ، ووضعت ترتيبات على صعيد الهياكل الادارية «لتسهيل استقبال المستثمرين » (المخاطب الوحيد) ، وتم اغداق هدايا جبائية بمناسبة كل سنة جديدة (القوانين المالية) ، وتم العمل على حل التناقض مع الملاكين العقاريين في ميدان اقتناء الارض وتجهيزها (المناطق الصناعية) ، بالاضافة الى خلق ادوات تشجيع عدة والاستجابة عموما لمطالب الراسمال (مركز انعاش الصادرات ، الملحقون الاقتصاديون بالسفارات... الخ)

ورغم ذلك ، فالوقائع عنيدة :

فالراسمال الداخلي لم ير بعد ضرورة الاستجابة للدعوات المختلفة . فمعدل الاستثمار الذي يحدد نسبة التكوين الاجمالي للراسمال الثابت الى الانتاج الداخلي الخام عرف على امتداد السنوات 1977ـ1981 ميلا الى الانخفاض . فمن معدل استثمار بلغ 32،8 ٪ سنة 77 انخفض ـ تباعا ـ الى 24،8 ، 23،9 ، 21،3 ليستقر على 20 ٪ سنة 1981 .

ويظهر ان الرهان قد انتقل الى الراسمال الاجنبي بعد ان ثبت ـ بالتجربة ـ ان لـ «المغربة» حدودها . (ليس مما له دلالة ان يعرض مشروع قانون الاستثمارات الصناعية الجديدة على الراسماليين الفرنسيين من طرف السيد الدويري قبل المصادقة عليه ، بل وقبل اطلاع الراى العام، وضمنه رجال اعمال مغاربة هنا، عليه ؟)

واذا كانت الدعوة الوحيدة التي لا يتردد اى راسمالي في الاستجابة اليها هي تحقيق الربح وباكبر معدل ممكن ، واذا كان الاطار المؤسسي الناظم للنشاط الاقتصادى « ليبراليا » يعتمد « المبادرة الحرة » فان الدعوات المختلفة الصادرة من مواقع جهاز الدولة تستدعي تفسيرا ووقفة.

لنخص تقرير « الكنفدرالية الاقتصادية العامة » CGEM وهي اطار ينظم نشاط جمعيات ارباب العمل بالمغرب ـ عن نشاطها لسنة 1981 ، الوضع كالتالي :

« ان قناعتنا في الكنفدرالية الاقتصادية العامة CGEM هي انه من اجل تحريك الاقلاع الاقتصادي ، لا يكفي فقط تحقيق الشروط المادية والبشرية : تجهيزات تحتية فاعلة ، وسائل تمويل كافية واطر كافية كفؤة ، ولكن يجب على الخصوص خلق مناخ ملائم للازدهار العام وازدهار المؤسسات بشكل خاص وذلك عبر خلق الثقة بين السلطات العمومية والفعلة الاقتصاديين» . (8)

ويحدد التقرير العراقيل التي يجدها المستثمرون على الصعيد الاداري ليتوقف عند الضغط الضريبي ، وضرورة تحديد مجالات عمل القطاع العام

وشبه العام والقطاع الخاص داعيا الى ان يكون القطاع العام رافعة لنمو المبادرة الخاصة .

ويحق لنا ان نسجل ان الاطار الناظم للنشاط الاقتصادي لا يعرف استقرارا يشكه الراسمال على اكثر من صعيد . فمسالة القطاع العام لم تعرف بعد طريقها الى الحل ، والصراع بين الراسمال الصناعي والبورجوازية الزراعية لا ينفك يطفو على السطح (راجع مناقشات البرلمان بصدد الاصلاح الجبائي) . ويمتاز مجال العقار بخصائص ربحية تشجع على نمو الانشطة الطفيلية ، عدا ان مجالات التصريف تطرح امام الراسمال الصناعي صعوبات وحدودا يصعب اختراقها . فحدود السوق الداخلية ترسمها بنية الانتاج وتوزيع المداخيل المتسم بالتمركز الحاد للثروات . اما التصريف في السوق الخارجية فترسم له حدوده البراهنة السياسات الحمائية والقدرات التنافسية للمكونات المختلفة للراسمال الدولي .

ولا غرابة اذن امام هذا الاصرار على عدم «فرض ضغط ضريبي» على « الاداة المنتجة » (للراسمال) ، والامتناع عن مطالبة البورجوازية الزراعية بحصتها في تمويل الخزينة العامة ، والحرص على « تشجيع الاستثمار في ميدان السكن » باعفاءات ضريبية ، ووصول الضرائب غير المباشرة التي مستويات يصعب رفعها بالمزيد من الضغط الجبائي . وهذا كله امام تزايد النفقات العمومية (التسيير اساسا) . لا غرابة ـ اذن ـ في ان تعرف المالية عجزا متزايدا وباستمرار .

ولا غرابة ايضا امام تزايد الايراد (للحفاظ على عناصر بنية استهلاكية وضعت اسسها التدريجية عبر تفكيك بنية الاقتصاد «التقليدي ») ، وانحسار مجالات تصريف العديد من المنتجات المعدة للتصدير (نسيج ، حوامض ... الخ) ، وتاثر الصادرات المنجمية بوضع سوق تتحكم فيه المكونات الاحتكارية للراسمالية العالمية . لا عجب ـ اذن ـ ان يتزايد عجز المبادلات الخارجية باستمرار .

وان ازمة المالية العامة المتولدة عن ثقل المصالح التي تفرض اعفاءات متنتة ، بالاضافة الى التملص الضريبي وضعف المردودية ، وتوقف مداخيل القطاع العام على التصدير في جزئها الاساسي (الفوسفاط) ، وبالتالي ارتهانها بالوضع الظرفي للاسواق الخارجية ، عدا ضعف امكانية الرفع من مداخيل الجبايات غير المباشرة (مع ما لذلك من اثر على الطلب)... كل هذه العوامل تشكل ضغطا عميقا على امكانية الاقدام على برامج استثمارية هامة من طرف الدولة .

وتصبح هذه الازمة عاملا اضافيا لتقليص الطلب لما تشكله طلبات الادارات العمومية من مجالات انتعاش بالنسبة الى الراسمال الخاص .

وهكذا تتولد عن ازمة المالية العامة ازمة طلب تمتد لتشمل مجمل البنية الانتاجية

والمنفذ الوحيد للخروج من هذه الحلقة هو اللجوء الى القروض الخارجية لتمويل العجز في المبادلات وتمويل تدخلات الدولة . وهذا هو المصدر الاصلي لازمة التمويل الثابتة على امتداد سنوات عدة ، لان اللجوء الى الاقتراض يفتح بعد سنوات ثغرة في الانفاق العمومي هي بالذات فصل الدين العمومي الذي تزايدت اهميته خصوصا امام التحولات التي تعرفها الاسواق المالية الخاضعة لصيرورة التدويل وهيمنة الاحتكارات.

ان جملة هذه العوامل كانت في اساس تدهور الوضع الاقتصادي لسنة 1981 ، فقد انخفض الانتاج الداخلي الخام بـ 3،29 ٪ في حين راهن المخطط على معدل نمو 6،5 ٪ وارتفع عجز الحساب الجاري للمبادلات مع الخارج بـ 82 ٪ نسبة الى 1980 ليصل الى 10،140 مليار درهما رغم تحسن تحولات العمال في الخارج التي بلغت 5،2 مليار درهما . اما العجز الاجمالي للخزينة فقد وصل الى 13 ٪ من المنتوج الداخلي الخام . ولم تغط الصادرات الا نسبة 51،8 ٪ من الواردات وعرفت الاسواق توترات تضخمية خطيرة زاد من حدتها قرارات 28 ماي السيئة الذكر .

وانعكست هذه الاوضاع بمجملها على الاستثمارات ، وهكذا انخفض العدد الاجمالي لملفات الاستثمار المقدمة سنة 1981 بـ 5،3 ٪ ولم يعرف حجم الاستثمار الصناعي معدل ارتفاع وسطي بلغ 1،1 ٪ الا بفضل اهمية مشاريع الاستثمار في الصناعة الكيماوية (اساسا م.ش.ف.) في حين عرض الشغل في القطاع الصناعي انخفاضا بلغ معدله الوسطي 14،6 ٪ في حين بلغ في قطاع الصناعة الفلاحية 35،9 ٪.

(I) تطور الاستثمار سنة 1981 بالنسبة الى سنة 1980

	عدد الملفات	حجم الاستثمار	التشغيل
الصناعات الفلاحية	18,2 —	1,5 +	35,9 —
النسيج والجلد	4,6 —	0,1 +	5,2 —
الكيميا وشبه الكيمياء	3,0	5,5 +	15,1 —
الميكانيك والكهرباء	7,2 +	7,8 —	1,1 —
المجموع	5,3 —	1,1 +	14,6 —

Cedies 359 - p. 2 - 3 Janvier 1983 :

واذا اضفنا ملاحظة متعلقة بأهمية الاستثمار في مجال توسيع

الوحدات القائمة بالنسبة لخلق مشاريع جديدة ، وهو ميل تم تسجيله منذ 1979 ، فاننا نخلص الى ان الوضع الاقتصادى العام في بداية العقد الثامن قد اتسم بتدهور عام للحسابات الاساسية للاقتصاد الوطني : انخفاض التراكم في جل القطاعات ، وتزايد تركز الراسمال الخاص بما يعنيه كل ذلك من تفاقم للاختلالات الاقتصادية (اساسا انتاج/استهلاك) والمالية والقطاعية والجهوية وبما لمجمل ذلك ايضا من دلالة تعميق التناقضات الفاعلة في البنية الاجتماعية سواء منها الناظممة للتناقض الرئيسي ولمجمل التناقضات الاخرى (راسمال اجنبي/محلي ، الراسمال الاحتكارى/الرساميل المتوسطة والصغرى ، المجموعة الجهوية المسيطرة (9) الاطراف... الخ).

2 ـ التوقعات وحصادها خلال سنة 1982 :

على هذه الخلفية الاقتصادية الاجتماعية تم سن السياسة الاقتصادية والمالية لسنة 1982 والتى كان عنوانها الرئيسي : «تثبيت التوازنات الاساسية وخلق عوامل الانطلاقة الاقتصادية ».

انها إذن نفس الاولويات المالية (التوازنات) والاقتصادية (الانطلاقة) راهن قانون المالية لسنة 1982 على انطلاقة حدد عواملها وزير التجارة آنذاك كما يلى : « ان الميزانية العامة لـ 1982 تقدر نفقات الاستثمار بـ 16،8 مليار درهم التى يجب ان نضيف اليها الاعتمادات المنقولة عن سنة 1981 لادراك حجم المجهود الذى سيقوم به القطاع العام في الانطلاقة الاقتصادية لبلادنا .

فمثلا سيكون لمشروعى الحديد بالناضور والوحدة الثانية لصناعة السكر من القصب التى ستنطلق هذه السنة آثار على نشاط القطاع الخاص المغربى الذى سيتم اشراكه قدر المستطاع في تحقيق هذه المشاريع (...) اننا نعتقد ان هذا [يمثل] عنصرا اوليا للانطلاقة على المدى القريب عبر انطلاق في نشاط قطاعات البناء والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية التى انخفض انتاجها في السنوات الثلاث الاخيرة .

اما العامل الثاني للانطلاقة على المدى القريب فهو تشجيع البناء المضمن في القانون المالى لـ 1982 ومضمونه تمديد امد تسديد القروض الى 25 سنة ، وهذا الاجراء التكميلى سيكون من شانه ليس تطوير الطلب على السكن فحسب مع ما لذلك من مفعول على مجمل النشاط الاقتصادى ، ولكن ايضا توظيف الادخار المحلى الذى نحن في امس الحاجة اليه برفع قيمة وسائل تمويلنا الداخلية .

اما العامل الثالث والمهم للانطلاقة فهو اتخاذ الاجراءات الطبيعية لتشجيع التصدير (...) والاستثمارات .

كما لا يجب اغفال وضع بقيع ارضية مجهزة رهن اشارة الصناعتيين لاقامة وحدات صناعية في مناطق عديدة من البلاد ...» (10).

نلخص اذن عوامل الانطلاقة الموعودة :

1) ميزانية التجهيز بما هي طلب على اشغال (صفقات إشغال) .
2) تشجيع الاستثمارات العقارية (تدابير جبائية ومالية)
3) تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير

بالاضافة الى التدابير المختلفة لإنعاش المبادرة الاستثمارية (المخاطب الوحيد ، القطع المجهزة ...الخ)

ان هذه العوامل ، والثقة في مفعولها كانت دون شك في اساس الوزير الاول امام جمع من رجال الاعمال بالدار البيضاء : في بداية يبراير 1982 عندما قال : « اعتقد ان مقدمات انطلاقة اقتصادية تلوح في الافق » (11)

وبالفعل فقد عدد نفس عناصر الوضع مسطرا ، على ما يشكله «النظام الديمقراطي ببلادنا من ضمانة لكل استثمار » (12) ومؤكدا على ما سبق ان قاله في لقاء سابق من « عزم الحكومة على مساعدة المصدرين سواء على صعيد تمويل التصدير او ضمانه كذا تبسيط المسطرة » (13) .

ها هي ذي اذن سياسة راهنت على انطلاقة اقتصادية شرعت تطور المبادرة الانتاجية في قطاع التصدير (تحقيق التراكم في قطاع يعتمد على تحقيق المنتوج في السوق الخارجية) ، وقننت توجيه الادخار الى قطاع العقار عبر تسهيلات مالية (قروض ، وجباية) ، واعتمدت توجيه جزء من الاموال العمومية (نفقات التجهيز) ليشكل طلبا لقطاعات محددة ، فماذا ستكون الحصيلة يا ترى ؟

لقد عرف الانتاج الداخلي الخام ارتفاعا بمعدل 7 ٪ حقا ، الا ان مدلول هذه النسبة عديم الجدوى لان الارتفاع حصل اساسا في الفلاحة 30 ٪ بعد جفاف 1981 (ــ 23 ٪) . اما الصناعة فيؤكد السيد الدويري في استجواب مع صحيفة «الصباح» فانها تعرف معدل نمو يقدر بـ 2 ٪ . اما الطاقة فبعد انخفاض بلغ 2،1 ٪ سنة 1981 فلم تعرف نموا سوى بقدر 4٪ واستمر قطاع المعادن في نفس وضعية الانكماش التي عرفها سنة 1981 ، في حين ان قطاع البناء والاشغال العامة لم يحقق ما كان مرجوا من اثارة انطلاقة عامة .

بخصوص التكوين الاجمالي للراسمال الثابت فقد اشار السيد الدويري الى انه قد حافظ على معدل نموه ، وتحسنت وضعية التشغيل بالنسبة لسنة 1981 وحدد معدل التضخم بالنسبة للتسعة اشهر الاولى بـ 11،7 ٪.

وفي موضوع تقييم السنة المالية (1982) ذاتها يدلي وزير المالية (الجواهري) بارقام اخرى تؤكد عمق الازمة بالرغم من كونه ذكر ان اطارها

بحو « الوضعية الدولية المقلقة والركود الحاد الذي يميزها ، عمق الازمة هذا يذكر في البعض جوانبه باتساعه ومظاهره بازمة الثلاثينات من هذا القرن » (14) .

يؤكد السيد الجواهري ان القطاع الثاني لم يعرف سوى نمو ضئيل قدره 1،9 ٪ وعرف القطاع الثالث نسبة قدرها بـ 4،1 ٪ .

وحدد التكوين الاجمالي للراسمال الثابت 240 19 مليون درهم اى بزيادة 13،6 ٪ عن سنة 1981 ، واذا كان معدل التضخم اكثر من 13 ٪ فان النمو الفعلي لتكوين الراسمال الثابت يمكن ان يقارب وضعية الركود . اما نفقات الاستثمار الفعلية فقد بلغت حسب تصريح الوزير 11 مليار درهم (بدل 16،8 المقررة) حيث ذكر في نفس الوقت بالجهود المبذولة لجلب الراسمال النفطى للاستثمار بالبلاد (15) .

فهل كانت هذه الحصيلة الهزيلة على الصعيد الاقتصادي ثمنا لازما لتثبيت التوازنات المالية، باعتبارها الاولوية الاولى في السياسة الاقتصادية؟

يعطى وزير المالية جوابا قاطعا على هذا الصعيد بالذات : « رغم الاثر الايجابي لمختلف التدابير المتخذة من طرف الحكومة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، ورغم الجهود الايجابية المتخذة في الموسم الزراعي لهذه السنة فان وضعيتنا المالية عرفت خلال سنة 1982 صعوبات وضغوطات حادة » (16) .

عرف عجز الحساب الجاري للمبادلات مع الخارج ارتفاعا بلغ 19 ٪ بالنسبة لسنة 1981 حيث وصل الى 11،4 مليار درهم ، واذ ارتفعت الواردات بـ 12،7 ٪ فان الصادرات لم تعرف سوى نمو ضئيل (2،7 ٪) وعرف الميزان التجاري عجزا قدره 13 مليار درهم . وتمت تغطية عجز الحساب الجاري باللجوء الى الموارد الخارجية (قروض) : 8،3 مليار درهم !

وعرفت الميزانية عجزا قدره 6865 مليون درهم وشكلت نفقات الدين 11،3 ٪ من نفقات الميزانية العامة ، في حين ساهمت موارد الاقتراض بـ 31،6 ٪ في تمويل الميزانية العامة .

فكيف يتمثل الوضع على صعيد التراكم ، وما هي القطاعات التى استقطبت الرسمال خلال هذه السنة ؟

سنحاول رسم لوحة لهذا الجانب من تناولنا للوضعية الاقتصادية لسنة 1982 من خلال استعراض الارقام الدالة على الاستثمارات المقبولة خلال العشرة اشهر الاولى من السنة .

الاستثمارات الصناعية المقبولة سنة 1982 -(العشرة اشهر الاولى)

	الاستثمار		الاستثمارات الجديدة		توسيع وحدات		القطاعات			العملة الصعبة م 6 دهـ	التشغيل
	عدد الملفات	الحجم م 6 دهـ	عدد	حجم	عدد	حجم	العام	الخاص	الاجنبي		
الصناعات الفلاحية	216	290,9	120	126,7	96	146,2	8,5	254,4	28,0	147,8	6 793
النسيج والجلد	172	363,7	40	84,9	132	218,8	23,9	259,9	19,9	207,4	6 167
الكيمياء	215	946,2	68	204,7	147	741,5	414,6	440,9	90,7	647,6	6 167
الميكانيك والكهرباء	131	229,7	31	108,1	100	121,6	6,9	186,6	38,2	145,5	3 733
المجموع	734	1 770,5	259	524,4	475	1 246,1	453,9	1 141,8	174,8	1 148,8	22 860

نرى من خلال هذه الجداول ان الاستثمار توجه اساسا الى الصناعة الكيماوية والنسيج ثم للصناعات الفلاحية والميكانيك والكهرباء ، وشكل توسيع الوحدات القائمة الاتجاه الرئيسي حيث ان الاستثناء الوحيد هو قطاع الصناعات الفلاحية الذي يفوق انتعاش المبادرة فيه 0،16 في الارباح ولا يعدو معدل الاستثمار فيه ان يكون جد ضئيل (126،7 مليون درهم لـ 120 مشروعا) . ان هذا التوجه نحو توسيع الوحدات القائمة بدل اقامة وحدات جديدة يدل على الميل لتمركز الراسمال وعلى شكل وحدات كبرى تستاثر بحصة هامة من الراسمال الاجتماعي للقطاع ، وكذا بحصة كبرى من السوق ومن القيمة المضافة . تركزت مبادرة القطاع العام اساسا في الصناعة الكيماوية (تحويل الفوسفاط) ، كما استقطب القطاع ذاته الراسمال الخاص المغربي والاجنبي بنسبة هامة ، الا ان الجزء الرئيسي من الاستثمار في هذا القطاع قد توجه نحو التوسيع (741،5 مليون من اصل 946،2 مليون درهم) .

ان قطاع النسيج والجلد الذي استقطب 303،7 مليون درهم ، كانت حصة الراسمال الاجنبي جد ضئيلة (تباعا 19،9 و 23،9 مليون) واتجه الاستثمار فيه ايضا الى توسيع الوحدات القائمة : 132 ملفا بمبلغ 218 مليون درهم من اصل 172 ملف و 303،7 مليون درهم . وعرف قطاع الميكانيك والكهرباء اضعف نسبة تخص مشاريع جديدة 31 بمبلغ يقدر بـ 108،1 مليون درهم . في حين عرف 110 حالات توسيع بمبلغ 121،6

اما في مجال التشغيل فقد استاثر قطاع الصناعات الفلاحية بحصة هامة 6793 اى ما يقارب ثلث المناصب . وبلغ فيه معامل الاستثمار للتشغيل 42.779 مليون درهم ، في حين بلغ هذا المعدل 153.445 في قطاع الكيمياء و 61.505 في قطاع الميكانيك والكهربا، ويقارب 50.000 مليون درهم في النسيج والجلد .

واذا حافظ اتجاه التراكم على ميل نحو التمركز فان البنية الجغرافية لتوزيع الاستثمارات حافظت على نفس الاختلالات الجغرافية ، هكذا استاثرت الدار البيضاء بـ 52،7 ٪ من الاستثمارات و 33 ٪ من القيمة الاجمالية للاستثمار . ومقدار 458 مليون يتعلق بتوسيع وحدات في اصل استثمار اجمالي قدره 590 مليون .

وتاتي آسفي في الصف الثاني من حيث الاستثمار بـ 398،5 مليون ، ويتعلق الامر اساسا بمشروع « المغرب ـ فوسفور » كما تم خلق مشاريع في كل من طنجة وفاس والمحمدية والرباط واكادير .

وحول الوضع في القطاع الصناعي يلاحظ الملحق الاقتصادي لصحيفة « الراى » « بالنسبة للصناعة لم تكن اكثر اعتدالا . فالارتفاع في حجم

« الاستهلاك لم يكن قويا لاعطاء انطلاقة للسوق الداخلية . هذه السوق التي وتبقى رغم الدعوات الى تشجيع التصدير مقياسا اساسيا للظرفية . ان 80 % من النشاط الانتاجي يتوجه للطلب الداخلي . الا ان هذا الاخير عرف تقلصا في القدرة الشرائية ، فمعدل الغلاء هو 12 % ولا يظهر ان الحد الادنى للاجور من شأنه في حالة استمراره ان يخلق اساسا صحيحا لانطلاقة مستأنفة » (17) .

ونعتقد ان هذه الملاحظة المتعلقة بالسوق الداخلية وميلها نحو التقلص تشير الى مسألة اساسية في مجرى تحليل ازمة الرأسمالية التابعة بالمغرب . ان آليات ادماج القطاعات التقليدية قد حررت مجموعة من العاملين في الزراعة والحرف والتجارة الصغرى من ميادين نشاطهم الاصلي وتواكبت هذه الدينامية بالتحاق اعداد متزايدة من السكان المبلترين بالمدن ، الا ان آليات التراكم التي تحول الطلب الاساسي التي القطاعات المدمجة في كلية خارجية هي « الرأسمالية المتروبولية » ، تحول دون الحاق هذه الجماهير بالنشاط المنتج ، ان آلية تفكيك الاقتصاد التقليدي هي آلية تكوين اعداد متزايدة من الجماهير المبلترة المفصولة عن اي نشاط منتج .

ولقد زاد من تعميق مفعول هذه الوضعية اثر تمركز الملكية وتشكل نواة رأسمالية تستأثر بالحصة الكبرى من الاسواق والارباح ، كما ان سياسة الاجور والسياسة الجبائية والنقد عمقت من تفقير فئات واسعة من الجماهير ، وبذلك تقلصت الاسس الهشة التي تقوم عليها السوق الداخلية . فلا عجب اذن ان نسجل ظواهر عدة للتقهقر مثل العودة الى الارض او البحث عن مكان في اطار النشاط الطفيلي وانتعاش الاقتصاد الموازي .

ان مجالات التصريف آخذة في التبيّن كالتالي :

[] الطلب الخارجي (التصدير) وهو طلب استراتيجي تبنى على اسسه خطة « انعاش الصادرات » .

[] طلب الادارات العمومية (صفقات الاشغال) واهميتها تاتي من كونها تحول جزءا من الطلب الداخلي (الجبايات) والقروض لتمويلها وجهة تحقيق ارباح للقطاعات الخاصة (صفقات الاشغال والخدمات) .

[] طلب الاستهلاك للفئات المتوسطة ، ويشكل دافعا نحو تنمية عدد من الانشطة الخفيفة ، كما يتوجه في جزء منه الى الاستيراد .

[] طلب الاستهلاك الشعبي الواسع ، وتتم الاستجابة له عبر منتوج القطاع « التقليدي » وبعض الصناعات الخفيفة (بالاضافة الى الاستيراد) .

فما هي الآفاق التي تفتحها هذه المجالات لاطلاق حركية التراكم ؟ اذا كان الطلب الخارجي عنصرا استراتيجيا في الخطة الاقتصادية ، واذا

كانت مجموعة من التدابير قد اتخذت في هذا الاتجاه (قروض ، اعفاءات ، تامين مركز انعاش الصادرات ... الخ) فلا يجب اغفال حقيقة الوضع العام للاقتصاد الراسمالي المتسم بتزايد النزعات الحمائية ووجود الاقتصاديات المركزية في وضع واعادة هيكلة وحضور منافسة حادة على الاسواق . ان تجربة الشراكة مع السوق الاوروبية المشتركة والملاقات مع فرنسا في القلب منا ، تدفعنا الى ترجيح انقضاء امكانيات اعتماد التصدير كركيزة للانطلاقة الموعودة في المدى المنظور .

وهنا يجب التذكير بتوسيع المجموعة الاقتصادية الاوروبية واحتمال دخول اسبانيا وهي المنافس الرئيسي للمغرب على اصعدة عدة - وهو وضع يشكل مصدر قلق بلغ للعديد من اوساط البرجوازية الزراعية والصناعية لدراسة مدى الامكانية الواقعية لتحقيق انعاش قطاع التصدير ولا شك ان البحث عن منافذ جديدة في امريكا الشمالية (الولايات المتحدة ، وكندا) والشرق الاوسط وبعض بلدان افريقيا جاء جوابا على شعور بانتفاء امكانية النمو على اسس العلاقات التي طبعت لحد الآن الشكل الخاص لاندماج الراسمالية التابعة بالمغرب باسواق اوروبا الغربية ، الا ان مراجعة للبنية الجغرافية للمبادلات تستدعي مراجعة في بنية التصدير ذاتها وعلى ارجح الاحتمالات . وان هذا البحث عن نموذج توجيهي بديل هو الذي يسمح باعتبار سنوات التامل فترة انتقال نحو مرحلة جديدة من الاندماج لا زالت خصائصها الواضحة لم تتحدد على اكثر من صعيد .

أما المراهنة على تحقيق انطلاقة على قاعدة برامج تجهيزية هامة من طرف الدولة ، فقد وقفنا على حدودها لما تتسم به الموارد من ضعف حيث بات من اللازم تحقيق توازن الميزانية العادية ذاتها بالقروض .

والخلاصة ان امتيازات ضريبية ، او انتعاشا ظرفيا في احدى مكونات الطلب او حصول توسع مالي (قروض وغيرها) ستسمح دون شك ، بانطلاق المبادرة الخاصة ، لجنى الفوائد وباقل التكاليف .

الا ان الثابت هو ان الراسمالية في المغرب ومنذ سنوات عدة قد دخلت مرحلة ازمة حادة وفترة البحث عن شروط جديدة لاطلاق صيرورة التراكم . وان انكفاء الراسمال الخاص على نفسه قد دفع جهاز الدولة للاستعانة بالراسمال الخارجي سواء بفتح ابواب الاستثمار امامه مشرعة بالكامل ، او اللجوء الى الاسواق المالية للاقتراض عن طريق المكاتب التي تتمتع «بسمعة جيدة» (الفوسفاط مثلا) لدى الاوساط الراسمالية الدولية .

ولا شك ايضا ان عوامل تدخل في باب التحالف السياسي والعسكري مع قوى خارجية (الشرق والخليج ، الولايات المتحدة) تساهم في فك

الخناق على ازمة التمويل الحادة التى يعرفها النشاط الاقتصادى بالمغرب.

ولعل العنوان العام للسياسة الاقتصادية كان تطبيق برنامج اعادة ضبط بنيوية التوازنات العامة والتي تدخل في اطار توجيهات عامة حددها البنك الدولي لعدد من الدول التي تعرف اختلالات حادة في حساباتها

وحول دور هذه المؤسسات بالذات ، والمساعدات التي تقدمها في اطار توجيه السياسة الاقتصادية للدول يقول السيد كلاوسن :

« ان مساعدة الحكومات على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة موضع التطبيق ليست اولوية جديدة بالنسبة للبنك الدولي(...) انني اعتقد **ان الحوار السياسي** هو اقوى مورد يمكن للبنك ان يقدمه . لذا فاننا نعمل على توسيع وتعميق الحوار السياسي بشكل بناء.

(...) يمكننا ان نجعل اسهامنا مجديا بشكل كبير بالنسبة للبلدان عبر مساعدتها على فرز الحلول الممكنة والقيام بتحليل ودراسة في العمق لمشاكلها) لتحديد نقط الضعف ونقط القوة . وتحديد توجيه اقتصاد البلد المعني . هكذا يمكن الاسهام في رفع انتاجية القطاعات الجيدة والمناطق الواعدة . وهذه مهمتنا ، ولكن المساعدة المقترحة ليست دائما هي المساعدة المرغوبة ولا التي يتم تسلمها . وفي بعض الحالات يجب أن نكون اكثر اقناعا ، **لانه ولكي نكون بنائين ، قد نضطر الى ادماج عناصر في الحوار قد لا تتسم بطابع القبول الشعبي بها على الصعيد السياسي** ». (18) (التشديد مني) .

ويلزمنا القول اخيرا ان السيد كلاوسن في حديثه هذا ينطق من موقع مسؤوليته في البنك الدولي ، وبتدقيق اكثر فهو لا يطرح هذا من موضع اقل من منصب المدير العام للبنك الدولي للانشاء والتعمير .

هوامش

1) تستثنى من ذلك طبعا المعارضة التشكلية بالبرلمان.
2) من تقرير « بنك المغرب » لسنة 1981 ، منشور بمجلة « La Vie Economique » بتاريخ 30_7_82.
3) المصدر السابق.
4) المصدر السابق.
5) المصدر السابق.
6) تقرير « بنك المغرب » 5 ماي 1981 ع 3627.
7) تقرير « بنك المغرب » 4 ماي 1981 ع 3566.
8) تقرير « الكنفدرالية الاقتصادية العامة (CGEM) لسنة 84.
La Vie Economique, 2 Août 1982
9) إن تشكل مجموعات اقتصادية على أسس جهوية اتجاه يمكن ملاحظته في قطاع الابناك : (المجموعة الفاسية ، المجموعة السوسية ، الشرق والريف) بالاضافة الى تشكل مجموعات رجال الاعمال على أسس جهوية في غرف اقتصادية.
10) استجواب « "Panorama Economique et Social" » مع عز الدين جسوس ، 1981.
11) Maroc - Soir, بتاريخ 7_2_1982.
12) المصدر السابق.
13) المصدر السابق.
14) خطاب السيد « الجواهري » (وزير المالية) في تقديم مشروع الميزانية الى البرلمان.
15) المصدر السابق.
16) المصدر السابق.
17) L'Opinion 25_12_82 الملحق الاقتصادي.
18) استجواب مع السيد « كلاوسن » : « "Finances et Développement" » ع. 4 ، مجلد 19 ديسمبر 1982.

بصدد « البرجوازية الوطنية » : مراجعات أولية

أحمـد العلمـي

سنحـاول في هذا المقال تقديم طرح اولى يحاوز مفهوم « البرجوازية الوطنية » ، نظريا ، ويبحث في امكان وجودها التارخـي .

وليس بخاف وجود مجموعة من العوائق التى تقوم وراء كل مخاطرة في مشكلة كهذه ، ليس اقلها غياب رصيد معرفي كاف في الموضوع يسمح بالارتكاز اليه كقاعدة اولية للبحث . وعلى هذا نـجدنا بازاء الضرورة في تدقيق صياغة المشكلة اكثر من المغامرة باستصدار احكام في الموضوع . بل اننا نود ان نسوق ـ منذ الآن ـ القناعة التالية : ان النتائج النظرية التي يمكن ان تخلص اليها هذه الكتابة لا تعدو ان تكون نتائج مؤقتة وغير جازمة طالما ان شرعيتها معلقة على شرعية المقدمات التى تصدر عنها ، وطالما ان كل نص يظل محكوما بشروطه الاجتماعية التى «يكثفها» و «يمثلها» .

ولعل من بعض الاهمية التـي يكتسبها البحث في موضوع «البرجوازية الوطنية» ما له من علاقة مباشرة بالممارسة السياسية التقدمية وما يرتبط بهذه الممارسة من ضرورات ومقتضيات . ذلك انه لا تمتلك ممارسة سياسية ما عوامـل تأثيرها الـفـاعل دون ان تكون قائمة على قاعدة فهم علمـى لموضوعها : البنية الاجتماعية . ودون ان تستخلص من هذا الفهم رؤيـة للتناقضات التى تخترق البنية الاجتماعية وتضع مختلف مصالح الطبقات الاجتماعية في شبكة معقدة من علاقات الصراع بما يمليـه هذا الصراع من ضرورة تنظيم كل طبقة او كل تشكيلة سياسية لممارستها وبما يدخل في هذا التنظيم من بناء **لخط التحالفات** التي تضمن قوة مادية وبرنامج أو موقف ما في مرحلة محددة من مراحل ذلك الصراع . ونحن حين نطرح هنا موضع « الرجوازية الوطنية » فلانها مثلت ـ في وعى كثير من حركاتنـا السياسية التقدمية العربية والوطنية ـ مكونا من مكونات مشروع النضال الوطنى الديمقراطـى ، بـل جزءا فاعلا ـ وبدون منازع ـ في بعض مراحل هذا النضال . وبذلـك يسمح هذا التصور بادخال هذه البرجوازية تحت مقولة التحالفات الوطنية الديمقراطية .

●

من هـى « البرجوازية الوطنية » بنظر دعاتها . وما الذى يميزهـا عن باقـى البرجوازيات (والبرجوازية الكمبرادورية اساسا) . ثم ما هو حظ هذا المفهوم من الصحة النظرية في ضوء حظ هذه « الطبقة » من الوجود التـاريخـى الفعلـى ؟

ينطلق دعاة التصور الذي يرى في «البرجوازية الوطنية» طبقة متميزة عن البرجوازية الكمبرادورية (أي الكولونيالية) من اعتبارات متعددة اهمها :

1) أظهرت الشواهد التاريخية ان هذه البرجوازية تقف على المستويين السياسي والايديولوجي – في مراحل النضال الوطني ضد «الاستعمار المباشر» – في خندق الطبقات الشعبية . بل انها – في كثير من نماذج التحرر الوطني (المغرب مثلا) – تقود هذه الطبقات ، سياسيا ، نحو هدف «الاستقلال السياسي» . ولذلك فان تشبثها – المستميت احيانا – بشعار الاستقلال وطرد الأجنبي ، ومعاداتها الصريحة للاستعمار هي مصداقية وطنيتها . بينما اثبتت تلك الشواهد – عكسا – عمالة البرجوازية الكمبرادورية للاستعمار ودورها في تأمين وجود الهيمنة الامبريالية وتثبيتها على الشعوب وعلى مقدراتها المادية ، مما يضعها في موقع العداء للتحرر الوطني وعلى خط الارتباط العضوي بالامبريالية .

2) ان صراعها مع الاستعمار يجد له اساسه الموضوعي المادي في التناقض القائم بين الرأسمال الامبريالي الاحتكاري (ووليده الرأسمال الكمبرادوري) وبين «الرأسمال الوطني» الناهض . فاذا كان مجال الرأسماليين الاول والثاني هو الزراعة والتجارة ، فان مجال «الرأسمال الوطني» هو الصناعة التي يمارس عليها الاستعمار كل اشكال الخنق والحصار ويغيبها كحلقة اساسية في الانتاج . وبما ان الصناعة هي – وكما اثبت ذلك تطور الانتاج الرأسمالي في الغرب البرجوازي – عماد الاستقلال الاقتصادي الوطني ، وبما ان « البرجوازية الوطنية » توظف وتسعى الى مزيد من توظيف – رأسمالها « الوطني » في مجال الصناعة اليتيم والمجهض هذا ، فهي بذلك طبقة وطنية .

سنحاول – اذن – ان نفتح حوارا مع هذا التحليل ومع ادواته المفهومية وسنفترض في هذا الحوار اطروحتين اساسيتين ننطلق منهما لنبحث – في سيا قنقد مفهوم « البرجوازية الوطنية » – امكانهما . هاتان الاطروحتان هما :

1 – ان ما يسمى «بالبرجوازية الوطنية» لا تشكل طبقة قائمة بذاتها ، وانما هي قسم طبقي من اقسام البرجوازية الكولونيالية (الكمبرادورية)

2 – ليس هناك من وجود تاريخي فعلي لما يعرف «بالرأسمال الوطني» وانما يشكل هذا قسما من الرأسمال الكولونيالي .

هذا يقودنا الى ضرورة البحث في مفهوم البرجوازية الكولونيالية – التي نفترض ان « البرجوازية الوطنية » تنتمي اليها – وفي مفهوم الرأسمال الكولونيالي – الذي تملك « البرجوازية الوطنية » قسما منه – حتى نضع الافتراضين اللذين سقناهما موضع الوضوح .

من هي البرجوازية الكولونيالية . كيف تكونت . كيف تطورت . ما هي مجالات استثماراتها وتوظيفاتها ؟

سترتكز في تحليلنا لهذه المشكلة الى مفهومين مركزيين اجرائيين : مفهوم التكون الطبقي ومفهوم الصيرورة الطبقية . وعلى الرغم مما يشير اليه هذا التمييز المفهومي من اختلاف بين حركة التكون وحركة الصيرورة الا انه ليس بينهما على الصعيد التاريخي الفعلي حد مطلق .

التـكـون الطبـقـي :

تكونت البرجوازية الكولونيالية في شروط تغلغل العلاقات الراسمالية للانتاج فتحددت طبقيا بالاطار البنيوى الكولونيالى الذى ولدها . فاذا كان الانتاج الكولونيالى هو محصله التفكيك النسبي الذي مارسته العلاقات الراسماليه على بنيه الانتاج المحلي ، بحيث اعاقت عملية تطور مستقل لذلك الانتاج مخضعة تطوره لمنطق تطورها في نطاق العلاقه الكولونيالية(1) فان تكون البرجوازية الكولونيالية حمل سمات تكون تلك العلاقات بحيث ظهر تكونها هذا (اى البرجوازية) في شكل الوجود التبعي للبرجوازية الامبريالية .

2) لم تتكون هذه الطبقة نتيجة ثورة على علاقات الانتاج قبل — الراسمالية — كما هو حال البرجوازية في المغرب — ولذلك لم تكن ثورية في تكونها الطبقي . ولانها كذلك فهي لن تكون ثورية في صيرورتها الطبقية ، ذلك ان التطور محكوم بالبنية التى يجرى فيها .

3) لا تتحدد هذه الطبقة باصولها الاجتماعيه (الزراعية والتجارية) بل بموقعها الفعلي في عملية الانتاج الاجتماعي الكولونيالى . ان الاقسام الطبقية التى كونت هذه الطبقة والتى تنتمى الى البنية الاجتماعية السابقة على البنية الراسمالية الكولونيالية لا يمكن النظر اليها على انها اقطاعية او استبدادية ، ولكن يجب النظر اليها في الاطار الكولونيالي الذى يحددها كأقسام طبقية مكونة للبرجوازية الكولونيالية .

4) تكونت البرجوازية الكولونيالية — في البدء — من فئتين (2) هما : كبار الملاك الزراعيين وتجار الاستيراد والتصدير . اى ان التكون الطبقي لهذه الطبقة قام على اساس الحلقة الزراعية — التجارية . ذلك ان الانتاج الرسمالى الرئيسى في البنية الكولونيالية — في بدء تكونها — هو الانتاج الزراعى نظرا للتقسيم الامبريالى العالمي للعمل الذى يجعل من البلدان التابعة بلدانا زراعية من جهة ، ونظرا لاهمية الارض كوسيلة اساسية للانتاج في شروط غياب الحلقة الصناعية في المرحلة الاولى من تكون علاقات الانتاج الكولونيالية من جهة اخرى .

ان الانتاج الزراعي في البنية الكولونيالية يظل مرتبطا بالسوق الخارجية ، ولذلك فهو يظل يشكل مادة اساسية لعملية التصدير كعملية تجارية تنهض على قاعدتها الفئة التجارية من البرجوازية الكولونيالية ، (يشكل تصدير المواد الخام المعدنية واستيراد المنتوجات الصناعية الغربية مادة اخرى لراس مال هذه الفئة التجارية) .

5) ان العلاقات التي تربط هذه الطبقة بالبرجوازية الاحتكارية في الغرب هي علاقة **التمثيل الطبقي** أي تلك العلاقات التي تقوم فيها البرجوازية الكولونيالية بدور الممثل الطبقي للبرجوازية الاحتكارية على صعيد مصالحها المادية الفعلية وعلى صعيد تنظيم وحماية هذه المصالح .

ولكن ما الذي يجعلها تقوم بدور التمثيل هذا ، اليست لها مصالحها الخاصة التي عليها أن تنظمها وتضمنها ؟ لكي نجيب على هذا السؤال ، يجب ان نستحضر المعطيات التاريخية التالية :

• لم تتكون البرجوازية الكولونيالية ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ نتيجة هدم ثوري للبنية الاجتماعية السابقة على البنية الكولونيالية بل تكونت نتيجة تغلغل العلاقات الراسمالية الوافدة مع حركة الاستعمار(3) ونتيجة اخضاع تطور بنياتنا الاجتماعية الى منطق تطور نظام الانتاج الرسمالي في طوره الاحتكاري . ان هذه العلاقات هي القاعدة التاريخية التي تكونت عليها والتي حددت تطورها وصيرورتها بما هما تطور وصيرورة تبعيتها للبرجوازية الاحتكارية .

• ولذلك لم تحمل هذه البرجوازية معها نظام انتاج تقوم على اساسه حركة تطور اجتماعية مستقلة وبالتالي سيطرة طبقية مستقلة . بل قامت سيطرتها على اساس من وجود الشكل الكولونيالي من علاقات الانتاج الراسمالية كعلاقات مسيطرة ومحددة لهذه البنية . ولذلك فقد كانت التبعية البنيوية التي تربط البنية الاجتماعية الكولونيالية بالبنية الاجتماعية الراسمالية هي قاعدة واساس التبعية الطبقية التي تربط البرجوازية الكولونيالية بالبوجوازية الاحتكارية ، فتحدد هذه كطرف مسيطر وتحدد تلك كطرف تابع .

لهذه الاعتبارات ـ ولاعتبارات اخرى ـ لم تكن مصالح البرجوازية الكولونيالية مستقلة عن مصالح البرجوازية الاحتكارية ، بل لم يكن لمصالحها وجود خارج مصالح البرجوازية الاحتكارية . ان تبعيتها وعدم وجود نظام انتاج خاص بها لا يعطيها صفة طبقة **قائمة بذاتها** بل **طبقة قائمة بتبعيتها** ، ولذلك فهي تقوم بدور التمثيل الطبقي للبرجوازية الاحتكارية تحقق فيه (اي في هذا التمثيل) مصالح تلك البرجوازية (سيدتها) اولا ، ومصالحها هي ثانيا والتي لا تنفصل عن مصالح الاولى من حيث هي شكل منها .

هذا فيما يتعلق بالتكون الطبقي للبرجوازيه الكولونياليه ، والمرتبط تاريخيا ببدء تكون البنية الاجتماعية الكولونيالية . فماذا عن الصيرورة الطبقية لهذه الطبقه والتي ترتبط تاريخيا باكتمال تكون البنية الاجتماعية؟

(نريد هنا ان نعيد التاكيد على اننا لا نقيم فاصلا بين تكون هذه الطبقه وبين صيرورتها ، لاننا نفهم ان اي تطور يحصل على وضع هذه الطبقه يظل محكوما ببنيتها التي تحدد تكونها الطبقي بها . اي ان بنية تكونها الطبقي – التي حددتها كطبقه متميزة في البنيه الاجتماعية الكولونياليه وحددت ايضا موقعها في هذه البنيه – هي التي يعود اليها ، في المستوى الاخير ، دور التحكم بكل تطور لهذه الطبقة . ونفهم ايضا ان ذلك التطور الطبقي مشروط بالعلاقة الكولونيالية وبمختلف حلقات تطورها التاريخي . لذلك فنحن – في حديثنا عن الصيرورة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية – سوف نركز على المواقع الانتاجية الجديدة لتوظيفاتها واستثماراتها ، وعلى التاثير الذي تمارسه هذه المواقع الجديدة وهذه الاستثمارات بها على العلاقة الكولونيالية حيث سنتساءل عن امكان الحديث عن «تحول» ما جرى على بنية هذه الطبقة وعلى علاقة «التناقض» بينها وبين البرجوازية الاحتكارية : في هذا الاطار سنتوقف عند مفهوم «البرجوازية الوطنية») .

الصيرورة الطبقية :

ملاحظة رقم 1 : يرتبط تطور وصيرورة البرجوازية الكولونيالية من جهة اولى **ببنية العلاقات الكولونيالية للانتاج** ، والتي تحددها كطبقة، ومن جهة ثانية **بطبيعة تكونها الطبقي** ، الناتجة عن الطابع الكولونيالي لهذه الطبقة والذي يأتيها من وضعها البنيوي داخل العلاقات الاجتماعية للانتاج

ان هذه العلاقة التي تتحكم بتطور البرجوازية الكولونيالية لا تسمح لنا باقامة تمييز او عازل نظري قاطع بين تكونها الطبقي وبين صيرورتها الطبقية . بل تسمح لنا فقط برصد مختلف التطورات (ولا نقول التحولات) التي تطرأ على مجالات توظيفها لرأس المال الكولونيالي ، باعتبار ان هذه التطورات توجد في منطق تطور البنية الاجتماعية نفسها بين أزمنتها البنيوية : بين زمن تكونها (الذي يملي بالضرورة – كما سنرى – شكل توظيف راس المال الكولونيالي وحدوده) وبين زمن تطورها (الذي يملي شكلا آخر لهذا التوظيف في نطاق نفس الوضع البنيوي ودون اجراء اي تحويل طفيف او عميق على الطابع الكولونيالي لراس المال هذا) .

ملاحظة رقم 2 : لا يرتبط التطور الحاصل في مجالات توظيف راس المال الكولونيالي بالزمن البنيوي الذي تمر به البنية الاجتماعية فقط بل،

ايضا بتقسيم العمل الذي تجريه الامبريالية على الصعيد العالمي في سياق تجديدها (اعادة انتاجها) لراس المال الاحتكاري الواسع .

●

1) اذا كان راس المال الكولونيالي قائما – في مرحلة تكون البنية الاجتماعيـة الكولونيالية – في المجالين الزراعـي والتجاري ، فان هذا الوضع التاريخـي لتوظيفه مرتبط – من احد الاوجه – بالتقسيم الامبريالي العالمي للعمل – في صيغتـه التاريخيـة الاولى . هذا التقسيم يجعل من البلدان التابعة بلدانا زراعية ومن البلدان الامبريالية بلدانا صناعية . كما انه يـجـعـل من «البلدان الكولونـيـالية بلدانا تصدر موادها الاولية لتستوردها ثانية في شكل منتوجات صناعية تقوم بـعمـلية تحويلهـا الصناعـة الامبريالية ، ومن البلدان الامبريالية بلدانا مصدرة للمنتوجات الصناعية التي تستورد موادها الاولى من البلدان الخاضعة لسيطرتها»(4).

2) حين بدا تطور البنية الكولونيالية – بعد اكتمال تكونها – يستوي على خط منطقه الخاص ، عرف راس المال الكولونيالي مجالا جديدا للتوظيف هو الصـنـاعة . والواقع ان غياب الحلقة الصناعية ليس خاصا بالبنية الاجتماعية الكولونياليـة كبنية بشكل عام ، كما جرى على ذلك التقليـد النظري في معالجة هذا الموضوع – وانما هو خاص (اي الغياب) بمرحلـة تكون هذه البنية التي ترافقت مع التقسيم الاول الامبريالي العالمي للعمل الذي اشرنا اليه . هذا يعنـي – كما سنرى – ان ما يحدد هذه البنية كبنيـة كولونيالية ليس هو غياب الحلقة الصناعية فيها – كما يتوهم الكثيـر – بل هو الشكل المميز لعلاقات الانتاج فيها كعـلاقات راسماليـة تبعية (كولونيالية) (5) التي تحدد الصناعة فيها كصناعة كولونيالية من جهة ، وكذلك موقع هذه البنية من العلاقة الكولونيالية كطرف تابع فيهـا (اي في هذه العلاقة) من جهة اخرى .

لقد دخل راس المال الكولونيالي – تاريخيا – مجال الصناعة بشكـل متأخر . ويرجع الامر في هذا الدخول الى عاملين : اولهمـا ان الحـرب العالمية الثانية – والتي كانت ساحتها اوربا – فرضت على البرجوازيات الاحتكارية الاوربيـة ، وعلى بعض فئاتها بالخصوص ، تهريب رؤوس اموالها الصناعية المنتجة وتوظيـفهـا بعيدا عن خطر الحرب . وكان ان استفادت المستعمرات من بعض هذه التوظيفات بحيث امكن طور بعض الصـنـاعات . اما العامل الثانـي – وهو الاهم – فيرجع الى التقسيم الامبريالي العالمي الثانـي للعمل الذي سمح بقيام صناعات استهلاكيـة في اساسها (اي تقوم بانتاج وسائل الاستهلاك : تسمى في اللغة الانتاجية – التقنية بالصناعـات الخفيفة) في البلدان الكولونيالية ، وسمح للبلدان

الامبريالية بالتخصص في «الصناعات الثقيلة» او الصناعات الانتاجية (اى التى تقوم بانتاج وسائل الانتاج) .

3) تطور توظيف راس المال الكولونيالى في مجال الصناعة ، بحيث اصبح يستثمر بهدف انتاج وسائل الانتاج (الصناعة الثقيلة) . ومن نماذج البلدان التى تعرف فيها البرجوازية الكولونيالية هذا النوع من التوظيف : البرازيل ، ايران (في عهد الشاه المخلوع) . وقد تلازم هذا التطور مع التقسيم العالمى الجديد للعمل الذي يسمح الآن لبعض البلدان بتوظيف من هذا الحجم وبهذه الكيفية ، ويسمح للبلدان الامبريالية بالتخصص في نمط معين من الصناعات الثقيلة جد المتطورة كالصناعات التقنية (الصناعات الحربية النووية والنوترونية/ آلات الرصد التقنية : الرادارات ، الاقمار الاصطناعية/ الصناعات الفضائية... الخ)

هذه بايجاز شديد بعض التطورات التى عرفتها البرجوازية الكولونيالية في نطاق صيرورتها الطبقية ـ على صعيد توظيفاتها لراس المال الكولونيالى . فهل غيرت هذه التطورات من الطبيعة الطبقية (الكولونيالية) لهذه الطبقة . اى هل غير ـ مثلا ـ دخول راسمالها الكولونيالى المجال الصناعى من طبيعتها الطفيلية (غير المنتجة) ؟ هنا لا بد من الاشارة الى مسالتين بالغتى الاهمية تجيبان على هذا التساؤل :

أ) لا يحدد راسمال هذه الطبقة كراسمال كولونيالى كونه (او كون جزء منه) غير صناعى ، مما يترك الوهم بان دخوله مجال الصناعة سيجرده من طابعه الكولونيالى وانما يتحدد كراسمال كولونيالى نتيجة **اتبعيته** لراس المال الاحتكارى الذى يولده (بتشديد وكسر اللام). وهذه التبعية هي تبعية بنيوية ، اى ان اسلسها هو تبعية البنية الاجتماعية الكولونيالية ـ التى تحدد الراسمال الكولونيالى كراسمال مسيطر ـ للبنية الراسمالية المتروبولية التى تحدد ـ هى ايضا ـ الراسمال الاحتكارى كراسمال مهيمن فيها .

ب) ان دخول الراسمال الكولونيالى مجال الصناعة لا ينزع عنه الطابع الكولونيالى ، ذلك ان الصناعة ـ في البنية الاجتماعية الكولونيالية ـ هى أيضا صناعة كولونيالية ، اى محدودة بالبنية الكولونيالية التى تقوم فيها .

كنا ـ في هذا القسم الاول من المقال ـ بصدد نفى وجود طبقة برجوازية وسيطة ناهضة ومناهضة لمشروع الاجهاض الاستعمارى الذى يهدف الى الوقوف بوجه كل تحرر اقتصادى واجتماعى وطنى يعصف بمصالحه في البلدان التابعة . وحاولنا ـ عبر تسطير مجموعة من الملاحظات ـ ان نبين اللحمة العضوية التى تشد مختلف فئات البرجوازية

الكولونيالية على قاعدة وجود العلاقات الكولونيالية للانتاج وعلى قاعدة التبعية الطبقية التى تربطها بالبرجوازية الاحتكارية على الرغم من التفاوت الذى يظهر في العلاقة بين مختلف فئات البرجوازية الكولونيالية فيسمح لبعضها (الزراعية والتجارية) باكتساب مواقع القوة والسيطرة في حقل الانتاج الاجتماعى ويضع بعضها الآخر (الصناعية) في موقع هامشى من هذا الحقل بحيث يكون موقعها هذا مبرر دخولها مرحلة التناقض مع الاستعمار ومع الفئات المستفيدة من التقسيم الامبريالى العالمى للعمل . ومتى تغير هذا الموقع لفائدة هذه الفئة كما حدث في التقسيم العالمى الثانى للعمل خفت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار (وربما يفسر استفادة الفئة الصناعية من البرجوازية والمعروفة « بالبرجوازية الوطنية » من تقسيم العمل العالمى الذى سمح باستثمار الراسمال في الصناعة وقيام بعض الصناعات .. ربما يفسر خفوت حدة التناقض بين هذه الفئة وبين الاستعمار (بعد الحرب العالمية الثانية ، اى في مرحلة « الاستقلالات السياسية » للمستعمرات) بل ربما يفسر تواطؤ هذه الفئة مع الاستعمار في اطار اتفاقات « الاستقلال » كما حدث في كثير من تجارب التحرر الوطنى).

في القسم الثانى من هذا المقال ، سوف نحاول عبر سلسلة من الملاحظات الرد على مفهوم «الراسمال الوطنى» الذى افترض (بضم التاء وكسر الراء) ان «البرجوازية الوطنية» تمتلكه، كما سنحاول ــ وفق ما وصلنا اليه من نتائج هذه الملاحظات ــ تفسير الطابع الدموى والتناحرى للتناقض القائم بين « البرجوازية الوطنية » وبين الاستعمار

1) لم تصرف البنية الاجتماعية الكولونيالية اشكالا من الراسمال بل عرفت ــ فقط ــ شكلا واحدا منه هو الرأسمال الكولونيالى . هذا الشكل من الرأسمال يتضمن أقساما يختلف وجودها وحجمها وموقعها باختلاف كل زمن من ازمنة البنية الاجتماعية الكولونيالية ووفقا للتطورات الحاصلة في التقسيم الامبريالى للعمل الذى يسمح لكل قسم من الرأسمال الكولونيالى بموقع محدد في عملية الانتاج الاجتماعى . هذه الاقسام هى : الزراعى التجارى ، الصناعى ، البنكى ، المالى (6) .

2) لم يكن للراسمال الصناعى الكولونيالى موقع قوى في عملية الانتاج الاجتماعى في اطار التقسيم الامبريالى للعمل في صيغته التاريخية الاولى ، مما جعل الفئات الاجتماعية التى تمتلكه في موقع التناقض مع الاستعمار . هذا التناقض لن نجد له نفس الحدة ونفس النتائج السياسية بين الاستعمار وبين الفئات الاجتماعية الكولونيالية التى تملك راسمالا زراعيا او تجاريا أو زراعيا ــ تجاريا .

ان هذا الواقع المعقد كان اساس الخلط في فهم العلاقة بين الفئة الصناعية من البرجوازية الكولونيالية (المسماة خطا «بالبرجوازية الوطنية») وبين الاستعمار ثم بينها ـ من جهة ثانية ـ وبين الفئتين الزراعية والتجارية منها والمعروفة في كثير من الادبيات السايسية لبعض الحركات الثورية واليسارية الراديكالية ولبعض المثقفين بالبرجوازية الكمبرادورية . هذا الخلط هو الذى سمح بالوهم ان تلك الفئة الصناعية ـ بفعل مناهضتها للاستعمار الذى لا ينصفها وبفعل تناقضها مع الفئة الزراعية والتجارية (الكمبرادورية) ـ هى طبقة برجوازية غير «كمبرادورية ، غير ـ وسيطة، غير ـ عميلة ، بالتالى فهى برجوازية وطنية ».

3) من الاسس المفهومية التى يقوم عليها الخلط بين علاقة البرجوازية الكمبرادورية «بالبرجوازية الوطنية» مفهوم الكمبرادور ذاته . انه لا يشير فقط الى التبعية البنيوية (تبعية البنية الاجتماعية الكولونيالية للبنية الاجتماعية للامبريالية) بل يشير فقط الى التبعية الطبقية التى تربط البرجوازية الكمبرادورية بالبرجوازية الامبريالية . وهكذا حينما يجرى اسقاط سلطة البرجوازية الكمبرادورية وصعود « البرجوازية الوطنية » ـ كما حدث في كثير من البلدان العربية : مصر ، سوريا ، العراق ، ليبيا ـ يتوقف الحديث عن السلطة الكمبرادورية ليبدأ نعتها « بالسلطة الوطنية » ، ولكن حين تبدأ الوقائع السياسية والاجتماعية التاريخية الملموسة تضع مفهوم « السلطة الوطنية » في ازمة (مرحلة حكم السادات ، العراق حاليا ... نموذجا لهذه الوقائع) ينسحب العلم من الخطاب ليحل اللفظ الاسطورى ـ التجريبى ، اذ يبدأ البحث الحثيث عن تفسير لهذه « التحولات » سرعان ما يتم العثور عليه والتعبير عنه بالخيانة والتراجعات عن المكتسبات « الوطنية » اى باختصار اعتصار التاريخ العربى الحديث ليكون مجرد حصيلة لفعل السلطة او الافراد الارادى، مادة بسيطة تصنعها وتتحكم بوجودها مؤسسات صناعة القرار السياسى الفردى في هذه العاصمة العربية او تلك . وفي احسن الاحوال ـ حين يكون لمفهوم الطبقات والصراع الطبقى موقع في هذا الخطاب ـ ترتسم « التحولات » السياسية بالعالم العربى وفق ميزان القوى الراجح بين الطبقات والفئات في السلطة هذه التحولات التى قد لا تتطب ـ لمن يتغافل عن الوقائع ـ اكثر من موت رئيس دولة تقدمى ، او اشعال حرب في المنطقة ، او تعاقدا فجائيا مع شركة او مؤسسة مالية متعددة الجنسيات حتى تصبح واقعا يفقا العين !

ان هذا التحليل الاسطورى والساذج بامتياز يجد ما يعززه في الواقع (مصر : انقلاب مايو ، توقيف حرب اكتوبر وبدء محادثات الكيلومتر 101 ثم عقد اتفاقية سيناء (الهدنة) ، زيارة السادات للقدس ، اوفاق كامب ديفيد .. العراق : التغلغل المتزايد للراسمال الاجنبى (الراسمال

الفرنسي «مماسمل» في شركة النفط العراقية ، الارتماء في احضان رجعية الخليج «ومجلس التعاون الخليجي » ، لشمال الحرب على الشعب الايراني ، للقمع الفاشي بالداخل ... الخ). في كل هذه التحليلات النظرية والسياسية يغيب العلم فلا يتم النظر الى ان ما يعطي الطبقة المسيطرة صفة كمبرادورية ليس هو تبعيتها الطبقية (التي لا تبرز لدى «البرجوازية الوطنية» في علاقتها بالبرجوازية الامبريالية في المرحلة الاولى من سلطتها) وانما هو التبعية البنيوية ، اي تبعية بنية علاقات الانتاج الكولونيالية التي هي القاعدة التي تقوم عليها سلطة البرجوازية الكمبرادورية و « البرجوازية الوطنية » وهي التي تعطي هذه الاخيرة صفة كولونيالية مهما كانت حدة عدائها للامبريالية ، ذلك ان هذا العداء لا يعدو ان يكون عداء للامبريالية (راس المال الاحتكاري) وليس عداء للراسمالية بشكل عام التي يعتبر راس مال « البرجوازية الوطنية » نتيجة لوجود الراسمالية تلك .

لهذه الاسباب يجب اعطاء مفهوم البرجوازية الكمبرادورية مضمونه العلمي غير – الوصفي حتى نستطيع ان نفهم في ضوئه « البرجوازية الوطنية » كقسم طبقي من اقسامها هو – في راينا – القسم الصناعي .

4) ان التناقض ليس حاصلا بين البرجوازية الكمبرادورية وبين « البرجوازية الوطنية » اي – في لغتنا – بين الفئتين الزراعية والتجارية من البرجوازية الكولونيالية وبين الفئة الصناعية منها بالشكل الذي يفهمه ويتوهمه كثير من الماركسيين كتناقض تناحري . انه – في منطق العلاقة المادية الراسمالية – تناقض ثانوي . ذلك ان التناقض الرئيسي (الذي يوصف ميكانيكيا عند البعض بانه تناحري مع اسقاط هذه الصفة عن التناقض الثانوي!) **لا يجري بين اشكال الراسمال ولا بين اقسامه ، بل هو يجري** – كما ترى ذلك النظرية المادية التاريخية – بين راس **المال والعمل**. اما حدة التناقض بينهما بالشكل الذي نلمسه في بعض تجارب التحرر الوطني فلا يكفي لاعتبار التناقض بينهما رئيسيا . ان تناقضا ثانويا ما قد يأخذ وجهه (شكله) الرئيسي في مرحلة تاريخية محددة من مراحل الصراع ، بل قد يكون هذا الشكل دمويا ، وقد ينحاز احد اطراف هذا التناقض الثانوي الى طرف – هو في منطق آلية الصراع الطبقي – نقيضه الفعلي (7) .

5) ان اضفاء صفة «الوطنية» على هذه «الطبقة» يتعارض والمنطق الموضوعي للتاريخ المعاصر . ذلك ان النضال الوطني – في عصر **الامبريالية** – لا يملك أكثر من مضمون واحد هو مضمونه العلمي نظرية والثوري عمليا ، الذي يكتسبه من ارتباطه العضوي الضروري بالنضال الطبقي الذي يستهدف البنية الاجتماعية الكولونيالية . فالنضال ضد الامبريالية (سواء في الوجود العسكري والسياسي المباشر للاستعمار او وجوده غير المباشر) لا يمكن ان يكون نضالا وطنيا فعليا **الا** اذا استهدف قطع علاقة التبعية البنيوية

بالامبريالية ، هذه التبعية التى ولدها الوجود البنيوى لعلاقات الانتاج الكولونيالية (الراسمالية التبعية) ، اى أنه لا يكون كذلك الا اذا كان فى جدلية العلاقة بالنضال الطبقى الثورى ذلك أن آلية التحرر الوطنى الوحيدة هى الانتقال الى الاشتراكية وليس هى تحقيق الرأسمالية المستقلة او « الوطنية » أو حتى ما سمى ـ في تراث الحركة الشيوعية العربية ـ بطريق « التطور اللاراسمالى » . وواضح جدا ان شعار « الاستقلال السياسى » الذى حملته هذه « الطبقة » في قيادتها لكثير من حركات التحرر لم يقدها ـ في صعودها الى السلطة ـ الى طريق التحرر الوطنى الفعلى الذى يقطع علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ، بل ظلت سلطتها قائمة على اساس وجود علاقة التبعية البنيوية (ولا نقول الطبقية رغم وجودها الفعلى) والتى هى (اى التبعية) نتيجة وجود علاقات الانتاج الراسمالية التبعية .

ان وطنية طبقة او فئة اجتماعية ما لا يحددها موقفها من الاستعمار بل موقفها من علاقات الانتاج الكولونيالية التى تنهض على وجودها وقيامها علاقة التبعية . لذلك فان الطبقة الوحيدة التى لا مصلحة تاريخية لها في وجود هذه البنية ـ التى تحددها كطبقة مستغلة ـ هى الطبقة العاملة . فاذن هى الطبقة الوطنية في عصر الامبريالية وهى التى تعطى للتحرر الوطنى افقه الاشتراكى . ان وطنية طبقة او فئة ما لا تفهم في ضوء موقفها السياسى والايديولوجى ـ على اهمية هذا ـ بل في ضوء موقعها الاجتماعى الفعلى في عملية الانتاج التى تحدد ـ في المستوى الاخير ـ التناقض الاساسى فيها كتناقض بين راس المال والعمل لا بين «راسمال وطنى » والعمل من جهة وبين رسمال لا وطنى من جهة ثانية .

6) اذا اسقطنا صفة الوطنية عن ما يسمى « بالبرجوازية الوطنية »، فكيف نسمح باستعمال الاصطلاح السياسى الدارج : الحركة الوطنية او حركة التحرر الوطنى ، رغم ان معظم هذه الحركات كانت تحت القيادة الطبقية السياسية الفعلية «للبرجوادزية الوطنية » ؟

نحن نقر بدقة وصحة اصطلاح الحركة الوطنية او حركة التحرر الوطنى ، ولكننا ننطلق في فهمها من ان وطنية حركة سياسية ما لا تاتيها من وجود او قيادة ما يسمى « بالبرجوازية الوطنية » لها ، بل من الوجود النضالى الفعلى للطبقات المنتجة والاساسية في المجتمع وتحديدا الطبقة العاملة وبصرف النظر عن قيادتها او عدم قيادتها لهذا النضال بل حتى بصرف النظر عن وجود او عدم وجود تنظيمها السياسى المستقل ، دون ان يعني « صرف النظر » هذا اغفالنا لاهمية وفعالية وجذرية قيادة الطبقة العاملة للتحرر الوطنى ، الذى هو الضمانة التاريخية الوحيدة لتحققه كتحرر فعلى مشدود ـ بالضرورة ـ نحو اليته التاريخية الوحيدة : الاشتراكية .

ماى 82

هوامش

انظر التمييز الذي يقيمه نيكوس بولانتزاس بين : طبقة (Classe) فئة (Catégorie) قسم طبقي (Fraction de Classe) شريحة (Couche) في كتابه (Pouvoir Politique et Classe)

(1) العلاقة الكولونيالية علاقة بين بنيتين : البنية الاجتماعية الراسمالية الامبريالية (سيطرة) والبنية الاجتماعية الكولونيالية (تبعية)

(2) سنستعمل منذ الان مفهوم الفئة بمعنى Fraction de Clas(قسم طبقي) وليس بمعنى (Catégorie) (فئة) المثقفون - مثلا - يشكلون فئة اجتماعية بالمعنى الثاني .

(3) اخذ تغلغل العلاقات الراسمالية مقدمات مختلفة ومتباينة مهدت للاستعمار : القروض التي قادت الى ارتفاع المديونية ثم الى فلاس ، بنوك التسليف والرهن ، التعاقد التجاري اللامتكافيء ... الخ .

(4) مهدى عامل : « مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني » القسم الثاني : « في نمط الانتاج الكولونيالي » ، الطبعة الثالثة ، دار الفارابي بيروت ص 291 .

(5) المصدر السابق ص 292 .

(6) « ان التداخل قائم ، بشكل عام ، في تركيب الراسمال الكولونيالي بين راس المال الزراعي والصناعي والتجاري بشكل يسمح لنا بالتكلم على طبقة برجوازية كولونيالية متماسكة في تبعيتها البنيوية للامبريالية ... (لقد يجتمع التاجر الكبير والصناعي الكبير والملاك الكبير والبنكي ايضا في شخص واحد هو البرجوازي الكولونيالي ، معنى هذا ان عناصر البرجوازية الكولونيالية تتكون في الواقع من هذه « الطبقات » كلها تجمعة وما هذه الطبقات سوى عناصر مكونة للبرجوازية الكولونيالية حتى وان ظهر بينها تناقض في شروط تاريخية محددة » المصدر السابق ص 290-291

(7) هذا ما حدث - مثلا - خلال الحرب العالمية الثانية . فقد انفجر الصراع داخل النظام الراسمالي العالمي بين معسكر الحلفاء وبين الفاشية والنازية الهتلرية بشكل دموي . وقد شارك الاتحاد السوفياتي في الحرب ضد جبهة الفاشية العالمية الى جانب الحلفاء . وعلى الرغم من ان التناقض الرئيسي قائم بين النظام الراسمالي العالمي بكتلتيه آنذاك وبين النظام الاشتراكي ، فقد كان شعار اندحار الفاشية مبرر الالتقاء الموضوعي بين مصالح طرف من النظام الراسمالي العالمي (الحلفاء) والاتحاد السوفييتي .

اذن : (ا) قد ينفجر التناقض الثانوي بشكل تناحري دموي في بعض مراحل الصراع .
(حرب اكتوبر 73 ح. ع. 2) .

(ب) قد يقيم احد اطراف التناقض الثانوي تحالفا صريحا او ضمنيا مع نقيضه الرئيسي (الفئة الصناعية من البرجوازية الكولونيالية مع الطبقات المنتجة) .

شيوعيو المغرب والمغاربة

البير عياش

تعريب : الوديع عبد العزيز

في سادس اكتوبر وصل الى ميناء الدار البيضاء الجنرال نوكيس (Nogues) وهو المقيم العام الجديد ليعوض بروتون (Peyrouton) وبقبوله استقبال وفد الشيوعيون ضمن وفود اخرى اضفى طابعا شرعيا على حزب كان الى حدود الساعة محظورا ، والذي تمكن ابتداء من هنا أن يظهر ويتحرك في واضح النهار .

من كان هؤلاء الشيوعيون ؟ وماذا كانوا يريدون ؟ وكيف كان تصرفهم في هذا البلد المستعمر ، تجاه سكانه الذين يصل عددهم الى 6 ملايين من المغاربة و 200 الف من الاوربيين يوجد من ضمنهم مستعمرون كبار رؤساء لشركات كبرى ، موظفون كبار يمسكون بكل القطاعات الحديثة ويوجهون الحياة في البلاد .

على كل هذه الاسئلة حاولنا جاهدا الجواب وذلك بتحليل مضمون جريدتين شيوعيتين توالى ظهورها على مدى ثلاث سنوات (Clarté) في الدار البيضاء و (L'Espoir) في الرباط ، وكذلك باجراء استفتاءات في اوساط صحف مغربية اخرى . وبتوجيه السؤال اخيرا الى مناضلين عاشوا تلك الفترة. واضفنا الى كل هذا عندما ظهر هذا قابلا للتصديق الاشارات الواردة في تقارير وتعميمات الشرطة المتضمنة في الجزء الثاني من اطروحة السلك الثالث (تولون) التي قدمها كريماديلس (Cremadeills) والمتعلقة بالحزب الشيوعي الفرنسي والمغرب (1918ـ1939) من ص 282 ـ 470 (1)

وقد ظهر لنا بان الشيوعيين الذين عبروا وتحركوا واحتلوا موقع الصدارة بعد 1936 ينتمون الى مجموعتين : مجموعة الدار البيضاء وتلتها في الوجود بعد فراغ لبعض الاشهر مجموعة الرباط . ويمكن ان نطلق عليهما الاسماء التي تحملها الجرائد مجموعة (Clarté) للاولى ومجموعة (L'Espoir) للثانية .

1 ـ مجموعة الدار البيضاء (اكتوبر 1936 ـ (2) يونيو 1937)

يظهر ان مجموعة البيضاء اكثر صلابة واكثر تنوعا حيث تضم عمالا ومستخدمين ، وعاطلين وسككيين وعمال بزيد ، وتجارا صغارا ، وموظفين وبعض المحامين . وكان يوجد في قيادتهم مناضلون يتمتعون بالشجاعة ـ حيث عركهم العمل السري ـ فهم الذين قرروا ان يتقدموا امام نوكيس وحصلوا على الاعتراف بالحزب .

شباب محمودون بالقطائع وبالامال التي ولدها صعود الجبهة الشعبية ، فعملوا تبعا لمبادىء لينين التي كانوا متشبعين بها تقوى تنظيم الحزب فتحدد برنامجه واصدر جريدته وهنا واجهوا السؤال . اي توجيه يجب ان تؤخذ به سياستهم وعملهم في بلد مستعمر مختلف عن فرنسا ؟ ذلك ما نجهله . ولكن في اللحظة فقد توجهوا الى العمل .

فقاموا باستقطابات ، فجاءت موجة من الانخراطات تجر الصالح والطالح وكان عليهم مواجهتها . فلم ينتبهوا الى ذلك حتى وقت لاحق ، فاوجدوا بطاقات وطوابع بدون الاشارة الى باريس كمرجع . وضبطوا العلاقة مع الخلايا . وحددوا بهذه الطريقة عدد « الشعب ».

ورغم أنهم عملوا دائما باستقلال وبدون تدخل الحزب الشيوعي للفرنسي الذى كانوا يستشيرونه في بعض الحالات ، فقد اعتبروا انفسهم شيوعيين فرنسيين . كونوا في ناحية المغرب : الحزب الشيوعي الفرنسي ، واخذوا قيادته .

وقد تكونت اللجنة الاقليمية هذه من كرافبيه ــ كرلندسار (Xavier Grandsart) جزار ــ سكرتير الناحية شارل دوباي Charles Dupuy عامل بريد ، امين مال، وكان هناك مستشاران البير بوليه Albert Pellet رئيس مصنع في معمل تصفية السكر . ماكسمليان روميرو (Maximilian Romero) عامل كهرباء . ليون سلطان (Léon Sultan) محامي ، وكان هذا الاخير فصيحا مؤثرا . وقد وسع معارفه وثقافته وتكوينه النظرى ووسع نفوذه بشكل كبير . »

وقد كلف كل من دوباى وروميرو بمسؤولية الجريدة المزمع خلقها . وكلف ليون سلطان الذى كان يجيد العربية بالدعاية في الاوساط المغربية اليهودية والمسلمة .»

وفي 19 ديسمبر 1936 صدر تحت شعار (استلهاما من عظمة باربوس (Barbusse) العدد الاول من جريدة (Clarté) والتي اطلقت على نفسها « لسان حال اقليمي الحزب الشيوعي ــ الشعبة الفرنسية للاممية الشيوعية (SFIC) وكانت [الجريدة] بمثابة وسيلة الربط والدعاية. تعرض الخطوط العامة لبرنامج الحزب والتي اخذ بها في الغد (20 دسمبر) اثناء تجمعات عقدها في البيضاء ، الرباط ، مكناس اعضاء من اللجنة الاقليمية تحت رئاسة مسؤولين محليين .

ان الحزب ، كما ورد ، هو في خدمة البروليتاريا (كرلندسار) يكافح يدا في يد مع الشعب المغربي »» ويدعم اغلبية لجنة العمل المغربية . ولكن لا يمكنه ان يربط سياسته بسياسة اللجنة (دوباى . اما على المستوى الدولي فهو يكافح

الفلسطينية وسلطان   ويطلب اسلحة وطائرات من اجل اسبانيا، السيدة بون فرسنسي Mme Pons-Fraissinet وستكون كل هذه الموضوعات مجالاً للتطوير سواء في التدخلات أو كتابات مسؤولي الحزب وتوجيههم في عملهم .

وفي نظرهم كانت المهمة الرئيسية هي « التوحيد ـ وبدون اعتبار للجنس او الدين ـ لكل العمال داخل حزبنا ». (زعيم اللجنة الاقليمية في 6 مارس 1937 ») . ولكن الى جانب الفرنسيين سواء من فرنسا (المتروبول) أو الجزائر ـ الذين كانوا يمثلون الاغلبية ـ كان يوجد ايطاليون معادون للفاشية واسبان وبعض الافراد فوضويون الى هذا الحد أو ذاك . ومن ضمن هؤلاء الاجانب كان دور اميل فيرون (Emile Vierin) رئيس الايطاليين المعادين للفاشية والذي كان عضوا في خلية (كرانوساز السوفييتية منذ 1935 . وكان دوره هاما بشكل خاص واستمر ذلك سنين عديدة .

وكان الحزب بالطبع مفتوحا في وجه المغاربة . وكان في اشهر التحركات الاجتماعية هذه ينظر اليه بعطف من طرف العمال المغاربة ، خصوصا وانه انضم بين احضانه مناضلين نقابيين كافحوا الى جانبهم . ولم يتردد بعضهم [المسلمين] في الانضمام . كان ذلك عند الاسكاكيين او الجزيريين مثلا . وكانت حركة الانخراط هذه ملموسة في الدار البيضاء وفاس وطنجة .

وفي الدار البيضاء، كان ليون سلطان هو المنشط ، فقد كان يساعده في الدعاية داخل اوساط الاسرائيليين المغاربة تاجر صغير شلمويل بنشيمول. وحيث انه (سلطان) كان من بين المسؤولين على الشباب فقد اهتم بهم . وكانت له اتصالات بالوطنيين ويعرف جيدا بلافريج . وقد اشارت تقارير الشرطة الى مغربيين مموز   والصديق بن داود مسلم ككاتبيين لخلايا . واشارت كذلك لاجتماع عقد من طرف مسلم جزائري بوناب منصور حيث شارك في هذا الاجتماع حوالي عشرة من الشباب المغاربة : محامون متعلمو نجارة ، عمال حوانيت نقالو بضائع . من بينهم عضوان من الشبيبة الشيوعية (3) .

وفي فاس كانت الاشياء تبدو غامضة وكانت خلايا المدينة تضم مغاربة بجوار شخصيتين بارزتين المعلم محيي الدين والمهدي المنيعي . لكن المهدي المنيعي كان رئيسا لجمعية قدماء تلاميذ المعهد الاسلامي   بفاس . وقد انتمى الى مجموعة من الشباب الوطنيين ، وظل على صلة وثيقة بهم . ويمكننا ان نتساءل عما قاده الى الانخراط في الحزب : هل كان ذلك عن اقتناع ام بطلب من اصدقائه ؟ ومن جهة اخرى فقد كان قريبا من جان موران (J. Maurin) جان برتاودي

(J. Bernardini الذين اعتبروا كشيوعيين في حين أنهم لم يكونوا كذلك . فهم اشتراكيون (Pivertistes) او متعاطفون مع التروتسكية . مسؤولون عند الشعبة الفرنسية الاممية العمالية (SFIO) لفاس ، وقد دعموا بدون تحفظ مطالب لجنة العمل المغربية امام فدرالية حزبهم . وفي هذه الشروط لا نعرف كيف امكن لهم التدخل في اجتماعات للخلايا . ثم تعرضهم للطرد من حزب لا ينتمون اليه نتيجة مواقفهم كما تقدم لنا تقارير الشرطة (Cremadeills وكان هناك شيوعيون مغاربة في طنجة . فقد ارسلوا احدهم الى المؤتمر الجهوي للدار البيضاء والذى انعقد في 4 ابريل 1937 .

وعلى كل حـــال فيظهر أن هذا الحزب الشاب ، وخلال الاشهر الاولى لم يستطع الذهاب بعيدا في طريق استقطاب المغاربة . فقد كان في بداياته وأعضاؤه بدون تجربة ومعرفتهم ضعيفة بالاوساط الشعبية .

وفي وجدة ، على سبيل المثال ، قام الشيوعيون بعد تنظيم صفوفهم في ينايـر 1937 ـ وهم سككيون وعمال ووكلاء خدمة بعض المستخدميـن ورجال الجمارك ـ وحاولوا جاهدا اقناع رفاقهم المغاربة في العمل بدون نجاح وبدون ان ينفذوا الى معرفة أسباب تحفظهم (4).

ومع تسارع الاحداث واجهوا خلال الثلاثة أشهر الاولى من سنة 1937 أربعة أنواع من المشاكل : مشاكل التحركات العمالية ، التوجيه ، العلاقة مع الوطنيين ومن خلال اعتبارات طابع مؤسساتـــى .واجهوا مشكل القيادة في داخل الحزب الناشىء .

النـشـاط الـعـمـالـى :

في هذا الجانب كان الشيوعيون هم الاكثر تسليحا ، فقد كانوا في اغلبهم نقابيين لهم وفاق مع الرفاق الآخرين في اتحاد النقابات (C.G.T.) وهؤلاء كانوا اشتراكيين ، وكان مفهوم الاخاء البروليتارى مؤلوفة لديهم ، وكان تأهيلهم كمناضلين « لحزب العمال طليعة الطبقة العاملة » بديهيا . وكان هذا التأهيل يمكن من دعم مطالبهم [مطالب العمال] . ومساندة نضالات الطبقات الكادحة ومساعدتهم في التنظيم والتكوين . وذلك بإرشادهم حول وضعيتهم واسبابها ، فهذا ما قاموا به رغم عملهم السرى في يونيه 1936 حين استخدموا الجمعية المهنية لشركة السكر المغربية والتى كان يسيرهـا اثنان منهم (هيات وبوليبه Hyette et Pellet كمفجر لاضرابات متعددة فـى الدار البيضاء وخريبكة لوى جانطـى . وهذه التحركات ضمت اربعة آلاف مضرب ، نصف عددهم من المغاربة . وقد انضم المغاربة الى جانب اصدقائهم الاوروبيين في بعض المرات . او لوحدهم . وقد أشار الشيوعيون والاشتراكيون والنقابيـون الى يقـظـة التضامن والوعـى الطبقـى وكان ذلك مصـدرا للاعتزاز (5) . وقد مكنهم الدور الذى لعبوه من دخـول الهيئات القياديـة

لاتحاد النقابات ، وذلك خلال مؤتمر البيضاء في يناير 1937 . وكان الى حدود الساعة يضم الاشتراكيين اوحدهم . (C. Dupuy) (A. Pellet) وصلا مكتب الاتحاد : الاول ككاتب عام مساعد، والثانـي كأمين مال مساعد ومسؤول عن الجريدة النقابية التى كان من المـزمـع خلقها (Hyette) من شركـة السكر (Romero) من نقابة الخشب (Carrillo) مستخدم وكان كذلك كاتب الهلال الاحمر و (Durel) من مكناس انتخبوا في اللجنة الادارية .

ولكن هـذا المؤتمر ، في الوقت الذى اشار الى حصيلة الانـتـصارات التحسنات المتنوعة (زيادة الاجور ، عطل مؤداة الاجر و 48 ساعة في الاسبوع) كان يـقـدم الاحتجاج على انخفاض الحد الادنـى للاجور . 4 فرنكـات لـ 8 ساعات (6) . هذا الاجر لا يمكن من تامين الحد الفيزيولوجى للعمال المغاربة . وكان يقف [المؤتمر] ضد كل النواقص التى تجعل مـن التشريع الاجتماعي في المغرب التشريع الاكثر تخلفا في افريقيا الشمالية . وبالاخص يقف ضد ظهير 24 دسمبر 1936 الذي لا يسمح بالحق النقابى الا للاروبيين ويرفضه للمغاربة . ولهذا طالب المؤتمرون بتطبيق كل التشريع الاجتماعى الفرنسي في المغرب : 48 ساعة في الاسبوع ، الاتفاقات الجماعية التي تحمى الاروبيين والمغاربة كذلك وخصوصا الحق النقابى للمغاربة .

جريـدة (Clarté) تابعت اشغال المؤتمر « الشباب المتحمس » فنددت «بالقانون المشوه وغير الطبيعـى» ، الذى يبعد العمال المـغـاربة من التنقيب ، في حين هم الاكثر استغلالا وفقرا .

ورغم صمت القانون ، وبعد ترددات ، تحدى المناضلون النقابيون كل هذا واخذوا في استقطاب المغاربة . وكانت جهود التنقيب مهمة بالخصوص عند السككيين والبريديين وفي قطاع البناء والمناجم . وكان عمل (Durel في مكناس و (M. Colonna) في خريبكة الاكثر فعالية وفي فاتح ماى 1938 امكننا احصاء ما يقرب من 20.000 منقب ، وربـع هذا العدد كان من المغاربة

ومراعاة للشرعية ورغبة في تجنب شدة القمع البوليسـى والباطرونـى لم يضم مسؤولو الاتحاد المغاربة الى القيادات النقابية ولا حتى الاجانب كذلك . وهذه ممارسة ضارة للجميع ففى القطاع الخاص ــ اكثر من القطاع العام المرخص به حيث كان المناضلون الفرنسيون يتمتعون بالحماية ، فقد كانوا هدفا للعقاب والتسريحات ، في حين كان صعود المغاربة محصورا.

ورغم عدم قدرتنا للادلاء باسماء : فقد ظهرت في اوساط العمال المغاربة شخصيات فرضت نفسها وقادت رفاقهم وذلك سواء في المناجم او الاشغال العامة او في قطاع البناء . وقد تعرض هؤلاء القادة الى الطرد من العمل والسجن حين يتم اكتشافهم .

ان المشاركة الهامة للمغاربة في اضرابات يونيه 1936 وكذا الاضرابات

التي انتشرت في يناير 1937 في فاس وخريبكة والبيضاء (8). أحيته في اوساط الاقامة المشروع القديم لحصر المغاربة في التعاونية حيث سيكونون محميين من اعمال المحرضين ، وتم تلقينهم اساليب ممارسات الحياة النقابية من طرف « السلطات العادية للوصاية » . ان هذا المشروع الذى كان يحرك دوريا تعرض باستمرار للفضح . وفي العدد الاول من جريدة (Travail) (العمل) ، لسان حال اتحاد النقابات الذى صدر في 1 يوليوز 1937 كتب دوبوى « لا يلزم ان يكون الحق النقابي للاوربيين وحدهم والذين يشكلون كمشة فقط ولكن لكل الطبقة العاملة المغربية » . ان حكومة من الجبهة الشعبية ـ يضيف في مضمون الحديث لا يمكنها ان ترفض هذا الحق للعمال . وسيفشل النقابيون كل المناورات ، ولن يسمحوا بان تنقسم الطبقة العاملة وبان يستعمل المغاربة كما وقع في المغرب الاسباني (Chair à canon) ويدفعوا ضد اخوانهم العمال الفرنسيين » ورد هذا في مقال « النقابية والمغرب » .

توجيه الحزب الشيوعي

وفي الحقيقة وبعد ان مرت فترة الكفاحات ، اخذ المسؤولون يفكرون في التوجيه الذى سيعطى للحزب : فالمناضلون يتساءلون : هل سنبقى حزبا فرنسيا ؟ او نصير حزبا مغربيا مستقلا وهذا غير ممكن بدون قيادة من المغاربة وبدون عدد كبير من المنخرطين المغاربة ؟ او نصير حزبا مستقلا عن الحزب الفرنسي ولو بدون مغاربة ؟

اننا لا نعرف كثيرا عن هذه النقاشات ولكن يظهر ان بداية الجواب على هذه الاسئلة حملها بدافع من الحزب الفرنسي . وهكذا ففي كراس عن حالة الحزب الفرنسي في 15 يناير 1937 لم تقع الاشارة للمغرب ضمن نواحي الحزب الشيوعي الفرنسي على عكس الجزائر ؛ ولكن وقعت الاشارة لناحية مغربية للشبيبة الشيوعية مع 200 بطاقة. هذه الناحية ستعيش رغم كل الانقسامات حتى غشت 1939 (9) ان (Grandsart) الذى جاء من البيضاء شارك في مؤتمر (Montreuil) من 22 الى 27 يناير ، وبعد عودته طلب من (Dupuy) بالتغيير الفوري للعنوان الفرعي (Clarté) عوضا عن « لسان حال إقليمي للحزب الشيوعي (SFIC) » فصار « لسان حال اقليمي للحزب الشيوعي المغربي » . لاى اسباب ؟ يمكن ان نستخرج من Grandsart انه في المغرب وهو بلد ذو سيادة قانونيا يسكانه مغاربة ، لا يمكن اعتبار الحزب الشيوعي فرعا للحزب الفرنسي وان من الواجب الحفاظ على مؤهلاته المفوضية . وكان هذا راى ليون سلطان الذى تابع عن قرب تطور الحزب في الجزائر « وجزأرته » Son algérianisation التي سجلت في مؤتمر الجزائر في اكتوبر 1936 بتحويل « الناحية

الشيوعية بالجزائر للحزب الشيوعي الفرنسي P.C.F الى الحزب الشيوعي الجزائري »

بعد شهور ، في 13 ماي نشر (Durel) في (Clarté) «نداء الى عمال مكناس » وذلك بمناسبة ترشيحه كنائب للغرفة الثالثة ، يوضح « ان الحزب الشيوعي المغربي اخ بالتبني لحزب فرنسا الشيوعي قد عرف نفس التكوين وسار على نفس الطريق » .

ان الامور هنا تبدو اكثر وضوحا هناك حزب شيوعي بالمغرب يتميز عن الحزب الشيوعي الفرنسي ، ولكنه يتحدد حسب نفس المبادئ .

الشيوعيون والمطالب المغربية

انه اذن نفس موقف الحزب الفرنسي الذي يتبنون بصدد التحرر الوطني للمستعمرات ، وهو موقف يتطابق مع الزمن والمكان وتبعا لمن يعبر عنه . ان الحزب الشيوعي الفرنسي يتابع تاكيده على ان الشعوب المستعمرة لها الحق في الاستقلال ، هذا الحق المقدس والذي لا يمكن ان يكون موضع تساؤل . ولم يعد يدعو الى التمرد الفوري وذلك نظرا لان صعود الفاشية في الداخل والخارج يجب ان تدفع في المقام الاول النضال المشترك ضد هذا الخطر الذي يهدد حرية الانسان والشعوب . وان [الفاشية] التي لو انتصرت ستدفع الى الوراء كل امل في التحرر . وبالمقابل يجب على حكومة الجبهة الشعبية تلبية المطالب المشروعة لهذه للشعوب .

وفي المغرب ، يعبر عن ذلك برنامج الاصلاح الذي قدمه في 3 دسمبر 1934 الوطنيون الشباب والمجتمعون في لجنة العمل الوطني .

ان ليون سلطان المكلف بعمود « سياسة مغربية » لجريدة (Clarté) قد عرض وجهات نظر حزبه الذي كان عليه الاضطلاع بالدفاع عن المصالح والتطلعات التي لا تتجزأ للعمال ولشعب المغرب . وقد كان يكتب تحت اسم مستعار هو مارك فور كلود . ں ں

وقد قدم المقال المنشور بتاريخ 19 دسمبر 1936 وعنوانه « احداث منتصف نوفمبر » أهم أفكاره . فما هي هذه الاحداث ؟ ان الوطنيين المصابين بخيبة امل وقلق نظرا لرفض حكومة ليون بلوم الاستماع اليهم ، قرروا تدقيق مطالبهم وتوسيع القواعد الشعبية لحزبهم ، فجمعوا مؤتمرا ونظموا اجتماعات تلتها اعتقالات زعمائهم ، هذه الاعتقالات تم الرد عليها بمظاهرات في كبريات المدن بالمغرب في اكتوبر نوفمبر 1936 . ونوگيس الذي كان غائبا عن المغرب ، أطلق سراح الجميع لدى عودته . وقد انتقد على هذا من طرف كبار الاستعماريين . ں ں

« ان حزبنا ـ كتب مارك فوركلود (ليون سلطان) ـ لا يمكن ان يبقى مكتوف الايدي لا مباليا ازاء الاحداث الاخيرة في منتصف نوفمبر . ان

الحركات المطلبية للشعب المغربي في مختلف المراكز قد اثارت انتباهنا .

وبدون شك فان الاشاعات المختلفة والاكثر اغراضا والجارحة قد وجدت تصديقا في بعض الصحف الفاشية . ... فرنسا .

ولكن هذه الاشاعات لا يمكنها أن تشوه طابع هذه الانتفاضات الاحتجاجية للبروليتاريا المغربية . انه لاغراض دنيئة ذلك الاعلان بان المغاربة في منطقة الحماية الفرنسية لهم ارتباط مع المتمردين الاسبان ضد فرنسا .

ان الاشاعات التى كان للفاشيين ... الذين يدخلون الوظيفة ... مصلحة في تكثيرها من اجل اثارة وتقوية الاضطهاد ضد الاهالي ... ولكنها مناورة غير نزيهة كشف سرها في نفس اليوم منشور يناهض فرانكو وخونة الوطن الاسبانى ...

وبعيد ان اكد في صلب المقال ان الامر لا يتعلق بحركات انفصالية وانها ليست موجهة ضد فرنسا والسلطان ... [قال] « فالمرة الاولى تحرك الشعب المغربي وعلى راسه الطبقة العاملة من اجل حرياته ديموقراطية رغم انه لا زال غير منظم » ويستنتج ...

« ان حزبنا الشيوعي الكبير سيساعد بكل قواه تحرر الشعب المغربي تحت القيادة الاخوية للجمهورية الفرنسية » وقد تبنى برنامج المطالب العاجلة للبروليتاريا المغربية « حرية التعبير والتجمع والتنظيم والصحافة واصلاح عاجل للقضاء الشريف والنضال ضد الفقر وتعميم واسع للتعليم » .

وفي الاعداد التى تلت استمر الشيوعيون بكتاباته في الحملة من « اجل منح الحريات الديموقراطية الاولية للشعب المغربي » . وخلق مدارس جديدة وحرية الصحافة المسلمة » 26 دسمبر « توزيع قضاء نزيه محايد ومستقل » 10 يناير 1937 وقد دعوا « التنظيمات السياسية للشعب المغربي » للوحدة في جبهة شعبية مغربية » 8 ماى 1937 مؤكدين حق الشعوب في الاستقلال مع الاخذ بامكانيات الظرف .

المؤتمر المحلى 4 ابريل 1937 وتشتت الحزب (10)

ان شيوعيي الدار البيضاء الاكثر عددا مختلفو التكوين والاصول الوطنية والمهنية تسربت داخلهم عناصر مشكوك فيها . وكانوا منقسمين بالصراع الذى يواجه اللجنة الاقليمية ومجموعة يسيرها (Groudin) عامل هارب ، مقاول لقد نجح في اخذ القيادة في شعبة الدار البيضاء .

(Groudin) ... يأخذ على لجنة ... (Dupuy - Grandcart) فوض نفسها دون استشارة المنخرطين . وقد وضع في الواجهة المناضل (Hiroux

الذي لا يعرفه احد . وقال بانه كان كاتب فدوالية الحزب الشيوعي الفرنسي .

وقد كــان مؤتمر البيضاء مطبوعا بنقاشات حادة خصوصا ما يتعلق بنمط انتخابات الاجنة الاقليمية الجديدة . وقد انقسم الحزب الشاب الى اثنين ، فهناك حزبان شيوعيان بالمغرب . حزب (Groudin) Hiroux الذي يسيطر في الدار البيضاء ، وحزب (DuptyGrandsart) الذي احتفظ بجريدة (Clarté) وكان مدعوما من شعب الشمال المغربــي في الرباط ومـكناس وفاس ، والشرق تــازة ووجـدة .

وقد وجه الطرفان نداء الى الحزب الفرنسي الذي رفض اتخاذ موقف بعد تحقيق (H. Lozeray) في المغرب في نهاية ابريل 1937 ، واتخـذ ليون سلطان نفس الموقف واستمر في المساهمة في (Clarté) ويقول بان كل شيء سينتهـي بالتسويــة .

وفي الواقع فان كلا الطرفين ضعفا وتقلصا وجريدة (Clarté) اختفت في يوليوز 1937 بعد مـنــاقشة بين (Deloche) في باريس مـع (Romero) والذي اكد [ليهـم] موقـف التحفظ للحزب الشيوعي الفرنسـي . ان طرف (Hiroux - Groudin) تشتت في اكتوبر من نفس السنة. فــ (Hiroux) اختفـي و Groudin) التحق على ما يظهر بتشكيلة سياسية اخرى . الحزب الاشتراكـي لفرنسا لــ (Déat et Marquet والتحق بعض المناضلين بليون سلطان وما تبقى من جماعة (Clarté) (12)

اما الشعب المحلية فقد انكمشت على نفسها ولم تعد لها صلات بينها. وحدها مكناس وذلك بنواتها القوية من السككيين وتحت دفع (P. Durel) و (L. Apcher) استاذ للعربية اصبحت ، ومن بعيد ، الشعبة الاكثــر اهمية . وبقيت كذلك مجموعة من الشبيبة الشيوعية . وكان عددهم فــى البيضاء 6 [مجموعات] يعقدون تجمعات عامة شهرية (13) انتخبوا كرئيس لهم مجازا في الآداب جرمان عياش .

شيوعيو المغرب :

2 ـ مجموعة الرباط (ابريل 1938 ، غشت 1939)

في هذه الحالة قررت لجنة في شعبة الرباط التحرك في محاولة لجمــع « العائلة الشيوعية » (14) فقد كانت [اللجنة] مكونة من مثقفين M. Ruc محرر في ادارة الماليــة (Dresh) استـــاذ مجاز في التاريخ والجغرافية (E. Naslin) معلم و (R. Ploué) مهندس اشغال عامة، اما الكاتب العام (L. David) فقد كان موظفا في خطوط البريد والتلفون والتلغارف

وفي ابريل 1938 ارسلت الاستدعاءات الى مختلف المراكز وجاء مندوبون من بـور ليوتــي ومكناس وتازة وخريبكة ومراكش ومن المجموعة السابعة Hiroux - Groudin) في حين امتنعت عن الحضور مجموعة (Clarté)

وليـون سلــطـان . واتخذ المؤتمر قرارين ، اعادة خلق تنظيم مشترك واصدار جريدة . مكنــاس احتفظت بقرارها مع تأمين دعمها الذى كان ثابتا وفـعـالا . وقد كلف مكتب شعبة الرباط بتنسيق وتنشيط المجموع وربط الاتصال مع الحزب الفرنســي وخلق الجريدة .

بعد ثلاثة اسابيع في فاتح ماى 1938 صدرت (L'Espoir) (الامل) والعنوان مستعار من كتاب اندرى مالرو . وكانت (الامل) لسان حال نصف اسبوعي للشيوعيين في المغرب [وهى] تسمية حذرة وتوحيدية اتخذت بعد تبادل مراسلة بين (Dresh - Lozeray)

ومنذ العــدد الاول ، وفي مقالات مختلفة وبالخصوص في المقال الاول الموقع بهيئة التحرير حدد المحررون التوجهات الكبرى للجريدة .

انهم شيوعيون فرنسيون يتحركون بهذه الصفة وعازمون على فضــح ومحاربة « مساوىء المستعمرين » والمساعدة في تحرر المغاربة . وسيبقى المغاربة في مراكز اهتماماتهم ، لن ننسى أبدا . وكتبوا في مقال « ماذا ستكون الامل » في اى قطاع نأخذ مكاننا ؟ اننا نعيش في ارض يعيش عليها اكثر من 6 ملايين مغاربة . واكثر من 200 الف اروبــي . وسنأخذ دائما وقبل كل شيء بوجهة نظر المغاربة » ان المشاكل المتعلقة بالمغاربة تتناول من طرف هيئة التحرير وفي الافتتاحية . لكن مسؤول الجريدة (J. Dresh) كان يحرر المقالات المنشورة في ركن «نحن المـغــاربة» . ان اسفاره عبــر المغرب وملاحظاته وتحقيقاته وتحقيقات محررى (Bulletin Economique du Maroc) الذى كان احد معاونيهم كل هذا يجعله يعرف احسن من غيره بتمام المغاربة واشكال وطرق الاستعمار ونتائجه على مغاربة المدن والبوادى .

منذ الاسابيع الاولى ، يكشف في مجموعة من المقالات الفقر الكبيــر للمغاربة ويبين اسباب ذلك . ان اصحاب البوادى الذين انتزعت جزء من اخصب اراضيهم ، خاضعون لابتزازات القواد والبشوات المعينين من طرف السلطات الاستعمارية ، ضحايا التقلبات المناخية حيث لا تسمح لهم طرقهم الفلاحية البدائية بمقاومتها . وتفرض عليهم حاجـيــات جديدة ، يذهبون للبحث لقاء اجور هزيلة نحو اوراش الأعــمــال الكبرى او في استغلاليات المستعــمـرين الكبار او يتوافدون على المدينة ، هناك يتكدسون في مدن القصدير ويضخمون اعداد طالبــي العمل ، الصناع المفلسيــن او العمال الــعــاطــلــيــن .

فبأربع او خمس او ست فرنكات في اليوم تعيش عائلات بأكملهــا هذا حين يجد الزوج أو الابن عملا . في حين تحدد دراسات الاطباء (Docteur Mathieu) أو النقابيين (J. Durel) 9 فرنكات كأجر يومي يسمح للعائلة عامل بالاستمرار في الــعــيــش .

فقر مادي يضاف الى الفقر الثقافي . ذلك لان اطفال المغاربة لا يذهبون الى المدرسة . وحين يستطيع البعض الدراسة من بورجوازيي المدن مثلا تبقى ابواب الادارة مقفلة في اوجههم .

من خلال هذه الملاحظات يزيل (Dresh) الاوهام عن الانجاز المغربي لليوطي .

« كان ليوطي يلعب عن قصد ، وبصفة مسرحية دور الصديق الاكبر للمغاربة ، ولكن ماذا فعل من اجلهم اذا استثنينا اعتماده على بعض كبار القواد والباشوات المسموح لهم بكل شيء ؟ ماذا يبقى من كل اعماله لصالح الفلاحين والصناع اولئك الذين ساعد على تحولهم الى بروليتاريا مدننا الكبرى ».

ان المدن الكبرى والاوروبية والجملية الطراز والموانىء الكبرى والحديثة والاستغلاليات الواسعة للاستعمار (يضيف) كل هذا من اجل اقلية «تمكنت من الاغتناء بحرمان المغاربة من ارضهم ، واغراقهم في الفقر» (الامل) 3 نوفمبر 1938 . ومن آخر مقالات (Dresh) تشهير بالكلاوي الذى كان نتاج سياسة ليوطي والاستعمار .

الامل والوطنيون

تماشيا مع التشهير بنتائج الاستعمار عرض موقف الشيوعيين من المشكل الوطني المغربي . ان المحررين في الامل يعرفون مواقف الوطنيين المغاربة ، فقد تناقشوا معهم ، بالخصوص مع (Dresh) حيث كان بعضهم او لا زالوا من تلامذته . انه مشكل معقد حيث كانوا يفكرون فيه باستمرار . وقد حاولوا ايجاد الجواب عنه في المقرر الاخير للحزب الشيوعي لمؤتمر دسمبر 1937 او في نصوص ماركس ولينين ثم ستالين حول القضية الوطنية والاستعمارية . تفكير نظرى حاولوا جاهدا مواجهته مع الواقع المغربي . وقد اهتم (Dresh) هو الآخر بذلك . طبعا الصياغة لم تكن دائما خالية من اعتبارات اصلاحية . ولكن تحليله للحركة الوطنية المغربية وطبيعتها ومكوناتها كان يتمتع بالوضوح ومطبوع بالتعاطف . مستشهدا بـ (Doriot) « في الوقت الذى كان شيوعيا » ذكر بان الشيوعيين يدينون كل الاستيلاءات الماضية والحاضرة والمستقبلية . واعاد تاكيد حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال . واوصى ان ياخذ بعين الاعتبار الواقع لان المستعمرات لمجرد ما تتحرر سواء تحت ضغط تمرد شعوبها او تخلى القوى المستعمرة تسقط تحت ربق الدول الفاشية اليابان وايطاليا والمانيا الهتلرية .

ان النضال الموحد ضد الفاشية هو المرحلة الاولى والضرورية للاستقلال الوطني (الامل) فاتح ماى 1938 « الخطر الشيوعي » بعد ذلك بثلاثة اسابيع

قام بتحليل الحركة الوطنية المغربية، حيث سجل تعايش كبار البورجوازيين « التوفيقيين » والبورجوازية الصغرى وبروليتاريا ناشئة لها امكانيات ثورية ، ويستخلص :

« ان دور الشيوعيين مزدوج يجب عليهم :

أ) مساندة مطالب الوطنيين والاحتجاج ضد الطرق المستعملة حتى الآن بالوعد دون التنفيذ والمطالبة حالا باعطاء اصلاحات عميقة بدون اقتصراحات (وتمطيط) ، (الاحتجاج) ضد السياسة المستعملة : الاعتقال والهراوة .

2) الاسراع بالتربية الثقافية والسياسية لبروليتاريا تجهل نفسها.

وهكذا يمد الحزب الشيوعي يده الى الوطنيين المغاربة ، وتأتي الادانة القطعية لوطنيي المنطقة الشمالية المؤيدين لفرانكو « سنناضل ضد أي حركة وطنية معتمدة على الفاشية ، ومدافعة عن الراسمال اخطر اعداء الامم » .

وفي 17 سبتمبر نشر (Dresh) في عدد تعرض للحجز دفاعا لصالح الوطنيين علال الفاسي ، محمد الوزاني وآخرين تعرضوا للسجن او ابعدوا بعد التحركات التي عرفها المغرب في اكتوبر نوفمبر 1937 . وبعد استخراج اصول وتطور حسهم الوطني واسباب غضبهم وتمردهم انهى (Dresch) « يجب مد اليد الى الشباب المغاربة وارجاع المبعدين ، وتحرير المساجين»

الامـــل والعـمـال :

كسابقيهم في (Clarté) اعتبر محررو (L'Espoir) ان مهمتهم الرئيسية تعنى تنظيم والدفاع عن العمال كل العمال . « ان شيوعيي المغرب – يكتبون – يصدرون جريدة ترمي للدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة في هذا البلد بدون تمييز للجنس او الاعتقاد .

اننا نولي مكانا خاصا للمشاكل التي تمس عالم الشغل والشؤون النقابية . وبالنسبة لنا ان تنظيم العمال والدفاع عن مطالبهم هو اساس اى مجهود من اجل تغيير العالم » من « ماذا ستكون (L'Espoir) 1 ماى 1938 » . وقد خصصت اعمدة كثيرة وفي بعض الاحيان صفحة كاملة « للمشاكل النقابية المغربية » ومطالب ونضالات العمال .

ولن نعود للمقالات التي وقع الاشارة اليها . حيث تمت دراسة وفضح اسباب بلترة الجماهير القروية والحضرية والفقر الكبير للعمال وغياب او نقصان التشريع الاجتماعي والاجور المنخفضة بشكل فاضح . وخصوصا غياب الحق النقابي للعمال المغاربة .

وقد دعم شيوعيو المغرب بشدة مواقف اتحاد النقابات ، رغم ان مكانهم في الهيئات القيادية كان متقلصا وذلك بعد انشقاق ابريل 1937 .

(A. Pelletier) (Romero) تركا المغرب (C. Dupuy) ونقل الى سوق اربعاء الغرب نظرا لنشاطه السياسي والنقابي وانسحبت (Dupuy (Cardillo الذي كان قوي النفوذ وفرض نفسه بالدفاع عن المأجورين و الاهالي امام السلطات المحلية وادارة طنجة فاس وبدراسة عن ميزانية العمال وتدخلاته الى المجلس الحكومي . وقد ناضل الشيوعيون في النقابات المختصة حيث كانت لهم مسؤوليات في بعض الاحياء مثلا السككيين والفوسفاط .

ولكن ازمة حادة تفجرت في وسط اتحاد النقابات عندما ظهر في الجريدة الرسمية (15 يوليوز) للحماية . ظهير مؤرخ بـ 24 جوان 1938 يمنع تنقيب المغاربة ويملي عقوبات ضد الذين تجاوزوا ذلك . وقد إعتمدت لصالحها الاقامة العامة على الاضرابات التي انفجرت في معامل صناعة الاثاث بالدار البيضاء (بداية يونيو) ثم المراكز الفوسفاطية لوي جانطي او خريبكة ، اضرابات شارك فيها المغاربة بأعداد غفيرة 19 يونيه 1938. وذلك من اجل ان تضع حدا [الاقامة] لتسامح يخيفها ويقلق اوساط البطرونات .

ان الظروف التي اتخذ فيها الظهير كما وقعت الرواية اثناء اجتماع اللجنة الادارية تترك الاعتقاد بان الكاتب العام ترك الامور تسير ، فهذا ما عبرت عنه جريدة الامل عندما اعطت تقريرا حول النقاشات وقد تلا ذلك نقاش حاد بين ادارة الامل واتحاد النقابات U.D.S ثم وبسرعة هدأ كل شيء لقد كان المقصود ان يعمل الجميع من اجل فرض تراجع الاقامة عن قرارها.

ولم تتوقف (الامل) في أعدادها عن فضح هذا القرار غير العادل ، غير الفعال ، لان العمال المغاربة سيصلون الى تنظيم انفسهم « بشكل او بآخر مع الاوروبيين ، أو ضدهم » وقد اشعر مسؤول (الامل) جريدة لومانيتي التي نشرت بعد ذلك مقالا مسهبا « من اجل الحرية النقابية للعمال المغاربة » .

وتدخل (Lozeray) الى جانب وزراء العمل والشؤون الخارجية وافريقيا الشمالية ضد الظهير ومن اجل الحرية (15) النقابية . وقد توصلوا بصعوبة يوم 14 يناير 1939 ، وفي إجتماع لجنة التنسيق للتجمع الشعبي للمغرب ، للحصول على طلب بين عدة نقط بالغاء ظهير 24 يونيه ، والعفو واصلاح القضاء والتعليم .

ان التظاهرات والاحتجاجات النقابية في المغرب والجزائر وفرنسا ظلت بدون نتائج ولم يعد للجبهة الشعبية وجود برلماني رغم ان روحها ظلت تعيش في بعض التنظيمات المحلية ان حكومة (Bonnet - Daladier - Reynaud) التي كانت تحارب التنظيمات العمالية في فرنسا دعمت الاقامة في قرارها بان تسير لوحدها ـ خارج كل نفوذ يعتبر خطيرا حياة محميها .

وفي هذه الظروف اعتبر شيوعيو الرباط ومكناس انه لا يجب عليهم استقطاب المغاربة لانهم [المغاربة] سيتعرضون للقمع

وقد قدر ليون سلطان الامر بشكل مختلف . واذا صدقنا (F. Chassiot الذى كان يناضل الى جانبه فقد كون خلية في عبدة (قبيلة جنود Mazagan مغلية كبطلى [الله] وجدها بكل اعضائها بعد تسريح الجيوش سنة 1940 وكان يعمل آنذاك في اعادة التنظيم السرى للحزب »

3 ـ خــلاصــات

ماذا يمكن الاحتفاظ به من تاريخ سنوات

1 ـ ان شيوعيى المغرب ، شباب سياسيا لم تكن لهم افكار واضحة عن التوجيه الذى يلزم اعطاؤه لحزبهم ، ولا السياسة الواجب اتباعها نحو المغاربة . فقد اعلنوا اولا انهم « ناحية للحزب الشيوعى الفرنسى » ثم قالوا انهم « حزب شيوعى بالمغرب » قبيل مؤتمر الناحية في 14 ابريل 1937 كانوا حوالى 800 مساهم . ان ذكريات (Dupuy) وحساب (Cremadeills) يلتقيان في هذه النقطة .

2 ـ انقسموا سريعا ويظهر انهم بدءا من ماى ـ يونيه 1938 كانوا ثــلاثــة اجـــزاء .

ا ـ مجموعة (Clarté) وليون سلطان واستمرت تسمى نفسها شعبة الدار البيضاء للحزب الشيوعى بالمغرب » مساندة للمغربة وقد ظلت [المجموعة] تستقطب في وسط مغربــى .

ب ـ « شيوعيو المغرب » مجتمعين حول الرباط في استدعاءاتهم كما في لجان الجبهة الشعبية التى يشتركون فيها ، ويقدمون انفسهم كمندوبى « الحزب الشيوعى » بدون توضيح آخر لقد اعتبروا انفسهــم كشيوعيين فرنسيين في بلد اجنبــى مع مهمات شيوعية للانجاز .

ج ـ مكناس المعتزة بنشاطها ونفوذها قريبة في مفاهيمها من الرباط ولا نعلم هل استمرت في اعتبار نفسها «شعبة للحزب الشيوعى للمغرب » او كعنصر من «الحزب الشيوعى ».

3 ـ لهؤلاء والآخرين علاقات مع الحزب الشيوعى الفرنســى والذى لم يعد يعترف باى احد منذ 4 ابريل 1937 . وقد تصرف الحزب الشيوعى الفرنسى تجاههم بحذر كبير لانه لا يعرفهم جيدا فقد كان يرفض كــل طلب مباشر للانخراط ياتى من المغرب . يعطي ارشادات ويعقد صلات عن طريق بعض المناضلين الذين ياتون لمهمات مختلفة (Lozeray) اولا ثم (Bureau) كاتب الانقاذ الشعبــى الفرنسى من (Crapier) (P. Semard) كاتــبــا فدرالية السككيين (اكتوبر 1938) ورغم ذلك فالمغرب مع باقى افريقيا الشمالية ظل مـصـدر مشاغل نتيجة لاخطــار

التمرد الفرنكاوى ومؤامرات قوى المحور المدعومة من طرف استعمار كبير متماطف ، تهدد جانبي الابيض المتوسط ضد الشعوب النقرتسية وافريقيا الشمالية .

4 ـ ومهما يكن تقديرهم ، فهؤلاء الشيوعيون جندوا انفسهم على مستويين في نفس الاتجاه ـ في النقابات من اجل الدفاع والاستقطاب والحق النقابي للمغاربة . وعلى الصعيد السياسى من اجل السماح بالحريات الاولية للمغاربة : حرية التعبير والصحافة والتجمع والتنظيم وهى حريات اذا سمح بها وتم احترامها ستقوض اسس النظام الاستعماري ولم يتخلفوا عن الاحتجاج ضد سياسة القمع التي كان ضحيتها الشعب وشباب الوطنيين المغاربة واعادة تاكيد حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال .

5 ـ ويجب اعتبار معارفنا عن الخطوات الاولى للشيوعية بالمغرب بعيدة عن الاكتمال .

ان تفتيشا دقيقا ومنهجيا ونقديا لارشيفات سلطات التفتيش والنواحى الموضوعة في مصلحة الارشيفات في الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية لـ نانت (Nantes) وبعض قصاصات اليوميات الغنية بالمعلومات والبيانات والاستدعاءات هى التى ستحمل لنا الكثير من الاضواء ، وان اوراق (Lozeray) او ارشيف الشعبة الاستعمارية للحزب الفرنسى اذا وجدت ستسمح بمعرفة علاقات باريس مع شيوعيى المغرب .

6 ـ ان شيوعيى نهاية الثلاثينات ناضجون للامتحانات والاعتقالات في الجنوب المغربى بسجن او بسرية ، كونوا مع ليون سلطان ، نواة الحزب الشيوعي المغربي الذي ظهر سنة 1948 .

هوامش

(1) عمل كبير يناقش ويأخذ بحذر .

(2) مصادر : المغرب الاشتراكي مدير ... البيمار الثوري ، سكرير قدرا في (SFIO) (Gaston Delmas) متابعة عبر الاتروتسكية (Clarté) ديسمبر 1936 - يوليوز 1937 شيوعية لم نتمكن من الاطلاع على اعداد يونية ، يوليوز (Le petit Marocain) والصحافة المغربية : اليومية . شهادات (Mazzella)

(J. Cremadeills Dupuy)

(3) حسب تقارير الشرطة المشار اليها من طرف

(4) شهادات ، عامل دولة تم سككي .

(5) انظر عياش « اضرابات يونيه 1936 في المغرب » حوليات اقتصاد ، مجتمعات ، حضارات ص 418 .

(6) قبل الاضرابات الاجور كانت 3 فرنكات لليوم لقاء عشر ساعات .

(7) ليوم 30 يونيه 1937 ، مقال « مؤتمر 4 في المغرب

(8) اخبار في المغرب الاشتراكي (Le petit Marocain) . صحافة مغربية وبريد فاس

(9) مؤتمر (Villeurbanne) الى المؤتمر الوطني (Montreuil) « حصيلة سنة من العمل للحزب الشيوعي الفرنسي مقدمة . مؤسسة موريس طوريز . باريس

(10) شهادات من (Mazzella (Rué) (Dupuy)

(11) كان لك حزب يعين باسم الزقاق الذي يوجد فيه مركزه ، لنتكلم عن حزب زقاق تونس - (Hiroux - Groudin) وزقاق كي - لرسالة (Clarté)

(12) من ضمنهم (F. Chassiat) معلم (Bonnet) محامي شهادة .

(13) في (Le petit Marocain) 1 يونيه 1938 يمكن ان نقرأ في ركن « الحياة الاجتماعية » الاستدعاء التالي « اتحاد الشبيبة ، آفاق مجموعات : اخاء الاجتماعية » يانسيوناريا ، كارل ماركس ، موريس طوريز ، هنري باربوس ، مطالبون بالحضور الى الاجتماع العام الشهري لـ 1 يونيه في مركز مجموعة (Barbusse) زنقة (Clavi) حي بوركون - « البطاقات مطلوبة في الدخول » .

(14) مصادر (L'Espoir) 32 عدد 1 ماي الى 12 غشت 1939 (Travail) لسان حال اتحاد النقابات (C.G.T.) حيث المقالات المهمة موقعة ولها عنوان . اصحاب المقالات هم في الغالبية نقابيون اشتركيون ، شهادة (A. Drech - Rué) بالرباط للدار البيضاء (Durel) لمكناس Aurios لوجدة وتازة .

(15) لامل لـ 17 نوفمبر 1938 (Mise au point) ص 3 (Favassiot Mazella)

اخذ هذا النص من كتاب
الحركة العمالية الشيوعية
كراسة الحركات الوطنية في العالم العربي
« الحركة الاجتماعية » رقم 3
المنشورات العمالية - باريس 1978

مناقشة حول الاشتراكية والحزب الوحيد

عبد الكريم الادريسي

طرح الاخ سامر عبد الله في العدد الرابع من الجسور مجموعة انتقادات حول مقال نشرناه في العدد الثالث لنفس المجلة حول أزمة اليسار الجديد بالمغرب . والكاتب لم يناقش الموضوع الرئيسي لمقالنا «مبتعدا عن نقاش اليسار المغربي» وتطرق لنقطتين : وضع بلدان المنظومة الاشتراكية ، ورأينا في تقييم الجبهة الديمقراطية لهزيمة 1967 .

فمن الطبيعي اذن أن يبتعد النقاش في المقال الحالي عن الموضوع الأصلي ، رغم ارتباطه به من عدة نواح .

ونعتبر أن القضايا التي يثيرها الكاتب ذات اهمية قصوى في العالم العربي بالخصوص ، لانها في بلدان أخرى خضعت منذ سنين لنقاش واسع ، هذا النقاش الذي لا زال مستمرا الى الان . وقد حاولنا في هذا المقال مد عدة جسور ليصبح النقاش مثمرا ولان لا كون من تلك النقاشات التي تدور من خلف المناريس والتي لا تفعل سوى تشجيع الدغمائية التي عانينا شخصيا من ثقلها لحقبة من الزمن .

1 ـ اهم خلاف

نبتدىء بالمسألة التي نعتبرها تشكل موطن اهم خلاف مع الاخ سامر عبد الله . فقد استخلص مما كتبناه أن الامر يتعلق بجزء من اتجاه ليس جديدا في العالم العربي، يهمل دور الطبقة العاملة ويركز على دور جميع الطبقات ، يهتم بالخصوصيات ويهمل القوانين العامة للبناء الاشتراكي ، ويعبر عن مصالح الطبقات غير البرولتارية كالبورجوازية الصغيرة أو غيرها ، ويرفض ديكتاتورية البرولتاريا ؟ الى هذا الحد، تعتبر الخلاف ثانويا وكل ما طرح جدير بالمناقشة بعد هذا يضيف الكاتب في نفس الفقرة «هذا التيار يمارس شاء ام ابى تشويشا فكريا وانتقائيا يجسد موقفا جوهريا

خاطئا من القوانين العامة للبناء الاشتراكي» .

ان التشويش لا يسمى كذلك ولا يعين الا بالنسبة لضده ، بالنسبة للوضوح والصفاء . ومن الطبيعي أن الناس تعمل على ازاحة التشويش في أية مسألة كانت ، فالاشارة بالتشويش الى الاراء التي عبرنا عنها يؤكـد أن الكاتب غير مرتاح لها ويتمنى زوالها لكنه في مقالـه ، وهـذه نقطـة ايجابية جدا يدخل معها فيصراع ديمقراطي وياتي بحجج وبراهين ، لكن في دفاعه عن النهج الذي يعتبره علميا وواضحا ، يدافع عن أطروحة تنفي في وقت لاحق امكانية هذا النقاش . كيف ذلك ؟ جوابا على انتقادات للحزب الوحيد ، يقول : «لماذا حزب واحد ، لان حزب الطبقة العاملة يزداد دوره باستمرار مع تحول ايديولوجيته من ايديولوجية البرولتاريا لايديولوجية كل الشعب» .

وقد يتفق معنا الكاتب بسهولة على أن الافكار السياسية بوجه عـام (ومن ضمنها الافكار المخالفة لأفكاره والتي يعتبرها مشوشة لا تبقى معلقة في الهواء بل تتجسد في أشكال تنظيمية حزبية أو نقابية أو غيرها . ويـرى الكاتب انه من الطبيعي ، بعد السيطرة على السلطة أن ينفرد بها «حزب الطبقة العاملة» الوحيد . وبما أن منع الاحزاب المعارضة لا يتم بالاقنـاع ! وانما بالقسر والاكراه ، فان اختلاف الاراء والتعبيرات السياسيـة التـي يقبل بها الكاتب حاليا ويدخل معها في حوار ، ستصبح في وقـت لاحـق ممنوعة باسم الطبقة العاملة .

من جهة ثانية ، نسجل تضاربا كبيرا في آراء الكاتب في هذه النقطة ، فهو في مـعـرض حديثه عن انسداد آفاق الانظمة الابرجوازية الصغيـرة العربية يتحدث عن «الميل الدائم للدكتاتورية وقمع الحريات الديمقراطية للجماهير وهو النهج الملازم لهذه الانظمة حيث تفرض هيمنة على النقابات وسائر المنظمات الجماهيرية بكافة وسائل الضغط والقمع (الدعوة لعداء الحزبية ـ الحزب القائد ـ تحالف قوى الشعب العامل)» .

اذا أخذنا بهذه الفقرة نفهم أن الكاتب يناهض سيطـرة الحـزب الوحيد على النقابات وسائر المنظمات الجماهيرية ، ويناهض منع الاحزاب السياسية وتسمية منظمات النظام بـ تحالف قوى الشعـب العامـل ، يظهر أننا على اتفاق كامل . لكن هذا الاتفاق جزئي لان المناهضة مشروطة، ان الكاتب يناهض دكتاتورية الحزب الوحيد اذا كان النظام السياسـي صاحب الحزب بورجوازيا صغيـرا - أي بشكـل أدق ، اذا كان يحمـل المواصفات التي تجعله في أعين الكاتب بورجوازيا صغيرا - وهذا نستنتجه من المقال كله والذي يعبر عن التوجه الفكري ـ السياسي العـام للكاتب وليس من الفقرة معزولة ، والتي يمكن أن توهمنا بالاتفاق التام .

أما اذا كان النظام السياسي المعني يحمل المواصفات التي تجعله في اعين الكاتب نظاما اشتراكيا ، فان مناهضة سيطرة الحزب على كل مقاليد الامور تختفي ليحل محلها نقيضها : المساندة والتضامن ، ويغيب وصف تصرفات النظام بالدكتاتورية .

فما الذي يجعل معاداة الحزبية موقفا ثوريا اذا كان الحزب الوحيد ماركسيا لينينيا ، وموقفا دكتاتوريا اذا كان الحزب الوحيد بورجوازيا صغيرا حسب مواصفات الكاتب ؟ فالاخ سامر عبد الله يقدم برهانين الاول سلبي والثاني ايجابي . وسنبدأ بمناقشة الاول ، يقول الكاتب ان الانظمة العربية المذكورة تدعي الاشتراكية وهي ليست كذلك ، وقد وصلت في تطورها الى افرازات من نوع « انقلاب مايو الساداتي ، والانتكاسة الدموية لثورة 25 مايو السودانية» و «كانت خيانة السادات الذروة التي بلغتها تلك الردة البورجوازية» ويربط هذا التطور بالاقتصاد قائلا «ان هذه الظاهرة هي تعبير عن انسداد الآفاق التاريخية لطريق التطور الرأسمالي الذي ، تقوده البورجوازية الوطنية في بلداننا العربية» ويضيف : «وفي ظل هيمنة الاحتكارات على السوق الرأسمالية العالمية يصبح انجاز المهام الاجتماعية للثورة الديمقراطية مرهونا بالافلات من شبكة العلاقات الراسمالية الدولية وانهاء التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية وتعزيز استقلال السوق الوطنية عنها وتلك مهمة لاتستطيع البورجوازية الوطنية ان تنهض بها» وقد فسر الكاتب كيف أن البورجوازية الصغيرة تحكم سياسيا لكن لصالح طبقة أخرى كالبورجوازية الوطنية . انه يدين تلك الانظمة وحزبها الوحيد بسبب ممارسات سياسية ليست الا عنوانا عن عجز عميق ، العجز عن انجاز مجموعة من الاهداف الاقتصادية . ونعتقد ان الكاتب يفترض ان الانظمة الاشتراكية قد انجزت أو هي ترغب في وقادرة على انجاز الاهداف التي يتحدث عنها .

وعلى عكس ما قد يعتقد الكاتب ، نرى أن دول المنظومة الاشتراكية تمارس علاقات راسمالية سواء داخل كل بلد على حدة ، او في العلاقات بين دول الكومكون ، أو في العلاقة بين أوربا الاشتراكية وبلدان العالم الثالث . والاستقلال عن السوق الراسمالية الغربية لا يتعزز في دول المنظومة الاشتراكية ، بل ان الاتجاه المعاكس تماما هو الحاصل بالخصوص منذ البدء في تطبيق اصلاحات 1965 في الاتحاد السوفياتي . ففي مقال صدر في مجلة الفكر الفرنسية في شهر دسمبر 1967 ، نقرأ لباتشورين ، نائب رئيس الغوسبلان مايلي «ان التطوير المنهجي لاستعمال قوانين ومقولات الانتاج البضاعي ، مع رفع الاجر والمكافآت ، والربح ، والقرض والاثمان واداءات الريع ، والتجارة في وسائل الانتاج بالجملة ، وتجارة

منتوجات الاستهلاك الشخصي ، أي مجموع العلاقات السوقية والنقدية داخل نظام ذي ادارة مخططة ، ان ذلك غير قابل للتلاؤم مع تحرر القوى العفوية على حساب مصالح الاقتصاد الوطني ، كما يؤيد ذلك بعض الانبياء البورجوازيين» وقد دخل الاتحاد السوفياتي فعلا في تطبيق هذه السياسة الاقتصادية والتي صاحبها «تطوير» للتنظيم الداخلي للمؤسسات الاقتصادية ومنها تشديد المراقبة على انتاجية العمال عن طريق حراس الانتاج ، كما نقرأ باستغراب في مقال لـ بولياكوف وراخميلوفتش ، في نشرة **مشاكل اقتصادية** الفرنسية في عدد 14 دسمبر 1977 . واحد الكاتبين هو الكلف الرئيسي بالابحاث لدى المعهد الوطني للقانون السوفياتي ، يرد في هذا المقال «ان لحراس الانتاج ورؤساء المصالح صلاحيات واسعة نسبيا ، يقترحون الشغالين المستحقين للمكافآت ويمارسون عقوبات انضباطية» . والامر يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية للدولة في الاتحاد السوفياتي والشركات الرأسمالية الغربية أصبحت تستفيد من الظروف الاجتماعية للانتاج مثل المستوى المنخفض للاجور نسبة لدول اوربا وانعدام الاضراب . واستنادا الى هذا الواقع ، ينتقد شارل ليفنسن في كتابه **فودكاكولا** الحزب الشيوعي الايطالي بهذه الطريقة اللاذعة «ان الشركات الايطالية متجذرة بعمق في والبلدان الشيوعية لدرجة انه ستبقى اشياء قليلة يمكن تأميمها في ايطاليا ، من جهة اخرى فان للاتحاد السوفياتي شركات رأسمالية وبعض الابناك تعمل خارج بلدان الكوميكون .

ونصل الان الى نقطة اخرى تكتسي اهميتها، فالكل يقر الان بوجود تبادل غير متكافىء بين البلدان المصنعة والبلدان المتخلفة . ويرجع الفضل في توضيح ذلك الى اقتصاديين متأثرين باجتهادات ماركس في تحليل النظام الراسمالي . فبنية الاقتصاد العالمي تستند الى علاقة تطب يشهد تطورا هائلا في القوى المنتجة ذات الطبيعة الرأسمالية ، وقطب تزدهر فيه الفلاحة المتخصصة في بضع منتوجات ، والصناعات التكميلية او التابعة سواء من حيث بنيتها أو من حيث طبيعة وسائل الانتاج المستعملة . وهذا الوضع يستمر ويتعمق في حين ان الامور ظاهريا تسير بشكل ديمقراطي : كل البلدان محتاجة الى منتوجات لا تملك القدرة على انتاجها . ولك حرية البيع والشراء أو الرفض ، لكن التبادل باثمان عالمية هو العملية البريئة لكن «السحرية» التي تخفي امتصاص خيرات العالم الثالث لصالح الدول المصنعة ، لصالح بورجوازيتها بشكل رئيسي ، ولصالح كل مواطنيها بشكل ثانوي . فالاثمان لا تتحدد في كل بلد بلد وانما عالميا أي على أساس معدل ربح دولي وهو معدل معدلات الارباح الوطنية انه يساوي

مجموعة فوائض القيمة على مجموع الرساميل . وبما أن رساميل الدول المتخلفة ضعيفة وفائض القيمة لديها مرتفع بفعل كثافة الاستغلال وانخفاض قيمة وسائل الانتاج ، فان معدل الربح الدولي ينخفض كثيرا نسبة لمعدل الربح المحلي ، وينخفض بالتالي الربح الصافي بعد البيع .

كما أن كلفة الانتاج مرتفعة جدا في الدول المصنعة بفعل ارتفاع الاجور ، الشيء الذي يرفع ثمن المنتوج المستورد من طرف العالم الثالث . وفي المقابل فان كلفة الانتاج في هذا الاخير منخفضة بفعل انخفاض الاجور التي يتقاضاها المنتجون ، واستمرار هذا الانخفاض بفعل ضغط جيش البطالة والقمع الدهجي للنضالات النقابية ، والطابع الطفيلي للبورجوازية المحلية .

ان الطريقة التي يسير بها النظام الراسمالي العالمي غير مساعدة على التفكير في نمط انتاج جديد ، لان الدول المصنعة بتأثيرها السياسي والايديولوجي ، وبالخصوص عبر وسائل الاعلام التي يتزايد حجم تأثيرها تشيع نمطا من الاستهلاك يتسع بسرعة ، وخصوصا في مدن العالم الثالث ، واكثر من ذلك يكيف السلوك الاجتماعي لسكان المدن على الاقل طبقا لنمط الاستهلاك الرأسمالي المتطور الذي نشهده الآن . فالمسألة ليست اقتصادية صرفة ، هذا في حين أن الفئات الحاكمة تعيش في بذخ بارز ، والجماهير في البؤس .

ما نريد قوله أن دول أوروبا الشرقية تساهم في عملية التبادل اللامتكافيء ، وذلك لانها تحتكم الى الاثمان التي تبيع بها الدول الغربية منتوجاتها للعالم الثالث . انها لا تستعمل تلك الاثمان كما هي، لكن ، وهذا هو الاساسي ، تقترب منها تاخذها كمقياس ، تصطف عليها ، سواء تعلق الامر بأثمان المنتوجات ، أو بأثمان الاختراعات التكنولوجية التي بدأت تبيعها دول الكوميكون ، كل على حدة ، في السوق الغربية ، أو أخيرا بفوائد القروض .

يتبين أن الطريقة التي يتحدث بها الاخ سامر عبد الله عن الاشتراكية تجعلها ، بعد سيطرة حزب ماركسي على السلطة تنحصر في تأميم وسائل الانتاج ، وهذا الاجراء رغم أهميته ، لا يهدد الراسمالية ، ولايمكن أن يولد نمط انتاج جديد على انقاض نمط الانتاج الرأسمالي .

فاذا كان الكاتب ينتقد الانظمة العربية لكونها لم تستطع الافلات من العلاقات الرأسمالية فهذا النقد يجب أن يشمل كل بلدان العالم .

لكن ، أمامنا سؤال سياسي : انطلاقا من كون مجموع الانظمة السياسية في العالم لم تستطع تهديم الرأسمالية ، هل يستتبع ذلك أنها من نفس النوع ويجب بالتالي وضعها في نفس السلة ؟ فعلى هذا السؤال نجيب نعم ولا . نعم ، لان هذه الانظمة مسؤولة عن اقتصاديات اسيرة

، للنظام الرأسمالي العالمي الذي يراكم الثروات في الدول المصنعة وينشر البؤس في العالم الثالث اذا استثنينا بعض الفئات التي ترتبط مصالحها الجوهرية بذلك النظام ، ونقول لا ، لان الطبيعة الطبقية والايديولوجية لكل نظام ، والتاريخ السياسي والثقافي للشعب الذي يحكمه ، ان ذلك يؤدي بالانظمة الى نهج سياسات متباينة تجاه السيطرة الرأسمالية العالمية (بمعنى الخارجية) وتجاه الحاجيات الاساسية للشعب فالمكسيك ليس هو شيلي بينوشي . وهذه التباينات لها أهميتها السياسية ، وبشكل عام ، يلاحظ قواسم مشتركة بين مجموعات من الانظمة في العالم الثالث ، فالانظمة التقدمية ، التي قامت بارتباط مع حركة شعبية ، ماركسية كانت أم غير ماركسية تشترك في النقطتين الآتيتين : مواجهة حازمة للجوع والامية والمرض ، وممارسة القمع السياسي تجاه الطبقات الشعبية والاحزاب المعارضة في صيغة الحزب الوحيد . وهذه الديمقراطية الاقتصادية ان صح التعبير تمارس بحماس في السنوات الاولى للسلطة الجديدة .وتتفق بشكل عام مع التطور التراجعي الذي وصفه الكاتب لدى الانظمة العربية غير الماركسية .

اننا نقدر حق قدرها الاصلاحات التقدمية في النظام الرأسمالي ، لكننا لا نسميها باسم يوهمنا بأن الاستغلال والاضطهاد قد قضي عليه في جزء كبير من العالم في البلدان الاشتراكية مثلا ونستعمل تعبير اشتراكية هنا كمعادل لدول أوروبا الشرقية المنخرطة في الكوميكون زائد الدول التي تقول بالاشتراكية في العالم الثالث) ان هذا الوهم يدفع الى تبني نماذج سيتبين أنها عدلت الاشكال فقط ، تخفف وطأة بعضها ، وتعمق وطأة بعض آخر . ان المرحلة الناصرية ـ والكثير كان يعتبرها اشتراكية ـ لم يكن يوجدبها لا حزب للتجمع الوحدوي ، ولا المجاعة والفقر المادى الذى ينخر الشعب المصرى حاليا . أما المباحث والسجون ، فقد استمرت على حالها ، وتجربة اثيوبيا الماركسية مشابهة في الاصلاحات الاقتصادية والتعليمية ، وسيطرة القمع السياسي . ونشير الى أن تعددية الاحزاب ليست حلا سحريا لمشكل الديمقراطية في العالم الثالث ، انها شرط ضروري لكن غير كاف . وقد تكون تقريبا بدون مضمون كما هو الحال في المغرب ، حيث التعددية مقصورة على جزء من القوى السياسية . وجل الاحزاب المشروعة تدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة ، كما أن منهجية القمع السياسي تعطي لتعددية الاحزاب في بلادنا سحنة كاريكاتورية .

بعدما أجبنا على البرهان السلبي المتمثل في كون الانظمة العربية لا تستطيع انجاز مجموعة من الاهداف الاقتصادية ، سنجيب الان على البرهان الايجابي والمتمثل في كون الحزب الوحيد مبررا في دولة اشتراكية.

لان «حزب الطبقة العاملة» يزداد دوره باستمرار مع تحول ايديولوجيته من ايديولوجية البروليتاريا لايديولوجية الشعب . بينما أنه لا توجد اية بلاد اشتراكية في العالم اذا عنينا بالاشتراكية علاقات تقوم على أنقاض النظام الرأسمالي . تبقى مسألة الحزب ، ان رأي الكاتب يتضمن ان الحزب الماركسي المسيطر على السلطة يمنع الان كل الاحزاب الماركسية وغير الماركسية المخالفة لأن ايديولوجيته في المستقبل ستصبح ايديولوجية كل الشعب .

ان الفارق الزمني الذى شددنا عليه يطرح مقلوبا فالانطباع الذي تعطيه الاحزاب الماركسية للمنظومة الاشتراكية بشمول ايديولوجيتها لكل الشعب بعد سنوات من ممارسة السلطة السياسية ان ذلك يأتي بالضبط نتيجة المنع المنهجي لكل تعبير سياسي للحزب ، وذلك منذ السيطرة على السلطة أي منذ الان . وحدثت تحولات في هذه البلدان بينت أن ايديولوجية الحزب لم تشمل كل الشعب ، ولا كل أعضاء الحزب : (وفاة ستالين ، وفاة ماو ، المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الفتنامي حيث تمت اقالة الجنرال جياب من المكتب السياسي لاسباب صحية الشيء الذي لم يقنع كليا مراسل مجلة الحرية الذى اشار الى موقف جياب من الصراع الصيني ـ الفتنامي) .

ان اقامة الحزب الوحيد ومنع الاتجاهات داخله لا يقضي على الاراء والاتجاهات المنوعة ولا يحول ايديولوجية الحزب الى ايديولوجية كل الشعب ، ان ذلك التصرف لا يفعل سوى تدشين علاقة عدائية مع تلك الاتجاهات التي ولن تقلصت واختفت من السطح لا تبقى كذلك الا مؤقتا . هكذا يمكن ان نفهم صمود التروتسكيين ، والحملة الواسعة ضد ستالين بعد وفاته ، واتساع ظاهرة المعارضين في الاتحاد السوفياتي وبروز نقابة التضامن في بولونيا ، وكذلك تفرج الاغلبية الساحقة من الشعب الصيني على الصراعات العنيفة حول السلطة بعد وفاة ماو .

يبقى اعتراض واحد يمكن أنّ يخطيء كل ما قلناه بهذا الصدد ، وهو أن الوقت الذي ستصبح فيه ايديولوجية الحزب تشمل الشعب كله لازال لم يحن بعد في البلدان الاشتراكية ، لكن هذا الاعتراض غير مقنع ، أولا لان التجربة تبين أن الاتجاه هو نحو تباين الاراء والاتجاهات السياسية والمدارس (في العلم والادب والفن) ، وثانيا لأنّ شمول نوع واحد من التفكير السياسي لشعب ليس هدفا للشعوب التي تتوصل بوجهات نظر احزابها ونقاباتها وحتى اذا كان هدفا ، فيصعب ان نعتبره أقدس من العيش الكريم والحريات السياسية في المستقبل القريب . ويصعب عليها ذلك أكثر اذا جربت على مدى سنين الممارسة السياسية للسلطة . ان اهمال الانسان في تحديد مصير الانسان يؤدي الى

مآزق ، فهذا ما نلمسه ايضا في التقييم الذي يقدمه منير شفيق لموقف الاحزاب التقدمية العراقية من الانضمام للجمهورية العربية المتحدة ، «عليها (القوى الوطنية الثورية العراقية) ان تدفع الى تحقيق الوحدة وتنجزها فعلا ، فتذهب الى عبد الناصر وتقول له «هذا هو العراق جاهز للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة دون قيد ولا شرط» ، وتدخل بعد ذلك السجون دفاعا عن الحريات الديمقراطية ، ببساطة ، أن تكون القوى الثورية في السجون في ظل الوحدة أفضل ألف مرة من أن تكون فوق سرج الانفصال لان من الضروري ان يدرك جيدا انه بلا وحدة في بلادنا العربية لا شيء قابل للبقاء على المستوى الاقليمي ، لا استقلال ولا ديمقراطية ولا اصلاحات تقدمية » ـ دراسات عربية ، عدد آب ـ ايلول 1977 .

يرى منير شفيق انه كان على الاحزاب التقدمية العراقية أن تستجيب لشرط جمال عبد الناصر ، وهو أن تحل نفسها ، وذلك نظرا لاهمية الوحدة . ونحن نرى إن هذا المنظور قد يؤدي الى تشكيل وحدة عربية أمبراطورية ، وليس الى وحدة عربية ديمقراطية تقوم على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الاقليات والطوائف في العالم العربي واحترام حق الانفصال في أية لحظة ، وضمان الحريات السياسية .

والذي يهم موضوعنا مباشرة هو أن منع الاحزاب السياسية المعارضة ساهم في منع انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ، وأن منظور منير شفيق للوحدة يلتقي مع منظور الاخ سامر عبد الله للمجتمع الشيوعي ، ومع منظورات عشرات المثقفين والسياسيين في هذه الخاصية : تحقيق طموحات الجماهير في الحرية والسعادة نظريا في مشروع مستقبلي ، وتبرير هضم الحريات السياسية بضرورات العمل أساسا من أجل ذلك المشروع وليس من أجل حريات راهنة . وكتاب **مفهوم الحرية** لعبد الله العروي يقدم اجتهادا ثمينا في توضيح هذه النقطة بالتحديد .

ان جوهر نظرية «الحزب الوحيد» ، جوهر واحد كيفما كان اللون السياسي للنظام الذي يتسلح بها . واذا كان الاخ سامر عبد الله يطالب بالحريات الديمقراطية في البلدان العربية التي انتقدها ، فان سكوته عن تلك الحريات في البلدان التي تحكمها انظمة ماركسية ، عربية كانت أم غير عربية يدخل خللا في بنيانه النظري ، ويدفع الى التحفظ من المشروع المجتمعي الذي يعمل من اجله .

ان انتقاد الانظمة العربية في باب الاستغلال الفاحش والاستبداد السياسي ، نقد صحيح اذا طال كل نظام يمارسهما أما الافلات من شبكة العلاقات الرأسمالية فيفترض تهديم النظام الرأسمالي . وهذا ما لم يتم في أي بلد .

كيف سيتم ذلك اذا أمكن ان يتم ، وهل هو ممكن في بلد واحد أم يتطلب تضامنا بين عدة بلدان . هذه أمور كلها تتطلب البحث والتجارب الملموسة .

ونعتبر الصين ، بعد التجارب الاقتصادية لروسيا في عهد لينين ، هي البلد الوحيد الذي حاول في فترة 1965 ـ 1973 أن يقضي على الرأسمالية؟ وتلك التجربة لم تتطور لعدة أسباب سياسية دولية ومحلية منها المركزية الشديدة للقرارات ووصاية حزب واحد على الشعب كله والشعوب لا يمكن أن تقاد الى السعادة بالأغلال حسب عبارة لبرهان غليون . ورغم سيل انتقاداتنا للحزب الشيوعي الصيني فاننا نتحفظ في تسمية وصوله الى الحكم سنة 1949 «تربعا للزمرة الماوية على السلطة» كما يقول الاخ سامر عبد الله لان ذلك يدخل في باب الشتم ولايمكن ان يعتبر تقديرا موضوعيا لدور الحزب في تاريخ الصين .

ونؤكد من جديد أن بلورة رؤيا وتجارب اشتراكية للاقتصاد مطروحة على شعوب العالم الثالث بالدرجة الأولى **لان استمرار النظام الرأسمالي لا يعود على شعوب أوروبا الغربية واليابان وأوروبا الشرقية بالجوع والمرض والامية واهانة الكرامة القومية .**

2 ـ خطأ تفسير هزيمة 1967 .

لما تطرقنا لتقييم الجبهة الديمقراطية الفلسطينية لهزيمة 1967 ، ناقشناه من زاوية تأثيره على الحركة الماركسية المغربية ولم يكن مطروحا علينا مناقشة البرامج الراهنة لنتيجتها . وما طرحه الاخ سامر عبد الله لا يفعل سوى تأكيد نقدنا ، فالمسألة التي يشدد عليها هي أن دور البورجوازية الصغرى والبورجوازية الوطنية لازال لم ينته . أما المرحلة ، فمرحلة أفول ذلك الدور الذي كانت هزيمة 1967 احدى أو أولى علاماته البارزة . أن الكاتب يحافظ على جوهر تقييم الجبهة الديمقراطية للهزيمة .

هذا التقييم لم يساعد فقط على نقد الانظمة التي تحولت الى أنظمة دكتاتورية ، لكنه ساعد كذلك على انتقاد أحزاب وهيات وشخصيات تقدمية لا تحتل أي موقع في السلطة ، وذلك على أسس خاطئة فماذا يستتبع كون كل الاحزاب العربية غير الماركسية مفلسة تاريخيا بعد الهزيمة ؟ الجواب واضح وهو أن قيادتها لاي نضال يحمل معه خطر الوصول الى الهزيمة ، في حين أن الظروف التاريخية والسياسية للعالم العربي أفرزت قوى مناضلة ماركسية وأخرى غير ماركسية . والوزن السياسي للثانية هو الأقوى ، أين يكمن المشكل ؟ انه في نظرنا يتمثل في أن تلك القوى لم تنتقد فيمواقفها وممارساتها الخاطئة ، وانما في مسئولية لم تتحملها .

اننا نتفق مع الاخ سامر عبد الله على أن للهزيمة اسبابا سياسية ،

لكن السبب الاساسي الذي وضعت عليه الجبهة الديمقراطية اصبعها لم يكن لا سببا رئيسيا ولا سببا ثانويا . فمن الاسباب السياسية للهزيمة يوجد ضعف تحالفات مصر عربيا ودوليا ، ضعف الدراسات السياسية والعسكرية والاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي ، تفكك عام للجيش ضعف جهاز المخابرات ، عدم تقدير الدور الخطير للاخذ بزمام المبادرة ، ونقط الضعف هذه كانت كلها سنة 1967 غير واردة لدى القيادة الاسرائيلية التي يعرف الكل انها غير ماركسية وغير بروليتارية . وهناك شرط تاريخي آخر لعب لصالح اسرائيل ، وهو آن المقاومة الفلسطينية كانت في طور النشأة .

ووجود نظام ماركسي في واجهة حرب لا يضمن له ، لماركسيته في حد ذاتها ، تحقيق الانتصار . فصلح روسيا الثورية مع ألمانيا سنة 1918 كان نوعا من الهزيمة وقدمت فيه تنازلات كبيرة . فهل كان الحزب البلشفي برجوازيا صغيرا ؟

اننا نعتقد أن تقييم الجبهة الديمقراطية للهزيمة متأثر بنظرة تطورية مستقيمة للتاريخ ، ترى أنماط الانتاج والطبقات تتعاقب وبسرعة كبيرة . وعدد من الباحثين الماركسيين أصبحوا يعيدون النظر في هذا التصور .

فلما وقع الاقرار بافلاس البرجوازية الصغرى العربية وقعت ، نظريا ، احالة قيداة حركة التحرر الوطني العربية ، وليس فقط مجابهة اسرائيل ، على الاتجاهات الماركسية التي تفترض في نفسها أنها تمثل الطبقة العاملة ، وهذه الاتجاهات ، خارج بعض الاستثناءات ، أقل ارتباطا بالطبقة العاملة من الاتجاهات التي تنتقدها ، وقد فوجئت بأن الاحزاب والنقابات المسماة بورجوازية صغيرة لم تفلس ، وبأنها ليست على وشك التفكك ، وبأن لها قدرة على العطاء النضالي .

وكثيرا ما تحول نقد الاحزاب البرجوازية الصغيرة الى محاسبتها على عدم تطبيق سياسات ماركسية أو الى «مطالبتها» بتطبيق تلك السياسات .

وتضاف الى هذا قضية اجتماعية تتمثل في أن كل البلدان تقريبا تشهد في هذه المرحلة تضخم صفوف البورجوازية الصغرى الناتج عن تضخم القطاع الثالث . اننا لا نلحظ افولا سياسيا ولا افولا اجتماعيا لهذه الطبقة ، وهذا أمر يدعو الى التفكير .

أما نقد الاخ سامر عبد الله لبعض الاتجاهات السياسية حول «انفرادها بموقع القيادة في حركة التحرر الوطني» فنتفق معه تماما ، وان نزوع كل أو جل الاحزاب التقدمية العربية الى الانفراد بموقع القيادة أو بموقع السلطة يطرح للنقد ايديولوجيات هذه الاحزاب وبنياتها واساليبها

السياسية والدعائية والتنظيمية . ويقال في المثل : اتفق العرب على الا يتفقوا ، وهذا لاينطبق على الانظمة فحسب ، وانما ايضا على الحركة التقدمية التي يوجد ما يمكن ان يوحدها .

هذه الحركة التي لا زالت تجهل فن التحالف ، والتي تستفيد الانظمة الرجعية من تشتتها وتناحراتها .

وأخيرا ، فاننا نرى أن مواقف الجبهة الديمقراطية من الاتجاهات التي تعتبرها بورجوازية صغيرة قد تطورت بشكل ايجابي ، لكن ذلك تم فقط على الصعيد العملي وهذا أساسي ، ويبقى أن النظرية في هذه النقطة متعطلة عن مواكبة التقدم العملي .

وسواء في مقالنا السابق أو في هذا المقال شددنا على أن موقف الجبهة الديمقراطية ساعد على تشجيع مواقف خاطئة من مجموعة قوى سياسية تقدمية ونقول ساعد فقط لان التربة كانت مهياة لاستقباله ، لان الجبهة الديمقراطية ليست مسؤولة عن عدم تمحيص ونقد مواقفها من طرف المناضلين العرب .

3 ــ وضع الحركة الشيوعية العالمية :

ان الاخ سامر عبد الله لا يرى في الوضع الحالي سوى بعض المصاعب ويرجعها لعدة أسباب منها كون الامبريالية لازالت تملك طاقة على العدوان و «تشن حربا شاملة وخاصة في الميدان الايديولوجي ضد الاشتراكية الفعلية» . وهذا التفسير هو بالضبط ما انتقدناه في مقالنا السابق .

ولعل سبب الخلاف الواسع حول هذه النقطة أننا نعطي أهمية كبيرة للتحولات التي طرأت على البلدان الاشتراكية للعالم الثالث كالصين والهند الصينية ، وهي تحولات كبيرة وسريعة ، في حين أن كتلة أوروبا الشرقية لم تعرف أي اهتزاز ، وهذه البلدان التي يعتبرها الكاتب اشتراكية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، كنا نعتبرها منذ نشأة الحركة الماركسية المغربية بلدانا «تحريفية» تتطور فيها رأسمالية الدولة . فقد كنا «نسترشد» بالنماذج الأسيوية .

وبفعل تحولات سريعة وعنيفة ، تبين ان الصورة التي كنا نعطيها لانفسنا حول تلك النماذج مخالفة للواقع . وكان طبيعيا ان نشعر بازمة عامة لا يشعربها الكاتب لان بلدان أوروبا الشرقية سائرة في نهجها وتعرف الاستقرار بشكل عام . فتطور الواقع كان سابقا لتطورنا الفكري الذي قد يعتبره أخرون تخلفا .

فالفكرة التي ينسبها لنا الكاتب والقائلة بان الجزء الاساسي في الازمة نظري صرف لا توجد في مقالنا . وماقلناه هو الاتي «وعلى الصعيد النظري الصرف ، فان أزمة الماركسية ليست ناتجة عن الاخطاء النظرية

الواردة في كتابات ماركس وانجلز وليفين وستالين وماو تسي تونغ ، فهذا لايفلت منه أي مفكر على الاطلاق ، ولكن ، لان تشكل الماركسية كمنظومة فكرية حتم التشبث من طرف الماركسيين بكل اورائهم على مر العصور ، وبآرائهم وحدهم لا غيره، اننا هنا لم نتحدث عن الحركة الشيوعية العالمية وانما عن الماركسية كفكر ، وقد لسنا في هذه الفقرة خطا ارتكبناه ، نصححه قائلين أن الماركسيين يتشبثون بجل آراء المفكرين المذكورين أو بعضهم ويكادون لايهتمون باراء غيرهم - فقد عممنا في مقالنا بشكل خاطيء تعامل الماركسيين مع الماركسيـــة ،

وتعبير الماركسية دراه غير دقيق ، فالكاتب يرى مثلا أن الماويـة «غدت مذهبا تحريفيا كاملا ونهجا لتشويه الماركسية اللينينية». اما في احدى منظمات الحركة الماركسية المغربية التي تحملنا شخصيا مسؤوليات في بلورة أطروحاتها وممارساتها ، كنا نرى أن أفكار ماو تشكل اسهاما خلاقا في الماركسية . أما التروتسكيون فيتحفظون في لينين ويقفزون على ستالين وماو ، فالتحليل الموضوعي أصبح يفترض أن يتم تناول حركات سياسية ملموسة او افكار اشخاص محددين (ماركس او غيره) . اما تعبير الماركسية ، فقد أصبح لكثرة وتشتت التأويلات يكاد لا يعني أي شيء وبالخصوص في مجال الافكار السياسية ولربما كان الفكر السياسي عموما اكثر تعرضا للتشتت والتقلبات والتضارب نسبة الى الفكر الفلسفي الذي يحافظ على انسجام بـــارز ،

أما الاخ سامر عبد الله ، فيحسم الامور ببساطة ، يعتبر أن منظوره للماركسية منظور علمي ، ويطرد منه كل الاراء والاتجاهات التي تقول بالماركسية ، والتي لاتقاسمه نفس الرؤيـــا ،

واستنادا الى الوزن السياسي للكتلة الاشتراكيـة ، يرى الكاتب أن سمة العصر هي الانتصار المحتم للاشتراكية واندحار الرأسمالية ، وهذا الصراع في الحقيقة لايدور بين نظامين اقتصاديين متناحرين ، وانما بين كتلتين سياسيتين ، وان علاقة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع حلفائها هي علاقة سيطرة ،

ولتدعيم رايه ، يشدد الاخ سامر عبد الله على مساندة المنظومة الاشتراكية لحركات التحرر الوطني ، وهذه النقطة من الخاطيء تماما الاستخفاف بها ، اننا نعتبر ان هذا الموقف من محاصل النضال الثوري لشعوب الكتلة الشرقية ، وارجاع هذا الموقف فقط الى حسابات استراتيجية غير مقنع ، لان هذه الحسابات يمكن أن تشرح العمل على ربح قوى سياسية عبر العالم ، ولا تشرح لماذا يتوجه الاتحاد السوفياتي مثلا لهذه القوى بدل تلـــك

والايديولوجية الرسمية للاتحاد السوفياتي (وهو أمرا بلغ في الكثافة) لا زالت تحافظ على بعض المواقف والشعارات القديمة لروسيا الثورية . ورغم أنها تجهد لتبرير كل السياسات الرسمية ، فانها تنطلق نظريا من مصالح الجماهير والشعوب المضطهدة ، وعلى اساسها يتم تجنيد المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب وعلى اساسها يتم ربط علاقات وطيدة مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث .

وعكسيا ، فان كفاح التحرر الوطني وتضامن المنظمات الجماهيرية في أوروبا الشرقية معه يلعب دورا ضاغطا في السياسة الخارجية السوفياتية .

من أي باب تدخل الحسابات الاستراتيجية ؟ انها تدخل من باب السلطة ، فبمجرد أن تبني حركة وطنية معينة نظامها السياسي ، تصبح خاضعة لسياسة مناطق النفوذ اذا لم تناضل من أجل فرض استقلاليتها

لكن الاقرار بوجود مساندة فعلية لحركات التحرر الوطني لايعني أن بلدان أوروبا الشرقية بلدان اشتراكية بالمعنى الاقتصادي للكلمة بالخصوص . ولما يقول الكاتب ماهي سمة هذا العصر ، انها انتصار الاشتراكية واندحار الرأسمالية ، فانه يطرح علينا سوأالا دون تحديد العناصر التي تكونه وهي الاشتراكية والرأسمالية .

وان السلبية الاساسية من زاوية مصالح الشعوب والطبقات المضطهدة، ليس أن توجد منظورات متباينة للاشتراكية ، فالسلبي هو أن تقف هذه التباينات حجر عثرة في وجه النضال اللموس ، والذي يتطلب لكي يتطور أن يتسع لكل من له مصلحة اقتصادية ، سياسية أو ثقافية في مناهضة الاستغلال والاضطهاد .

من التراث الى الايديولوجية

محمد بلـــوط
أحمد حبشـــي

التــراث ومسالــة التغييــر

ان البحث في اشكالية التراث بما هو يستهدف الاحاطة بها على أسس منهجية تتسم بالعلمية والموضوعية ، باعتماد المادية التاريخية كأداة فاحصة ومستوفية لكل شروط البحث والتمحيص العلميين أ اصبح يشكل ظاهرة ثقافية وفكرية يتأكد حضورها الكثيف واطرد على الساحة الثقافية وفي مجال البحث الاكاديمي ، سواء كان ذلك على مستوى التحديد المنهجي والقراءة الادواتيـــة ، او على مستوى البحث الميدانـــى بما يعنـــى من تحقيق في الهوية التاريخية للمجتمع العربى وتحديد تركيبته الاجتماعية والسياسية ككيان قومي يعيش انحسارا تطوريا وتصدعا حضاريا يعتق كل محاولة استكمال نهوضه وتحقيق نهضته .

والبحث بصفته تلك ، وكما هو في سماته العامة، يشكل امتدادا لآخر سابق عرف بداياته الاولى مع طلائع الغزو الاستعمارى واكتشاف الغرب كانجاز حضارى وقوة علمية قاهرة . وهو بذلك يعكس مسعى جديدا لتحقيق اهداف لم يصل الاول الى انجازها . وذلك من خلال تخطى كل السلبيات والثغرات المنهجية التى لم تؤد الا الى تكريس التردى والاخفاق من حيــث ارادت ان تحقق النهضة وتقويم الذات .

واذا كان يميز التوجه الاولي للبحث في قضايا متعلقة باحياء التراث وبعثه هو المنزع السلفــى ونظرته التقليدية ، فان ما يستند اليه التوجه الجديد هو تاكيده على تاريخية ، الحدث الاجتماعي ، بما هو تجسيد لتداخل ابعاد الزمن وصيرورة لمجموعة من التحولات وهو ما جعل التقويم في اطار التصورين يتراوح بين أرجاعية مطلقة ، وتطورية وضعية تاملية، في اطار تحديدها لطبيعة العلاقات القائمة بين الماضى والحاضر ، قصد فهم حقيقة العجز واسباب التدهور التى جعلت المجتمع العربـــى ـ ككيان يمتد في التاريخ ـ يقبل بالاختراق ويستسيغ الاحتواء والالحاقية .

ان تلك المراوحة تاخذ ابعادها النظرية من حقيقة الموقع أو الموقف الاجتماعي الذي يمثله الباحث ويؤطر رؤيته ، مما يعنى انه لا سبيل الى

فهم حقيقة مختلف وجهات النظر التي صيغت في اطار البحث في اشكالية التراث الا من خلال الوقوف على حقيقة الافق الاجتماعي الذي تسعى كل وجهة نظر الى التعبير عنه وتدعيم استمراريته وتكريس وجوده . كما ان ادراك الاطار الايديولوجي لمختلف الصيغ النظرية التي عكست في تعبيراتها تطورات متباينة بخصوص مسألة احياء التراث واستلهام قضاياه تعني الاحاطة بجوانب من وضع معرفي يمتد على طول مرحلة تاريخية يعيشها المجتمع العربي ، تحمل كل مقومات التحول والتغيير وتفتقد لشروط الحدوث والتحقق . وهي بذلك تبرز موقع الفكر ودوره في تكييف واقع اللحظة المعاشة ، باكتشاف العناصر التاريخية المؤهلة لبلورة الانجاز وشروط التجاوز لواقع يشكل امتدادا سلبيا لماضي نهضوي وزمن حضاري عريق (كما يشكل) حالة تاريخية انتجها الانقطاع القسري الذي كرسه عنف التدخل الاجنبي بكل عدوانيته وقوة تدميره . ومن ثمة فان كل عملية للبحث في طبيعة العلاقة بين الماضي والحاضر وتحديد ابعاد التداخل بينهما هي شرط فهم خصوصية التجاوز الموضوعي لواقع الانحسار واسباب الهيمنة ، وكذا لشروط الدونية والعجز . ان كل استيعاب لحقيقة المسار التاريخي وطبيعة التحولات التي عرفها المجتمع في سياق تطوره يتم من خلال زاوية النظر التي تستطيع تحديد نوعية العلاقة القائمة بين زمن كف في مجراه وآخر معاش وملموس في وقائعه ، وثالث يتشكل كلحظة تبدل كيفية ، يتجلى من خلالها التغيير اللاحق في عمقه الاجتماعي واشكال تعبيره السياسية والفكرية .

ان التحديد الواقعي والموضوعي للعلاقة التجاوزية التي تحكم تطور ابعاد الوجود الثلاثة ، بيسر الاحاطة العميقة بطبيعة المرحلة المعاشة في سياق التطور التاريخي للمجتمع . كما يمكن من ادراك مكونات الواقع في حركيتها وشروط تحولاتها النوعية ، بحيث يصبح الماضي بعدا زمنيا يشكل عمق تحقق الحاضر في حين يعكس هذا الاخير حلقة تطورية في سيرورة الماضي نحو تشكل المستقبل في تميزه وكامل خصوصياته

ان الوعي بحقيقة كل ذلك يسمح بالتمييز بين العناصر التي يتكون منها الحاضر وتشده بقوة الى الخلف وبين العناصر التي تنحدر من الماضي وتتشكل في تجاوز الحاضر . واذا كان التراث ، بما هو موروث يتحدر من الماضي ويتكيف مع الشروط التي تعيد انتاجه هو القاسم المشترك بين الماضي والحاضر فان تحديد كل جوانب تلك العلاقة يعطي معنى لوجود هذا القاسم المشترك ويحدد مختلف ابعاده بحيث سيصبح للحدث الاجتماعي دلالته التاريخية ، كماضي معلوم في زمن حدوثه ، وكذا دلالته كاستمرارية ذلك الماضي في تشكل الحاضر وبلورة عناصر حدوثه .

وبالحصر فانه يمكن تحديد مجال تلك الصلة بين الماضي والحاضر على مستويين ، الاول عادي عيني ملموس ، وهو ما يسمى بالبنية التحتية اجمالا ، والثاني فكري وثقافي عام ويحصر تحديده في اطار ما يسمى بالبنية الفوقية بكل ما تتضمنه من قيم واخلاق . وعلى الرغم من ارتباط المستويين في اطار تشكلهما التاريخي ، فانه يجب ، ضرورة، الاخذ بكل منهما على حدة ، ثم من خلال علاقة التداخل القائمة بينهما ، وذلك حتى يتاتى التدليل على استقلال كل منهما ، ثم ابراز حقيقة العلاقة وحدود ابعادها .

ان البحث في واقع تلك العلاقة وحقيقة صيرورتها ، من خلال مسار تطور التاريخ العربي ، يفسح المجال للكشف عن كل عناصر الامتداد التي تتعارض وانجاز النقلة النوعية التي يقتضيها تطور الواقع العربي الراهن ، كما يمكن من ابراز العناصر المتقدمة في تكوين هذا الواقع والتي كفت عن التجلي بفعل انحسار تطور شرطي وبفعل التدخل الاجنبي وتألب كل قوى التخلف في البنية الاجتماعية القائمة .

لقد اجمع التراثيون ، في تحديدهم لعلاقة الحاضر العربي بماضيه ، على ان هناك انقطاعا في خط تطور تلك العلاقة . ومعنى ذلك في نظر البعض ان الحاضر العربي لا يشكل امتدادا تطوريا لذلك الماضي المجيد والتاريخ الحضاري العريق الذي ميز حقبة من تطور المجتمع العربي . وبذلك يصبح الحاضر شاذا عن ذلك المسار التطوري ويعكس حالة من الانفصام جعلته يبدو ـ في الكثير من جوانبه ـ كيانا منحرفا عن سياقه التاريخي واطاره الحضاري . ان تقويم كل ذلك يقتضي ، حسب منطق هذه النظرة، العودة الى الماضي العربي باطاره الاجتماعي وكل قيمه الاخلاقية والروحية .

وعلى العكس من ذلك نجد طرفا آخر يؤكد على حقيقة ذلك الانقطاع كضرورة لحد كل صلة بشروط التخلف والتدهور الحضاري الذي يشكل الماضي العربي مجالا لانتاجها . ان الامتداد في العصر انسجاما مع ذلك يقتضي نسف كل الروابط التي تشد الى ذاك المجال وبنيته التراثية

هذان التصوران صيغا في اطار الفكر العربي الحديث على شكل نظريات تراثية حاولت ان تجد كل التبريرات التاريخية لمصداقية رؤيتها وانسجام كل تحديداتها وحقيقة الواقع وتجدد معطياته . ولقد كان البحث في اشكالية الاصالة والمعاصرة هو الاطار لتبلور كل هذه النظريات ، وذلك بفعل الاحتكاك بالمجتمعات الصناعية المتقدمة التي اصبحت تشكل نموذجا اجتماعيا وحضاريا على المجتمع العربي ان تعيد انتاجه دون ان يفقد خصوصياته . ولقد ارتبطت النظرة الى تلك المجتمعات الصناعية وثقافتها

وتقيمها بالمفهوم الذى اعتمد كل تصور في تحديده لمفهوم الاصالة من جهة والمعاصرة من جهة اخرى . فالأصالة في الفهم الاول تقتضى المحافظة على / والتقديس للموروث واستلهام (او احياء) قيمه في مواجهة لكل محدثات العصر وانحرافاته . في حين ان المعاصرة في الفهم الثانى تعنى تمثل قيم العصر الحاضر والاستغناء عن الماضى وقطع كل صلة بمكوناته . وعلى تباعد هذين التصورين فانهما يلتقيان في اختزال الزمن في بعد واحد . يشكل بمنظورهما القيمة المطلقة للوجود . ولذلك يبتعدان عن كل استقصاء واف للابعاد التاريخية للحدث الاجتماعى واستمرار تجلياته .

في نقد هذين التصورين ، تبلور تصور ثالث يسعى الى تقديم نفسه كبديل تاريخى واجتماعى قادر على انجاز كل ما اخفقت النظريات التراثية السابقة في تحقيقه ، وبكيفية تسمح للمجتمع باحداث النقلة النوعية التي ستخرج به من شروط التردى والعجز التي يوجد فيها ، وذلك بضبط علاقة الماضى بالحاضر كما هى في سياقها التطورى وحدودها التاريخية ، بما يشمله ذلك من وقوف على حقيقة النسبى والمطلق في بنية تلك العلاقة وابعادها . ويحاول هذا الطرح من خلال نظرته لسياق تشكل المجتمع ووتيرة تلاحق تحولاته ، يحاول تجاوز تحديد التصورات السابقة عليه للماضى والحاضر كبعدين زمنيين واطار تاريخى لصيرورة الحدث الاجتماعى وتبدلاته . فهو يتميز عن التصور الاول من حيث يحدد الماضى كعمق زمني له امتداده في الحاضر ، ويختلف عن الثانى بتحديده للحاضر كصيرورة زمنية ، يفهم من خلال علاقته بالماضى في كل شروط الاستمرار واللااستمرار . وهو بذلك يميز بين بعدين ، في تحديده لطبيعة الصلة القائمة بين الماضى والحاضر : البعد الاول تاريخي يبرز الاطار الزمنى وشروط تشكل الحدث الاجتماعى في كل عناصره ومكوناته والثانى تراثى يكشف عن مظاهر وتجليات واستمرار ذاك الحدث في مجراه التاريخى

ان البحث في ذلك العلاقة من زاوية ذلك البعدين أعنى في اساسه الوقوف على حقيقة التراث/الموروث بما هو كسب اجتماعى وفكرى يعكس مستوى من تطور البنية الاجتماعية وحدود فعالية مختلف عناصره في تحقيق تطورها ، وتبعا لذلك فان مهمة الباحث التراثى تنحصر في استقصاء خط التداخل والتشابك بين الماضى والحاضر ، قصد الكشف عن امكانية الربط بين العناصر التقدمية في الفكر والثقافة المعاصرين وذلك بهدف وضع منجزات الماضى في خدمة وتقوية ممكنات المستقبل . بمعنى ان الباحث يختار العناصر التراثية التى تخدم عملية التقدم وتفيد في الدفع بحركة التعبير والتقدم . وذلك يعنى على المستوى العربى ، البحث في منطق الحركة الداخلية للتراث العربى الفكرى التقدمى عموما وعن وحدة

هذا التراث بالواقع العربي الراهن في اتجاهاته المستقبلية الثورية ». (ص 951 (1) بما في ذلك ابراز إمكانية جعل التراث يساهم في تحقيق تجاوز الواقع العربي بكل شروط ومظاهر التخلف فيه .

ومجمل ذلك ان البحث في التراث باساسه المعرفي النفعي يستهدف « ملاحقة واستجلاء المصائر التراثية الايديولوجية لذلك التراث باوجهه وعناصره واشكالاته المختلفة المتعددة اولا ، وتوظيف عناصر ومواقف محددة معينة منها في سياق تعميق واغناء وحفز « المرحلة القومية الناهضة » ثانيا » (ص 956) . وبذلك تصبح المسألة في عمومها عملية ايديولوجية تسعى بمختلف تسويغاتها النظرية ، الى ابراز مدى موضوعية تصور محدد في تحديده لخصوصيات الواقع وحقيقة سياق تطوره . ويستهدف من ذلك كسب نوع من الشرعية التاريخية لتصوراته كتعبير عن بديل اجتماعي يستوعب مكونات الحاضر في عمقها التاريخي ، ويعكسها كوعي ثم كفعل تاريخي يتداخل في شرطه ويحقق التجاوز .

هذا ويتضح من خلال مختلف التصورات النظرية التراثية التي تعتمد المنهج التاريخي ، وتتبنى الى هذا الحد او ذاك اختيارات اجتماعية وسياسية متميزة بمضمونها الايديولوجي واطارها النظري ، الذي يسوغ الاشتراكية كخلاص تاريخي يتجاوز المجتمع من خلالها/وبها لزمته التطورية ليفسح المجال لبنية اقتصادية اجتماعية جديدة تختلف كيفيا عن السابقة ، من حيث الاسس الحقوقية وكذا اشكال السلطة .

في هذا السياق يقدم د. طيب تيزيني (ط.ت) مشروعه النظري بجانبيه : « المعرفي العلمي » و « الايديولوجي النفعي » والذي يحصر من خلاله فهمه الخاص لمسالة التغيير الاجتماعي وشرطها المادي لصيرورة تاريخية لها امتدادها في ماضي تشكل البنية الاجتماعي والتي يحددها اصطلاحا بـ « المرحلة القومية المهيمنة » .

صلة التراث بالاشتراكية

« ان وعي مكونات « المرحلة القومية المهيمنة » في عمقها التاريخي وآفاقها التطورية يشكل شرطا ايديولوجيا يقتضي تبلور الفعل التاريخي ويفسح المجال لامكان تحققه . والوعي في حدود اهميته تلك يعكس فهما تاريخيا لحركة الواقع في تكامل جوانبها المادية والفكرية ، بحيث يخدم الجانب المعرفي الاخر الايديولوجي ويجعله اكثر توفقا ومقتضيات الواقع في سياق حركته وكامل ابعاده .

ان تحقيق كل ذلك في الواقع العربي الراهن يعني في تصور (ط.ت.) الاقرار ضرورة بان « الخروج من واقع الوطن العربي المتخلف اجتماعيا والمجزأ وطنيا وقوميا قد اصبح مرهونا اولا واخيرا بالعمل على بناء مجتمع

اشتراكي » (ص 955) ای انه لا بد وان تتشكل الاشتراكية كنظام اجتماعي وسلطا سياسية ، هدفا لكل حركة تسعى الى تغيير الواقع العربي وتقويض بنيته الاجتماعية بكل شروط ومظاهر التخلف فيه ...

واذ يؤكد (ط.ت.) على موضوعية اختياره ذاك وانه يعي وبوضوح كبير ان الاشتراكية ، في التحديد النظري العام ، نظام اجتماعي يشكل مرحلة انتقالية لازمة تفصل بين مجتمع طبقي وآخر لا طبقي ، وانما تصبح قابلة للتحقق بعد تطور قوى الانتاج في اطار نمط الانتاج الراسمالي الى مستوى يصبح معه النظام الاجتماعي القائم في اساسه على الملكية الخاصة ، غير قادر على اعادة انتاج ذاته ولا قابل للاستمرار في شروط علاقاته الانتاجية مما يعني ان الاشتراكية كمنظومة من العلاقات الاجتماعية والقيم الاخلاقية تصبح قابلة للتحقق بعد تصدع وانهيار علاقات وقيم اخلاقية سابقة اصبحت في تناقض حاد مع زخم التحولات الكمية التي تراكمت في صيرورة تطور المجتمع .

وهكذا فان «بناء المجتمع الاشتراكي» يقتضي شرطا تاريخيا تهيئه طبقة اجتماعية تمارس سيادتها في المجتمع على قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وفي شروط نمط الانتاج الراسمالي . وذلك شرط لم ينتجه بكيفية ناضجة وكما هو في الاقتضاء ، المجرى التطوري للمجتمع العربي ، كما لا يحمله في سياقه بفضل مجموعة من العوائق التاريخية التي كان الغزو الاجنبي اساس تكريسها واعادة انتاجها باستمرار ، وذلك من خلال ما احدثه من شرخ وتحوير في البنية الاجتماعية وما نتج عن ذلك من خلخلة وانفلات في مواقع اطراف الصراع الاجتماعي ووتيرة تطور علاقاتها

لكل ذلك ، فان اختيار الاشتراكية كبديل اجتماعي لواقع الوطن العربي « المتخلف اجتماعيا والمجزأ وطنيا وقوميا » ، يبدو ، في غياب ذلك الشرط التاريخي ، غير قابل للتحقق ولا يتوافق وطبيعة تشكل بنية المجتمع العربي في حدود مستوى تطورها . وكل قول بامكان ذلك يحتاج الى الكثير من الدقة العلمية والسبر الوافي لابراز مدى مصداقية الادعاء بامكانية وعي هذا الامكان وتحققه في واقع شديد التعقيد بفعل عدة عوامل وملابسات تاريخية ، فيها ما هو داخلي يتصل بتاريخ تشكل البنية الاجتماعية الاقتصادية وسياق تطورها ، وفيها ما هو تاريخي يؤثر في تلك البنية ويساهم في اعادة تطورها .

ومع الحاحية الاشكال ، يجزم (ط.ت.) في تأكيده على « ان الواقع العربي بما ينطوي عليه من مظاهر متعددة من تشكيلات اقتصادية اجتماعية متعددة ، هو القادر في افقه التقدمي الناهض على منحنا اليقين العلمي بان الاشتراكية كنظام اجتماعي اقتصادي وكنظرية علمية تمثل بالنسبة الى

ذلك الواقع لعمق متطلباته الذاتية » (ص 977) . وهو ما يعني ان الاشتراكية ممكنة للتحقق في المجتمع العربي حتى وان كان مسار تطور هذا الاخير لم ينتج تلك المرحلة التاريخية التى تشكل الشرط الموضوعى الذى تقتضيه ضرورة بناء المجتمع الاشتراكي .

والحقيقة ان هذا الاقرار في حدوده تلك ، ليس لـ (ط.ت.) اى سبق في تصييغه . فلقد سبق وان قام العديد من التيارات الفكرية والاجتماعية في الوطن العربي بتبني الاشتراكية باطارها النظرى العلمى واساسها الفلسفي . كما حرضت هذه التيارات على الكفاح من اجل سيادة هذا التبني كاختيار شعبي ، ثم تجسيده كسلطة ومؤسسات اجتماعية اقتصادية وسياسية . غير ان ذلك « الاختيار الاشتراكى » وبمختلف الصيغ الايديولوجية التى قدم بها ، بقي بعيدا عن ان يعرف طريقه الى ارض الواقع .

ان (ط.ت.) لا يتجاهل جيلين ـ على الاقل ـ من رواد الاشتراكية في العالم العربي ، سبقوه الى نشر الفكر الاشتراكي العلمي وكذا الدعوة الى الانخراط في اطاره السياسى واداته العملية . بل يحاول تجاوز الاخفاق الذى آلت اليه كل تلك المحاولات السابقة . وذلك بالبحث في الاسباب والشروط التى تعيد انتاجه . ومن خلال تقصي ابعاد ذلك ، يختزل (ط ت) كل الاسباب التي أدت الى الاخفاق والعجز في طبيعة الفهم التى عاشته تصورات كل تلك التيارات السابقة ، والتي لم تستوعب الواقع الا في حدود حصر مكوناته في مظاهر تجليها، دون ان تستطيع تخطى ذلك الى مستوى البحث في الاطار التاريخى لسياق تشكل الحاضر وحقيقة مسار تطوره . الا ان هذا « البقاء في حدود اللحظة المعاصرة يؤدى ، وان كانت هذه الاخيرة تجد مبررات وجودها وتجاوزها في ذاتها ، الى الفصام والغربة والقطيعة مع الحركة التاريخية والتراثية الخاصة ، بل اننا اذا بحثنا في اسباب النكوص الجزئى والكلى في بعض الحركات اليسارية العربية المعاصرة ، فاننا سوف نجد ان احدها يقوم على واقع تلك الغربة والقطيعة بين النظرية الاشتراكية العلمية من طرف الجماهير العربية الكادحة « المؤمنة من طرف آخر» (980).

هذا بالضبط ، ما جعل في اعتبار (ط.ت) ، الدعوة الى تحقيق الاشتراكية في الوطن العربي تبقى سجينة تصورها التأملى ، محدودة التأثير ، غريبة وهامشية ، ملفوظة حتى من طرف اولئك الذين تسعى الى بسط سيادتهم الاجتماعية بعد تحريرهم من كل براثين الاستغلال والقهر . وتلك نتيجة تركز حقيقة الاخفاق الذى انتهت اليه كل المحاولات التى سعت الى تطويع الواقع العربى تطويعا تعسفيا دون رؤية تجاعيده الخاصة اساسا، كما انها « في عملية التطويع تلك لم تقتصر على الارتفاع عن الواقع العربى

الحي ارتفاعــا تأمليا ميتافيزيقيا ، وانما ادى ذلك ، ايضا الى اجهاض آفاق التطوير والاغناء والاخصاب النظرى للاشتراكية العلمية نفسها في اطار المجتمع العربــى : ان قسر هذا الواقع في تلك النظرية قسرا بعيــدا عن مقتضيات العلم وعن حركة الواقع الذاتية لم يقد الى تعميــة هــذا الواقــع والقاء الظلال الغيبية عليه فحسب . لقد قاد كذلك الى شل ابعاد تلك النظرية الثورية واظهارها بمظهر النظرية « الدخيلة المستوردة والبعيدة عن « الاصالة » العربية والاسلامية » (980).

ان ما يتضح من خلال ذلك ، ومن خلال البحث في تناتشيم هذا الفهم للمســألــة ، ان الكيفية التى قدمت بها النظرية الاشتراكية الى الانسان العربــى الكادح لم تكن تتناسب والاطار التاريخى لواقع هذا الانسان ولا مع مجـمـل الظروف التى كانت تدعوه منها الى الكفاح من أجل التحرر والتغيير ، فكان ان عكست بذلك فهما للتاريخ ولحركة تطور المجتمع يتميز بالنزوع الايديولوجى المفرط الذى يحاول ان يؤول تجليات الواقع وتطوره النظرى القبلى ، البعيد عن كل تحديد لمكونات الواقع الفعلية .

وفي اعتبار (ط. ت.) ان التخلص من هذه الرؤية التأملوية الميتافيزيقية التى عمقــت الهوة بين الانسان العربي الكادح والفكر الاشتراكــى العلمي وبالتالى سدت الطريق امام « بناء مجتمع الاشتراكية » ان التخلص مــن ذلك وتجاوزه ، يقتضى بالاول العمل على تحقيق فهم عميق للواقع العربــى الراهن في اطاره التاريخي وابعادة التطورية ، والكشف عن العمق التاريخي لمنحــى التقدم والتطور فيه ، وكذا صلته بالفكر الاشتراكي العلمى وحقيقة وحدتهمــا المعرفية والتاريخية . او بتعبير آخر ، ادراك « الوحدة العميقة التى تربط بين تراثنا الفكرى التقدمى اولا وبين واقعنا الراهن في اتجاهاته الثورية ثانيا ، وبين اعمق المنجزات الفكرية التقدمية الحديثة والمعاصرة المثلة بــالفــكــر الاشتراكي العلمى واساسه الفلسفــى (المادية الجدليــة التاريخية) » (ص971) . ولا يصبح كل ذلك ممكن التحقيق الا بعد القيام بـ « تقويم جديد للفكر العربــى في مجموع حلقاته عامة والإسلامية منها على نحو خاص ، تقويما يضعه في سياقه التاريخي والتراثى » . ان هذا والبحث عن منطق الحركة الداخلية للتراث العربى الفكرى التقدمى وعن وحدة هــذا التراث بالواقع العربى الراهن في اتجاهاته المستقبلية الثورية ، يتيح لنــا ان نتعرف بالضبط علــى هوية وابعاد وآفاق المنهجية العلمية المعاصرة ، القادرة ، بحق ، على مدنا باكثر ما يمكن من عوامل الدفع التقدمى للواقع الراهــن (ص 971)

تلك هى حدود الشرط اللازم لتخطى الحاجز الايديولوجى الذى يحول دون استيعــاب الانسان العربــى الكادح للفكر الاشتراكــى العلمى وفهم

حقيقته » كامتداد نوعي للتراث العربي والانساني في عناصره التقدمية او العرضية على التقدم وليس مجرد تصور نظري » دخيل ومستورد » يحاول مطابقة الواقع من خلال تحديده في تجلياته العامة ووصف مظاهره .

ان (ط.ت.) بتحديداته تلك ، يسعى الى تطوير الممارسة الماركسية في الاطار العربي ، والخروج بها من ضيق النطاق التي انتهت اليه بفعل الرؤية «التاملية الميتافيزيقية» التي حكمت كل تصوراتها بمختلف صيغها الايديولوجية وتعبيراتها السيكولوجية ، «والتي بقي معها التطور العلمي للاشتراكية ، يعاني من نفور وعداء يكاد يكون غير مفهوم ولا مبرر . لذا فان الكشف عن الجسور الرابطة بين التراث العربي والفكر المعاصر يشكل جانبا من جوانب حقيقة الواقع العربي الراهن في تطوره وآفاق ابعاده مما يعني ، انه بانجازنا لذلك الربط ، نكون قد احتفظنا ليس فقط بفضائل التفاعل الثوري بين الواقع والفكر وانما ايضا بالوحدة الحقيقية غير الوهمية ـ بين الحدود التاريخية للمجتمع العربي من جهة ولحظة المعاصرة من جهة اخرى » (ص 986) . كما ان ذلك سيمنحنا ايضا اليقين العلمي بان الاشتراكية كنظام اجتماعي اقتصادي وكنظرية علمية ، تمثل بالنسبة الى ذلك الواقع اعمق متطلباته الذاتية » . الى جانب ان استيعاب الفكر الاشتراكي العلمي من خلال استيعاب التراث الفكري العربي التقدمي سيؤكد بالاطلاق ، المساهمة المعرفية الكبيرة التي حققها الفكر العربي منذ القديم في نشر وتطوير الفكر العلمي . فالماركسية ، وهي بالتاكيد ، حسب تصور دكتور تيزيني ، نتيجة اسهام الفكر العربي في تحقيق الفكر اليوناني القديم وتطوير مفاهيمه وتصوراته ، ثم نقله بعد ذلك الى اوروبا في صيغته المتقدمة ، لتبني على اساسه ـ هذه الاخيرة كل تطورها العلمي ونهضتها الحضارية .

ان وعي حقيقة ذاك المسار المعرفي العلمي يجعلنا ندري ، وبكثير من اليقين ، حقيقة » وحدة الفكر الثوري (الاشتراكي العلمي) بالواقع العربي المعاصري . وعليه فان اعتماد الاساس المنهجي في استيعاب الفكر الاشتراكي هو السبيل الوحيد الى تجاوز الاخفاق وكل مظاهر العجز السياسي والتنظيمي الذي عانت وتعاني منه مختلف التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي تبنت ، في دعوتها للاشتراكية ، التصور الماركسي لمسالة التغيير بكل تحديداته الايديولوجية والتي لم تحصد نتيجة ممارساتها الا تلك الغربة والقطيعة بين النظرية الاشتراكية العلمية من طرف والجماهير العربية الكادحة [المؤمنة] من طرف آخر .

يتضح من كل ما تقدم ان (ط.ت.) يختزل كل الاسباب والشروط التي حالت » دون » بناء المجتمع الاشتراكي » في الوطن العربي » التخلف

اجتماعيا والمجزأ وطنيا وقوميا ». في طبيعة الرؤية التي حكمت ممارسات ذل انيارات والمجموعات الاشتراكية التى لم تعمل الا على تطويع الواقع العربي تطويعا تعسفيا دون رؤية تجاعيده الخاصية تسهيلا. ان هذا الاختزال وضع المسألة خارج اطارها التاريخي وشروط الصراع المادية والاجتماعية ، فكان ان ابرز النتيجة واخفى الاسباب : بالوقوف عند حدود ممارسات الماركسيين العرب في مرحلة تاريخية شديدة التميز بخصوصياتها دون ربط ذلك بالشروط والعوامل التى اثرت في تجلى تلك الممارسات ، يساعد على الميل الى الاعتقاد بان المسألة محض منهجية وفكرية صرفة ، بالمعنى الذى يصار معه الى الفهم كذلك ، لان تلك المنهجية وذلك الفكر لا يعكسان في حدود تبلورهما مستوى من الوعى محكوم بشروط تاريخية وتجربة معرفية تتناسب في اطارها العام ، ومستوى التطور المجتمعي والمادى الذى انتهت اليه صيرورة المجتمع ، كما انه على نحو آخر ، يوهم بان « تلك الغربة والقطيعة بين الاشتراكية العلمية من طرف والجماهير العربية [المؤمنة] من طرف آخر » ظاهرة عربية فقط ، او في اقصى الاحوال ، خاصية تميز مجتمعات من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعددة » ،وكأن الماركسية في الغرب لم تواجه في بداية تبلورها كنظرية وتعبير سياسي بشتى انواع الازدراء والمحاصرة . وكأن تأثيرها في الحركة العمالية لم يكن محدودا ، وكأن تصوراتها باساسها الفلسفي وابعادها الايديولوجية لم تكن تتراوح بين الانتشار الواسع والتقلص في اطار مجموعات مطاردة ومحدودة التأثير .

ان هذا الواقع التاريخي الذى عرفته الماركسية كفكر وحركة في المجتمع الاوروبي الغربي ، لا يمكن فهمه الا من خلال حركة الصراع الاجتماعي في تداخل جوانبها الاجتماعية السياسية والمعرفية الفكرية وفي ارتباط كل ذلك بعملية الانتاج وشروطها المادية ، وليس بالبحث في حقيقة صلة الماركسية بتراث **الفكر العربي** .

كما ان شرط استيعاب الفكر الاشتراكى العلمى بوجود جسور تراثية فكرية تربط بين هذا الفكر والواقع المجتمعي لشعب او جماعة ما ، يجعل المسألة محض فكرية وصيرورة نظرية متلاحقة المراحل ، ولا يمكن تمثلها او كسب منجزاتها المعرفية .

ان تبني الماركسية وتصورها الخاص لمسالة التغيير لم يرتبط في الوطن العربي بنشأة طبقة اجتماعية جديدة تحتاج الى بلورة رؤية كونية او نظرية اجتماعية تسند وعيها الطبقي وتؤطر حدود فعلها وتنظم ممارستها السياسية الاجتماعية . بل ان ذلك التبني ارتبط بمجموعة من العوامل والمؤثرات حكمت حركة الفعل المضاد واشكال المقاومة التي

امرزها المجتمع العربي كرد فعل تجاه عنف الغزو الاستعماري وشراسة اساليبه ، بما استهدفه من بسط لنفوذه وإحكام سيطرته على وسائل الانتاج المشتركة وتحويل معالمها ، بكل ما تحمله من دلالات تاريخية ووجدانية في تحديد الانتماء القومي في ابعاده العرقية والدينية .

وفي غمرة النضال وسعة المواجهة ، وجد بعض المثقفين العرب في الاشتراكية الاطار النظري والاداة العملية التي تقدم كل المسوغات الايديولوجية والسياسية لتأطير الفعل الجماهيري وضبط وتنسيق عدة النضال الشعبي وذلك من حيث أنها «اي الماركسية » « تشكل مذهبا اكثر تلاحما ومنطقية واكثر انتقادية ازاء الغرب البورجوازي » (2) كما « تركز انتقادها ضد النظام الاقطاعي بجميع مظاهره الاقتصادية والبشيرة والثقافية » (3) وتتيح امكانية تجاوزه كبنية اجتماعية تقليدية مهترئة تعيق بعلاقاتها الانتاجية كل تقدم او تطور اجتماعي . ان ماركسية مفهومة على هذا الاساس ومأخوذة كمرشد للعمل السياسي والاجتماعي المباشر . وليس كأداة لفهم الواقع واستيعاب دينامية تطوره استيعابا تاريخيا لا يمكنها ان تكون سوى صيغة ايديولوجية تفتقد مقومات تأطير فعل اجتماعي قائم ، بما يعني وعي شروطه وابعاده كنتاج لواقع اجتماعي وتاريخي عيني ومحدد .

ولقد استند هذا الفهم [العربي] للماركسية في تطوره واستمرار اعتقاده على ما حققته الثورة الروسية من انجازات وما قدمته من دليل ، كحركة اجتماعية بحجمها التاريخي وابعادها التطورية ، على امكان تحقيق التحرر والانعتاق من كل أشكال الهيمنة الاجنبية والنير الاجتماعي والسلطة الاستبدادية ، كما انها شكلت منعطفا تاريخيا على مستوى وعي مسالة التغيير وشروط تحققها بكل ما قدمته من عناصر جديدة في تحديد طبيعة الشرط التاريخي اللازم « لبناء المجتمع الشتراكي » . فكان أن أصبحت الماركسية بصيغتها الروسية والمتعة التداول وتستمد مصداقيتها في نموذجية المجتمع السوفياتي ، على اعتبار ان هذا الاخير يشكل مجالها التطبيقي الذى اكد بالاطلاق صلاحية تصوراتها واعتماد اطارها السياسي في شروط غير التى حددها ماركس . في هذا السياق اعتمد بعض المثقفين العرب الماركسية وروجوا اطروحاتها كنظرية « تقدم نموذجا يستطيع توحيد المجتمع تحت رعاية عقلانية موحدة (3) لمقاومة الاجنبي والحد من استمرار هيمنته وتوسع نفوذ اتباعه المحليين . وهي بهذا تصبح أكثر من اطار نظرى لتاطير وعي طبقي مبلور في شروط الصراع الاجتماعي ومن خلال الخوض فيه ، بل وسيلة للتحرر والانعتاق القومي منظورا اليه في اقصى حدوده : اى الاعادة الكاملة لوسائل الانتاج

المشتركة مع امكان تحقيق العدالة الاجتماعية واستثمار العلم والمعرفة العصرية . مما يعني ان الانخراط في النضال تحت شعارات الاشتراكية والاستقلال كان بعيدا عن ان يعكس وعيا طبقيا او اتفاقا كاملا مع التصور الماركسي وتبني ميادينه وتمثل قيمه . وذلك مفهوم في واقع مجتمعي يعيش زخم النضال القومي ، كما لم يعرف بعد وبالكامل عملية فرز طبقي يتحدد من خلالها الاطار الاجتماعي الخاص لكل مجتمع او فئة اجتماعية تامة التموضع في بنية انتاجية متطورة الى حد تسمح فيه بتوفر شروط تبلور الوعي بالخصوصية الاجتماعية .

ففي تلك الشروط التاريخية حيث كان المجتمع العربي يندفع في تطوره نحو شكل من اشكال الملكية الخاصة لم يكن في الامكان كسب ناضج بضرورة تجاوز تلك الملكية واطارها الاجتماعي وبالتالي الدفاع عن اى تصور نظري يؤكد على مشروعية ذلك التجاوز في آفاقه .

ان نزع الملكية الخاصة واقامة ملكية جماعية لوسائل الانتاج لم يكن في المتسع ان يفهم بالمعنى او المدلول الماركسي الذي يتخذ من ذلك اساسا «لبناء المجتمع الاشتراكي» ، بقدر ما كان يؤكد بمعناه الاجرائي في سياق تحديد كل ممتلكات الوطن التي هي في «الوعي الجمعي» ملكية جماعية ، ولا يجوز لاى اجنبي ان يتصرف فيها او يستثمرها لحسابه الخاص غصبا على ارادة الامة وتحديا لمشاعرها .

هذا هو المعنى العام الذي فهمت به التصورات الماركسية ، وعلى اساسه اتسع الانخراط في اطارها السياسي ، وكان بذلك تاثيرها واضحا على مستوى بلورة خط النضال الوطني وتصعيد حدة الكفاح . بينما كان يضيق هذا التاثير كلما برز اكثر البعد الطبقي لتوجهه وآفاق نضاله . ونجد ذلك بالخصوص بعد جلاء القوات الاستعمارية او نهاية الوجود الاستعماري المباشر .

ان تلك « الجماهير العربية الكادحة [المؤمنة]» التي اندفعت في النضال من اجل تحرير وسائل الانتاج المشتركة ، وبالتالي الدفاع عن حقها في التملك ، لم تكن تملك من المقومات ما يؤهلها لاكتساب وعي لم ينتجه شرطها التاريخي ومن ثمة لم تكن تقوى على دفع النضال الى حده الاقصى بوضوح نظري وارادة سياسية : أي تحقيق ذلك الربط الواعي بين الاجتماعي والقومي في نضالها العام من اجل التحرر والانعتاق .

ففي الوقت الذي كان الماركسيون يدعون فيه الى توسيع النضال ضد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في اطار اجتماعي محدد ، كانت الجماهير تسعى الى تاكيد حقها في الملكية او استرجاع هذا الحق بما يعني ذلك الدفاع عن وحدة اطارها القومي . هذا هو البعد الذي كان يوهم بالتطابق

بين تصور الماركسيين النظرى واستجابة الجماهير لشعاراتهم الايديولوجية . بينما في الحقيقة (حسب اعتقادنا) لم يكن المجال يتسع لاى وفاق بين غايتين متباينتين وحد بينهما الظرف التاريخى الذى حكم توجهها وقد تجلى هذا فيما بعد ، في الانحسار الذى سيعرفه التيار الماركسي في الوطن العربي والذى اصبح يقابل بنفور من طرف تلك الجماهير التى شكلت قاعدته الواسعة بالامس . ان هذه الوضعية الجديدة التى اصبح عليها هذا التيار لا يمكن حصر اسبابها في اخطائه السياسية . فهذه مسالة عامة ودائمة الحدوث ، بل ان مؤاخذته بتلك الحدة على اخطاء سياسية لا يمكن تفسيره الا على اساس الصلة التاريخية التى لم تكن قد اكتملت شروط الوعى بحقيقتها . وفي هذا الاطار يمكن فهم الاستجابة الواسعة للدعوة المضادة التى تصدت للفكر الماركسي العربي انطلاقا من تاكيدها على الشرعية التاريخية والدينية للملكية الخاصة وحق الافراد في حيازتها، فوسعت بذلك مجال الصراع الايديولوجي على اكثر من مستوى اجتماعي ابتداءا بالاسرة وانتهاءا بمؤسسات الدولة .

ان التشديد على اهمية هذا الجانب ، لا يعنى بالقطع انه الوحيد، بل على اعتبار انه شكل دعامة اساسية في تبلور ذلك الحاجز الايديولوجى الذى ظل يشكل عائقا يحول بين الجماهير العربية الكادحة [المؤمنة] والفكر « الاشتراكى العلمى » ، اضافة الى مجموعة من العوامل الاخرى تاريخية ودينية مرتبطة بطبيعة البنية الاجتماعية بقدر صلتها بتطور الصراع الطبقي ومجال افرازاته ومظاهره بكل ما يعني ذلك من تطور في البنية الانتاجية وما يرتبط بها في علاقات اجتماعية - سياسية واشكال تنظيم السلطة وسير مؤسساتها .

وتجدر الاشارة ، زيادة على ما سبق ، الى جانب آخر يؤكد البعض على اهميته عند معاينة الاخفاق ومحاولة تحديد اسبابه ، وتقصد التبعية او الربط المطلق لمسار الصراع الاجتماعى في الوطن العربي بعجلة الصراع في مجتمعات البلدان المستعمرة بما يؤدى اليه هذا الربط من تعليق مسالة التغيير في المجتمع العربى باولوية التغيير الاجتماعى السياسى في بلاد المستعمر . هذا بالاضافة الى الاذعان والامتثال الى قرارات وتوجيهات الحركة الاشتراكية العالمية ، التى كانت ترى في مركزة القرار السبيل الاضمن للسير نحو تحقيق الاشتراكية في العالم وبمساهمة كل الشعوب ، وتبعا لذلك فان مصلحة شعب محدد لا بد وانها تتطابق ومصلحة الحركة الاشتراكية العالمية ونواتها المركزية : الاتحاد السوفياتى .

هذا هو المجال الذى يمكن ومن خلال البحث في كل جوانبه ، من

الوصول الى كشف حقيقة الاخفاق وابعاده التاريخية .

ان هذا التاكيد على حقيقة طبيعة المرحلة وشروط تطورها وكذا على محدودية فعالية مختلف التصورات ومستوى تاثيرها ، لا يهدف ـ باى حال من الاحوال ـ الى تبرير ممارسات الماركسيين العرب ، او اضفاء الشرعية التاريخية على الاخفاق ، بقدر ما هو يسعى الى تحديد طبيعة تلك الممارسات ومصدر واطار مآلها في علاقة كل ذلك بحركة الصراع الطبقى وابعادها التطورية . بمعنى ان فهم المسالة في العمق يقتضى البحث فيها من خلال دينامية الحركة الاجتماعية ، وتفاعل مختلف عناصرها كواقع عينى ملموس لا يتسع للافكار الابقدر ما تتناسب ووتيرة التطور التي تحكم ضرورية ذلك لان المجتمع لا يمكن ان يشكل على اعتباره مجالا لتفاعل تكتل بشرى ـ اطارا لاعادة انتاج تجربة بشرية تم تحقيقها في اطار تاريخي خاص ومحدد بشروط التطور فيه . كما ان اية صيغة ايديولوجية لا تكتسب اهميتها التاريخية وقوتها الفعلية من كونها تشكل نسقا نظريا مصاغا باحكام منطقى ومستند بفعالية عملية . انها تصير كذلك من حيث انها نتاج موضوعي يركز مستوى الوعى بمكتسبات صيرورة اجتماعية في سياق تاريخى محدد بشرطيه العام والخاص .

فالايديولوجية من حيث « تشكل المرتكز الذى يتحرك على اساسها الناس والمجال الذى يكتسبون فيه وعيهم باوضاعهم ويخوضون النضال » (غرامشى) لا يمكن ان تكون الا نتاج الصراع الاجتماعي وصيرورته : فالممارسة الاجتماعية بكل منعكسات تطور الصراع فيها هى التى تشكل الاساس الواقعى والمادى لاكتساب مستوى من الوعى يتناسب ومجمل الشروط التاريخية التى يرتبط بها مسار تطور المجتمع سواء على المستوى الداخلى (الخاص) او المستوى الخارجى (العام) .

ان الايديولوجية لا تشكل نسقا معرفيا للاستعاضة عنه بنسق آخر أكثر انسجاما وتماسكا حالما تتعين محدودية صلاحية . انها رؤية شمولية وتصور عام مرتبط عضويا في تشكلها بالحركة الاجتماعية ومجمل شروطها التاريخية . انها خارج هذا الارتباط العنصرى تبقى محدودة التاثير وتدخل ضمن مجموعة المؤثرات التى تفعل فعلها في تبلور تلك الايديولوجية العضوية ذات الطبيعة التاريخية بالمعنى الذى سلفت الاشارة اليه .

لكل ذلك فان الاقرار بحقيقة الماركسية كخلاصة مكثفة لتطور الفكر البشرى العلمى ، او الاطار النظرى النادر ، باكثر ما يمكن من الدقة العلمية والوضوح الفكرى ، على ابراز حقيقة الواقع بمختلف مكوناته ، فضلا عن كونها الايديولوجية التى تتيح للانسان وعى حقيقة الواقع الموضوعي وكذا حقيقة ذاته وعلاقة تفاعلهما ... ان كل ذلك لا يكفى

للجزم او التدليل على صحة الادعاء باتساع كل اطار تاريخي لاستيعاب تصوراتها وتمثل مقولاتها وقيمها . وان كل فهم لها على هذا الاساس الادعاييسمها بالاطلاقية والتعميم . كما يفصلها عن إطارها التاريخي لتصبح عبارة عن صيغة ايديولوجية سجالية ، تتفارع بكثير من التجريد تصورات لا توافقهـا في كل مقولاتها .

وتاسيسا على كل ما تقدم، يمكن القول انه في غياب تطور اطارات الوعي الاجتماعي وضعف قنوات الصراع الايديولوجي وتقليديتها لم يكن في امكان الجماهير العربية الكادحة ، ان تحقق وعيها بموقعها الاجتماعي ولا ان تستوعب تصورا ايديولوجيا ، يحدد ، وبكثير من التجريد ، مسار تطور حركة الواقع ويختزل سياق الصراع الاجتماعي بتكثيف وتيرة التحول فيه وضغط مراحل تطورها . ثم ان الطابع الوطني (القومي) العام لمواجهة الغزو الاستعماري ، الذي افسح المجال لفئات واسعة في المجتمع للانخراط في خضم النضال جعل البعد الاجتماعي لحركة ذلك الصراع يعكس نفسه كاختلاف في الاسلوب او تباين في تحديد الكيفية لتحقيق ذلك الهدف المشترك : دحر الغزو الاجنبي واقامة سلطة وطنية تضمن الاستقلال والسيادة . وليس كما هو في حقيقته : تباين مصلحي ذو طبيعة تـنـاقـضـيـة .

وقد تجلى ذلك على المستوى الايديولوجي ، في صيغة وعي مشترك بضرورة تحرير وسائل الانتاج المشتركة بفعل الانتماء لاطار تاريخي موحد ، ثم تخطي تلك البنية الاجتماعية التقليدية وتفكيك اطاراتها . وسواء استندت الدعوة الى ذلك على ضرورة الرجوع الى الماضي القومي و تمثل قيمه واعتماد اخلاقه ، او اتسمت بالاندفاع نحو الغرب في محاولة لتقليده وتبنى ثقافته ... فقد شكل تلك الصيغة تعبيرا عن مستوى التـقـاطع والتداخل الاجتماعي بين مختلف الطبـقـات والذي على اساسه مارست ضغطها الايديولوجي العام وحكمت رد فعل مختلف الفئات في المجتمع ككل.

ان عملية الاحاطة بهذا الوضع التاريخي العام وفهمه في حقيقة سياق تطوره وابعاد منعطفاته فوت على الماركسيين العرب امكانية استيعاب وتحديد طبيعة ذلك الاندفاع الجماهيري الواسع نحو التحرر والتغيير ، وتاويله ، بفعل الاختزال والمماثلة ، كوعي طبقي «حسي» قابل للتطـور والتاطير في سياق تحقيق الوعي بضرورة تفكيك البنية الاقتصـاديـة ـ الاجتماعية الموروثة ، واقامة علاقات جديدة تبنى في اساسها على الملكية الجماعيـة لوسائل الانتاج وتفسح المجال لسيادة الفكر الاشتراكي العلمي بكل تحديداته النظرية وابعاده الايديولوجية . كما ان ذلك كان ايضا في اساس عدم « التمييز بين الايديولوجيات العضوية تاريخيا والضروريـة

لبنية (اجتماعية) ما، والايدلوجيات الاعتباطية العقلانية التصيدية (4) ( ) التي تلغي حقيقة الوعي كتأطير ايديولوجي للممارسة الاجتماعية يتشكل في خضم الصراع الاجتماعي وبفعل تأطير وتقاطع مختلف الممارسات الايديولوجية لكل الفئات والطبقات الاجتماعية . مما يعني ان ممارسات الماركسيين العرب سواء على مستوى علاقاتهم بالواقع من جهة وبالنظرية من جهة اخرى لم يكن اكثر من مسعى لاخضاع الواقع للنظرية وتحديد حركة تطوره بتعميم نظرى يسمح بالتقريب والمماثلة بين المظاهر والتجليات ، فكان ان اتسمت تلك الممارسات بالتضحية والنزوع الارادى الذى لا يميز بين الرغبة والامكان ، يؤول الواقع ولا يبحث عن حقيقة تحوله وشروط تحوله ، كما لا يدرك ان « الانسان المنتج يمارس نشاطه بدون وعي نظرى واضح بحركته (...) وقد يكون وعيه النظرى احيانا ومن الناحية التاريخية ، يتعارض وممارسته لذلك النشاط ، كما يمكن القول انه يملك وعيين نظريين (او وعيا متناقضا) ، الاول مخموا وضمنى في نشاطه الذى يربطه بكل الذين يشاركهم التحويل العملى للواقع والآخر سطحى ظاهر ومتداول وهو ما ورثه من الماضى من غير نقد او تمحيص » (5)

من كل ذلك يتضح لماذا بقيت الماركسية بكل ما مارسته من تاثير في تبلور وعى الافراد والفئات بمختلف مواقعها الاجتماعية بعيدة عن ان تشكل حلقة توعية في تاريخ الفكر العربى ، وتتجاوز بذلك الحيز الذى تشغله كظاهرة ثقافية وسياسية لها تاثيرها البين في تكييف التصورات الايديولوجية الاخرى ، وصل الى حد يمكن اعتبارها معه «الاساس المنطقى للايديولوجيات العربية ، اى عملية المنهجية او المذهبية الوحيدة والممكنة لجميع فرضيات هذه الايديولوجيات (6) .

ان تحديد الموقع الفعلى الذى احتلته الماركسية بسعة اطارها النظرى وابعاد تصوراتها الايديولوجية في بلورة الوعى العربى وتطوير مفاهيمه يكشف عن حقيقة المجال وكذا الحدود التي كان على الماركسيين العرب ان يقفوا عندها حتى تكون مساهمتهم اكثر فعالية في تعميق الوعي بحقيقة الواقع كشرط ايديولوجي تصبح معه الماركسية ذاتها قوة مادية تمارس فعلها تجاه اتضاح شروط تطور حركة الواقع وتحقيق تحولاته النوعية . كما ذلك سيتجلى حقيقة في حجم التاثير الذى كان لذلك الموقف القدمى من الماضي العربى وتراثه الفكرى في تعميق تلك «الغربة والقطيعة بين النظرية الاشتراكية العلمية من طرف الجماهير الكادحة (المؤمنة) من طرف آخر » . وهو موقف لم يتميز فيه الماركسيون عن غيرهم من اللليبراليين وكل دعاة المعاصرة الا بتطرفهم وسدهم الطريق ، لاسباب اعتبرت مبدئية ، امام

كل تراجع او تعديل ، مما يعني انه شكل ظاهرة ثقافية عكست مستوى الاضطراب الاجتماعي والثقافي الذي عاني منه المجتمع العربي ، بفعل ضغط البنية الاستعمارية بمختلف تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والسياسية . فكان ان اتسمت « الدعوة باسم عالمية الثقافة الى الغاء خصوصية الاسلام واعتباره ترجمة للفكر الاغريقي مصدر الثقافة العالمية ، اقليمية الادب ، نقد النص القرآني وكتابة التاريخ الاسلامي بالتركيز على الحركات المناوئة للاسلام ، اسقاط الدور الاسلامي والعودة الى الاغريقيات باسم اولوية العقل على الدين » (7) الى غير ذلك من الدعوات التي سعت الى تحقيق خصوصية التطور باعتماد خلفية تاريخية لا صلة لها بالماضي العربي وتراثه الفكري الذي اعتبر بالقطع مجالا للتخلف والانحطاط ، الا انها اعتبرت مع ذلك، لغناها وتحدد مجالات تبلورها ، على انها تشكل مظهرا نهضويا ومدخلا لصحوة حضارية يتجاوز معها المجتمع العربي كل اسباب الانحسار وشروط العجز والتدهور . ان ذلك الرفض السلبي للماضي في بعده التاريخي وامتداداته التراثية لم يكن اكثر من رد فعل قوى ضد البنية الاجتماعية التقليدية ومفهوم ضيق للمعاصرة تميزت به « جملة من القوى والتنظيمات السياسية والثقافية والنقابية التى تبنت منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى وباشكال مختلفة ، حل القضية الاجتماعية الوطنية والقومية، ضمن منحى اشتراكى عالمي (ماركسي) او قومي علماني أو اقتصادى اجتماعي طوباوى »(ص 881) والتي مارست تاثيرها في الواقع بفعالية اكثر مما حققه السلفيون الذين شددوا على اهمية تراث الفكر العربي في ترميم البنية الاجتماعية وتقوية امكانية التصدى والمواجهة .

لذا فانه يمكن التاكيد ثانية على ان كل تقويم او نقد لممارسة الماركسيين العرب « التامليين الميتافيزيقيين » على اساس موقفهم من تراث الفكر العربي ، أو من زاوية عدم اعتمادهم التقدمية والمتقدمة وكذا نزعاته المادية ، لابراز تلك الصلة القائمة بين « الفكر الاشتراكى والفكر الاشتراكى العلمي » والواقع العربي الراهن في « اتجاهاته الثورية » لا يمكن ان يكون الا اختزالا ايديولوجيا لمسار تطور حركة اجتماعية ونفيا او تجاهلا لديناميكيتها الخاصة والمتميزة ، ومن ثمة ، فهو لا يفضي الا الى اعادة انتاج نفس التصور او الرؤية للواقع في حصر اطاره التاريخي وتحديد مكوناته مع ترميم بعض جوانبها ، وذلك بما يتناسب وحدود الوعي بالاخفاق اى انه يعتمد نفس المقدمات المفاهيمية والتحديدات النظرية العامة في حصره لمجال ممارسة الفعل الاجتماعي وطبيعة ابعاده ، وهو بذلك يستمر في التعامل مع الماركسية كايديولوجية جاهزة وصالحة لتاطير كل حركة اجتماعية تساهم فيها الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن الشرط

التاريخي وكذا عن حجم وفوعية ذاك الانسهام . وهذا يبرز ان النقص نفسه يعتمد ذات للتحديد النظرى العام الذى ميز فيه (لينين) مرحلة ما بعد انتصار الثورة البلشفية كبداية لاندحار الاستعمار وسلطة الرأسمال لصالح الشعوب واقامة المجتمع الاشتراكي . وهو تحديد اضفى عليه نجاح الثورة في اقطار اخرى ـ وما نتج عن ذلك من انجازات اقتصادية/اجتماعية طابعا اطلاقيا ، بحيث أصبح يتسع في صيغته النظرية لتغيير كل تحول اجتماعي ، وتاطير كل ارادة في التغيير . كما رسخ الاعتقاد بان ما يحول دون تحقيق الاشتراكية في مجتمعات « التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعددة » هو مستوى نمو وتطور قوى الانتاج ، لذا فان تجاوز ذاك الحاجز يقتضي اقامة سلطة سياسية تمثل المصلحة العليا للجماهير الكادحة عامة ، والطبقة العاملة باضيق تحديد . وعلى هذه السلطة ان توفر كل الشروط اللازمة والضرورية لقيام « مجتمع اشتراكي » بعلاقاته الاجتماعية وقيمه الاخلاقية ، فتقوم تبعا لذلك بوضع القاعدة المادية وتعميم الوعي الايديولوجي الذى يسوغ الاختيار الاشتراكي ، ويؤطر تصورات مختلف افراد المجتمع ويوحد رؤيتهم بما يسمح بتوحيد المشاعر والانفعالات وبالتالي انتاج نفس رد الفعل . مما يعني انه « لا يسع الاشتراكيين الا ان يلحوا على ضرورة الثورة الثقافية والايديولوجية من حيث هي الاطار النظرى العام الذى ينظر للطبقات الاجتماعية الكادحة مسوغات وجودها ويكشف مشروعية قيادتها التاريخية التقدمية لثورتها الاشتراكية (ص 830) .

ان هذا في كل ابعاده النظرية ، يخضع المجتمع لتحديد قبلي وفي توافق مع توجهات واهداف ارادة سياسية تستطيع قوة سلطتها وحجم امكانياتها ان تحقق التحول وتحدد اطار وزمان حدوثه ....

ان (د.ت.) في تحديده لطبيعة الواقع العربي الراهن وحصر «اهم متطلباته الذاتية » يعكس نفس الفهم ويعتمد ذات السياق على الرغم من كل تاكيداته وتشديده النظرى على ان « الوعي الطبقي » أو ما تسميه الايديولوجية هو حصيلة مكثفة لتكون تاريخي وتراثي ضمن الطبقة المعنية ، وهو بدوره وبطبيعة الحال مشروط بعلائقها الذاتية . وبعلائقها الاخرى الخارجية القائمة بينها من طرف وبين تلك الموجودة في مجتمعات اخرى متاخمة او بعيدة من طرف آخر » (ص 847) ، الى جانب التاكيد أيضا ، في مستوى آخر على ان « صراعا ايديولوجيا لا يوجد في حد ذاته انما عبر العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مباشرة كان ذلك او بشكل غير مباشر » (ص 858) بحيث ان (ط.ت.) يميز ، عند التحليل ، بين الايديولوجية والممارسة الايديولوجية بحسب

نمييزه بين حقيقة نسبية استقلال الفكر وطبيعة علاقته بالواقع ، الا ا ذلك لم ينفعه ربه الى حد قطع الصلة بتلك النزعة الارادية القصدية التي تسعى الى حصر مسار خط تطور الواقع في مراحل محددة ، بقصد تحقيق غايات وفق خطوات مرسومة ومضمونة النتائج الى جانب تكويسها للاعتقاد في القول بانه « من الاقرب الى الاحتمال ان تقوم ثورة ثم تتعمق عن طريق التوعية الايديولوجية من أن ياتيها الوعى في انتظار قيام الثورة» (1) ، بمعنى ان التغيير يتم قبل تطور اطاراته والوعى بمنحاه وضرورته، مما يعطى للايديولوجية موقفا ناطقا ودورا متميزا في عملية التحول الاجتماعى ، حتى وان كانت معتمدة من خارج تطور الصراع الاجتماعى وسياق تبلور الوعي بمساره . ومن هنا جاء ذاك الفصل للصراع الايديولوجي عن سياق الصراع الطبقى ومجال تطوره ليصبح صراعا بين ايديولوجيات كما هى في تحديداتها النظرية المجردة ، وليس كممارسات ايديولوجية طبقية تتقاطع في صيرورة الصراع وتتشكل في اقتحامها لمختلف مجالات الحياة بما هى تعبيرات وقيم اخلاقية وسلوك اجتماعى .

اما ما يبرر هذا الفصل ويقتضيه فهو الخصوصية التاريخية ، وذاك لان مجتمعات التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعددة ، لا يمكنها ، لاستحالة تطورها في سياق تاريخى غير معاق ومكتمل المراحل بسبب عنصر الامبريالية ، ان تكتسب وعيها التاريخي الا من خارج ممارساتها الاجتماعية . ولا يكون ذلك بالاول الا في اطار النخبة/الجماعة التى تلتزم خط الدفاع عن المصالح العليا « للطبقات الكادحة » ، وتتحرك في اتجاه اقامة سلطة سياسية تضمن شروط كسب ذاك الوعى الايديولوجي الذى تدرك من خلاله تلك الطبقات حقيقتها التاريخية وكذا دورها القيادى في انجاز عملية التغيير و « بناء الاشتراكية » . وفي هذا المجال تشكل « الثورة الثقافية » ، « قانونا من القوانين العامة للثورة الاجتماعية الاشتراكية في كل بلد يعمل على تحقيق هذه الاخيرة » (ص 866) ، فهى الاطار الذى فيه/ومن خلاله يحصل « تغيير البناء الفوقى بما يشتمل عليه من المؤسسات والتنظيمات السياسية والحقوقية والثقافية والعلمية والاخلاقية والجمالية ، وكذلك حل مشكلات التراث القومى وعلاقته بالتراث العالمي على اساس منهجى دقيق وعلى نحو يسهم في تكوين الشخصية الاشتراكية المتكاملة والمبدعة ، والعمل على تكوين « الشعب المثقف» على اشلاء «النخبة/الفئة المثقفة» وذلك من خلال التمكين للجماهير الكادحة من عملية التثقيف الديموقراطى الانتاجى ، اى من خلال جعلها سيدة الموقف عبر اكتشاف قوانين التطور الكونى (...) ووضع ذلك في

سياق التغيير العميق والشامل للحياة الانسانية » (ص 866) ان الثورة الثقافية بهذا المعنى تختزل على مستوى الوعي حقبا من التطور والتشكل التاريخي فتصير بذلك مدخلا ايديولوجيا يقتضيه التغيير الشامل والكلي لبنية اجتماعية وفكرية سائدة وموسومة بالتخلف والعجز وتشكل اساس الاطار الفكري الذي يسوغ اقامة منظومة اجتماعية متميزة بملاقاتها الانتاجية وتتيح في كل جوانبها امكانية التطور والانطلاق الحضاري .

ان اضفاء كل هذه الاهمية على دور « الثورة الثقافية » وفعاليتها وموقعها في عملية التحول الاجتماعي يكشف في خطة العام ابعاد النزعة الارادية القصدية ونظرتها التبسيطية في اختزال الصراع الطبقي وتحويله الى مجرد صراع سياسي ، محدود في آفاقه بحل مسألة السلطة واحكام السيطرة على مؤسسات الدولة واطاراتها ، وهي مهمة موكولة للنخبة المؤطرة كارادة سياسية تعتمد « الفكر الاشتراكي العلمي » في اساسه الفلسفي وتحديداته النظرية وتعي الحقيقة التاريخية والموضوعية لاطار التغيير ومنحاه .

ان تكثيف العمل السياسي وتوسيع ممارسته يسمح بمختلف اشكاله بوضع حد لاستمرار السيادة السياسية في المجتمع لطبقة ، او تحالف طبقي يعيق كل عملية تطوره ، وهو اذ يحقق ذلك ، فانه يوفر الشرط الموضوعي لانجاز « ثورة ثقافية اشتراكية تكشف ابعاد ذلك المجتمع (الاشتراكي) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية ، كما تطرح وتطور بنية الثقافة الجديدة » (ص 956) أي انها تشكل مجالا ايديولوجيا يتم خلاله فهم حقيقة الاطار التاريخي واستيعاب كل القيم التقدمية السابقة ، سواء على مستوى المجتمع او على صعيد تاريخ الانسانية ككل . وبذلك تمكن « الطبقات الاجتماعية الكادحة » من وعي ضرورة الاشتراكية كنظام اجتماعي يحقق التطور في اتجاه تجاوز « التجزئة والتخلف » ويضمن الحرية والعدالة الاجتماعية ، بقدر ما يوفر شرط الاسهام في بناء حضارة المجتمع البشري بكل ابعادها الانسانية .

هكذا يبقى على « الدولة الاشتراكية » بعد تحقيق وجودها السياسي وتاسيس اجهزة واطارات ممارسة سلطتها ان تعمل في مرحلة لاحقة ومن خلال انجاز ثقافي/ايديولوجي على تحقيق صلتها بالمجتمع وتاكيد علاقاتها بالصراعات الاجتماعية وسياق تطورها ، وذلك بالكشف عن مدى تحديدها للمطامح والاهداف التاريخية لطبقة اجتماعية او تحالف طبقي ، ولحقيقة ذاتها كفعالية اجتماعية لها دورها التاريخي المتميز في احداث التغيير وتطوير هياكل المجتمع ومؤسساته ، بما يخدم تحرير طاقاتها واستثمار كل امكانياتها في تحقيق

التقدم والانطلاق الحضاري . اي انها تتشكل كقاعدة اجتماعية تسبغ الشرعية على السيادة او السلطة السياسية التي اضبحت تمارسها باسمها « الدولة الجديدة » . ولا يتم ذلك بكيفية «علمية» وعميقة الا اذا اكتسبت تلك الطبقة او الطبقات الاجتماعية وعيها ذلك في سياق صيرورة التجربة المعرفية للمجتمع ولطارها التاريخي الخاص ، مما يعني ان اي تخطى لاطار البنية الفكرية وكل تجاوز جدلى للموروث الثقافي الايديولوجي السائد في مقوماته المعرفية والروحية ، لا بد وان يتحقق في سياق تأصيل الانتماء لاطار تاريخي متميز بمعالمه الحضارية وخصوصياته الثقافية .

ان اعتماد هذا الفهم والاخذ به في كل تحديداته وابعاده النظرية ، هو الذي جعل (ط.ت.) يؤكد على ضرورة الانطلاق « من تقويم جديد للفكر العربي في مجموع حلقاته عامة والاسلامية منها على نحو خاص تقويما يضعه في سياقه التاريخي والتراثي ويخضعه لمبضع « الاختيار التاريخي التراثي » المنطلق من الوجبات والحاجيات والآفاق الثورية للمرحلة القومية المهيمنة في الوطن العربي بأفقها المستقبلي الناهض » (ص 960) ، وذلك بهدف يكشف عن حقيقة الصلة القائمة بين العناصر التقدمية او المحرضة على التقدم في بنية التراث الفكري العربي من جهة وطبيعة الواقع العربي الراهن ومعطياته من جهة ثانية . ان الاحاطة باسس ذلك الصلة تسمح - حسب اعتقاد (ط.ت.) - ببلورة الصيغة الفكرية والثقافية ، التي تسند عملية التغيير كما تمد « المجتمع الجديد » بالاطار الايديولوجي الذي يسوغ ويبرر كل الاجراءات والممارسات السياسية ، كما يحكم السلوك الاجتماعي بمنظومة من القيم الاخلاقية تتوافق والتجديد او التحول الاجتماعي .

هوامش :

(1) الطيب تيريني : « من التراث الى الثورة » دار دمشق - دار الجليل (بيروت) بدون تاريخ - عند الاشارة الى هذا المرجع سنكتفي فقط بذكر ارقام الصفحات المعتمدة .

(2) عبد الله العروي : « الايديولوجية العربية المعاصرة » ص 211

(3) نفس المرجع : ص 202

(4) GRAMSCI : Gramsci dans le Texte P. 207 Ed. Sociats (1977)

(5) نفس المرجع .

(6) ع. العروي : الايديولوجية العربية المعاصرة ص 206

(7) سهيل القش : في البدء كانت الممانعة ... مقدمة في تاريخ الفكر العربي السياسي ص 37 دار الحداثة (بيروت) . الطبعة الاولى 1980 .

(8) ع. العروي : العرب والفكر التاريخي ص 20

امريكا / الصهيونية ـ العالم العربي والقضية الفليسطينية

محور من اعداد : ادريس السالمي

* قراءة سوسيو تاريخية في تطور الكيان الصهيوني
* عن الترابط الاقتصادي الاسرائيلي الامريكي
* أمريكا ـ العالم العربي ـ فلسطين .

مدخل نظرى لفهم الصهيونية

قراءة سوسيو تاريخية في تطور الكيان الصهيوني

انه لواقع ان الصهيونية والامبريالية (1) تغذى احداهما الاخرى كل واحدة على طريقتها الخاصة والاثنتان نشأتا وتطورتا كمنصر مركزى في ثقافة وسياسة وفكر الغرب الامبريالى وقد نشأتا ليس كظاهرة عرضية لا أخلاقية وغير عادلة ولكنهما كانتا استجابة لارادة سياسية وعملية هدفت السيطرة على شعوب غير اوروبية تحت دعاوى مختلفة . والصراع ضدهما هو صراع حضارى لا يمكن ربحه الا اذا استوعبنا النظام الفكرى المؤسستين عليه واصوله .

1 ـ عن طبيعة وخصائص الايديولوجية الامبريالية

تعود الجذور التاريخية للامبريالية في نشاطها واشكالها الاولى الى بدايات القرن التاسع عشر حين استولت القوى الغربية العظمى على أجزاء كبيرة من الارض بلغت حتى سنة 1918 نسبة 85 ٪ من اراضى المعمور في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية . وخلال تطورها منذ نشأتها حتى الآن ، اتسم السلوك والايديولوجيا الامبريالية بالخصائص المركزية التالية :

تطورت الامبريالية كفلسفة سياسية هدفها التوسع الاقليمي وتشريع هذا التوسع قانونيا . وطيلة هذا التطور تغيرت الاشكال الامبريالية . وأهم فرق بين شكلها الاول وأشكالها اللاحقة هو تلك المنظومة من المعارف الشبه علمية ظاهريا والفعالة التى رافقت نشأتها .

ان تاريخ الامبريالية منذ كانت استعمارا مباشرا وحتى الآن هو الاستعمال المنهجى الى حد الاستغلال للعلوم بما في ذلك تشكيل وتشويه العلوم العصرية . هكذا شكلت الفلسفة ثم العلوم الاقتصادية والجغرفية والاجتماعية والتاريخية دعائم للايديولوجية الاستعمارية الامبريالية .

الم يقل كليمانصو « بان له الحق المشروع واللامحدود في تكوين جيوش ضخمة من السود اذا ما تعرضت فرنسا للهجوم عليها من طرف المانيا ؟

معتبرا بهذا ان الرجل الاسود ليس الا بارود المدافع الفرنسية دفاعا عن الابيض وبامكان وقفة بسيطة على فكرة التقسيم المنهجي للعلوم التي تطورت خلال القرن الماضي (وظهرت بموجبها الانتروبولوجيا ـ التاريخ ثم البيولوجيا والسنيات ..الخ) ، والتي شكلت اساسا للعلم الاوروبي الحديث تتضمن الجزر الامبريالي الايديولوجي.

وأسطع مثل نقدمه على ذلك هو الشكل الذي استعمل به علم التصنيف الذي يقوم على قاعدة تقسيم كل الظواهر الطبيعية الى انواع ونماذج وفصائل وفئات وخصوصيات ، الخ... وينطبق هذا التقسيم في نظره على الانسان كما يبرهن على ذلك داروين من خلال إقراره بوجود خصائص متميزة لدى الانسان الابيض واخرى لدى الانسان الاسود ثم لدى الانسان [illegible] والاحمر . ونفس الشيء يشمل الثقافات والحضارات الانسانية . فهناك ثقافة متحضرة واخرى متخلفة وثقافة متطورة واخرى غير متحضرة ، الخ..

هذه الافكار هي التي بررت بها الامبرياليات المختلفة اعتداءها على الشعوب الاخرى وحرمانها من الاقامة والتحكم الحر في اراضيها ومصائرها ، بل انها بررت بها القضاء على اجناس بكاملها كالهنود الحمر في امريكا .

فالاجناس المسيطر عليها ، يقول كرومويل « يجب ان تحكم ولا يجب ان تترك لنفسها » .

هكذا نجمل الخصائص الامبريالية فيما يلي :

أ ـ التوسع الاقليمي

ب ـ ارادة التحكم في رقاب شعوب اخرى انطلاقا من تبرير «علمي» زائف يعتمد التصنيف متقدم/متأخر... متحضر/غير متحضر ، الخ.

ج ـ «عقلنة» هذه النظريات ومنهجتها وتشريعها ضمن نظريات قانونية : جغرافية ـ جنسية ـ اجتماعية ، الخ... بهدف تغطية ومنح الشرعية للغزو الامبريالي .

هذه اذن هي بعض الخصائص الاساسية للايديولوجية والسلوك الامبريالي كنزعة رجعية عدوانية . فماذا عن خصائص الصهيونية كايديولوجية بالمقارنة مع الامبريالية ؟

2 ـ عن طبيعة وخصائص الايديولوجية الصهيونية

ان القراءة العادية لاهم نصوص الايديولوجية الصهيونية تجعل سماتها الرئيسية تظهر كما يلي :

● تعتبر الصهيونية منذ نشأتها فلسطين ارضا خلاء وبالتالي فان سكانها العرب غير موجودين وفي الحالات الاحسن لا يستحقون الاعتبار لانهم متخلفين .

● « حقوق » اليهود في فلسطين صاغتها الصهيونية كما صاغت الامبريالية «العلوم» التي بررت بها عدوانها على الشعوب واحتقارها للاخرين .. فمن « شعب الله المختار » المحدد ميتافيزيقيا الى تفوق «الثقافة اليودية ونورها الحضاري » الى التمييز بين عربي ويهودي .. الخ ، يلعب « العلم » دور الايديولوجية في النشاط الصهيوني . فمفهوم ارض بدون شعب يقابل نظرية وتسلاك حول الاراضي الخالية من السكان ومفهوم « العمل اليهودي » يقابل اطروحات منوستون حول « ضرورة الحفاظ على نقاوة الهياكل الاوروبية في المستعمرات » ، ومفهوم « الحق الطبيعي لليهود للعودة لفلسطين » يقابله « الحق للمعمرين الاوروبيين » في اراضي المستعمرات و « تمايز العرق اليهودي » يقابله « تمايز العرق الجرماني » لدى الاستعمار الالماني ، الخ..

وهكذا يظهر بوضوح ان الصهيونية ليست الا استنساخا كلوريكاتوريا للظاهرة الامبريالية . وكالايديولوجية الامبريالية والصهيونية انصاغت نظاما فكريا سلوكيا متكاملا يحدد كل شيء في المجتمع ، من الخيارات العمومية الى الاجتماعية الى مسلكية الفرد اتجاه الآخر . وحين نتكلم عن الصهيونية او الامبريالية فاننا نتكلم عن وجهين لعملية واحدة .

وللمزيد من تدقيق هذا الطرح سنحاول قراءة التاريخ الصهيوني قصد فهم اصوله وتطوره كظاهرة عدوانية .

لقد اكدت الصهيونية انها حركة سياسية وايديولوجية نجحت في التكيف باستمرار بشكل مكنها دائما من الاحراز على دعم امبريالي لمجموع استراتيجياتها وحققتها في مشروع الكيان الصهيوني الاسرائيلي . فمنذ ظهور الصهيونية في بداية القرن الماضي وحتى الان نهجت الامبريالية استراتيجيتين رئيسيتين :

● استراتيجية الاستعمار المباشر الاستيطاني الذي مارسته القوى الامبريالية العظمى الاوروبية وبدات تنتهي بعد الحرب العالمية الثانية . وضمن هذا النوع جاءت الظاهرة الصهيونية التقليدية كعملية استعمار واستيطان ضد الشعب الفلسطيني وارضه.

● ثم استراتيجية الهيمنة والاستعمار الغير المباشر التي مارستها خاصة الامبريالية الامريكية كقوة عظمى وضمنها تندرج الصهيونية الحديثة التي تجسدت في الكيان الصهيوني كدولة تلعب دورا اساسيا لصالح الغرب في المنطقة العربية .

وتتميز كل استراتيجية من الاستراتيجيتين عبر الاسلوب الرئيسي الذي تعتمده في تطبيق نفسها لضمان استمرار السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية على الدول المسيطر عليها . فالاستعمار الاستيطاني اعتمد على احتلال اراض خارج المركز وبسط سلطته المباشرة عليها . اما استعمار الهيمنة الغير مباشر فقد اعتمد اسلوب الدولة الدركية في المنطقة اى الاعتماد على اقوى الحلفاء في المنطقة وتدجيجه بالسلاح لينوب عنه في التدخل المباشر وقد تتدخل الامبريالية عسكريا في حالة وجود خطر يتهدده.

خلال تطورها واجهت الصهيونية تحولات الاستراتيجية الامبريالية وتكيفت معها كاشفة عن ارتباط عميق بين الاثنتين . كيف ذلك ؟

في عملية تطورها ارتكزت الصهيونية كايديولوجية وممارسة على عنصرين هامين : تفسير التاريخ اليهودي اعتبارا من منطقتها .. ثم تبرير وتشريع الممارسات الصهيونية .. وفيما يتعلق بالشق الاول ، اسست الصهيونية حركتها اعتمادا على مبادىء ثلاثة رئيسية :

ا – وحدة الشعب اليهودي في مصيره (كشعب لدى البعض ، امة لدى ثان ، ثم جنسا لدى آخرين).

ب – وحدانية هذا الشعب ؟ (الامة ؟ – او الجنس.. ؟) اليهودي اينما تواجد امام المحن التي تعرض ويتعرض لها . وحدانية ثقافية – حضارية – قيمية – سلوكية . من هذه الوحدانية تتشكل الشخصية اليهودية التي تميزت عن الآخرين حتى في حالة اندماجها داخل مجتمعات اخرى . وهذه الوحدانية في الهوية هي التي تستجلب باستمرار اللاسامية .

ج – مبدأ الاستمرارية في الوحدة والوحدانية والحضارة . وهذه الاستمرارية يفترض ان تحصن نفسها في « وطن قومي » هو الذي أسس بفلسطين الذي اقامت بها « الامة اليهودية » للمرة الاولى وتجسد العودة اليه حلم جميع اليهود .

وانطلاقا من هذه المبادىء وهذا التحديد يكون الموقف الصهيوني بالنتيجة :

● عودة اليهود لفلسطين وخلق دولة هذا الشعب ؟ (الامة ؟ الجنس؟) حق طبيعي ما دامت تتوفر على وجود العناصر الثلاثة السابقة التي تجمع كل افراده (فكل امة تتوفر على تلك العناصر لا بد لها من دولة . والدولة اليهودية هي فلسطين التي اجلوا عنها من طرف اللاساميين : قدامى وجدد).

● خلق هذه الدولة هو الحل الوحيد لمعضلة جميع اليهود الذين يعانون من اللاسامية اينما حلوا نظرا لتوفرهم على تلك العناصر واخرى .

● العودة لا تطرح اى مشكل ما دامت فلسطين ارضا بدون سكان فلم

لا تمنح لشعب مضطهد بدون ارض؟ فالفلسطينيون ليسوا امة ولا شعبا وانما مجموعة من القبائل البربرية غير متحضرة .

هذه هي اعمدة التدليل الصهيوني على اقتلاع الشعب الفلسطيني .

من ايـن اتت هذه الافكار ؟ ما هو الواقع الذي افرزها ؟ وما هي الاهـداف التي تخدمها ؟ ذلك ما تفسره العلاقة بين الامبريالية والحركة الصهيونيـة عند النشأة .

ان اول ما يصادفنا ونحن بصدد بحث هذه العلاقة هو التشابه المطلق بيـن الادلـة والمبـررات التي تعتمدها الايديولوجيـة الصهيونيـة وبيـن المبررات الايديولوجية للامبريالية . فالبرجوازية الاوروبية التي تطورت الى امبريالية استعمارية في القرن التاسع عشر كانت تعتمد نفس المبادئ من اجل تبرير استعمارها لشعوب اخرى وتعبئة الشعوب الاوروبيـة لقبول غزو تلك الشعوب ، هكذا فان مبدإ وحدة التجمعات الانسانية داخل وطـن قومي يشكل احد المبادئ التي اعتمدتها البرجوازية الامبريالية عند نشاتها (سواء البرجوازية الفرنسية عند اندلاع الثورة الفرنسية او الانـجليزية او الالمانية ...) وهذا المبدأ شكل الاساس لكل الايديولوجية القومية المتعلقـة بوجود قومية واحدة داخل وطن قومي واحد .. هذه الايديولوجية التي قـد تصل الى حد الاحساس بالتفوق العرقي (كما حدث بالنسبة للنازية والفاشية) خـاصة اتجاه الشعوب المستعمرة . وبالموازاة مع مبدأ الوحدة القومية في اطار الوطن القومي تركز ايضا مبدأ وحدانية القومية في التميز عن القوميات والتجمعات البشرية الاخرى والواحدانية هذه تتجسد حسب مـبدئها في اشتراك عناصر القومية والتجمع البشري المعني في مقومات متعددة لا توجد لدى الاخرين . بعد هذا ياتي مبدا الاستمرارية في الوحدة والوحدانية المبدعتان باستمرار لعناصر حضارية تميز القومية عن القوميات الاخـري وتطبعها بطابعها . هكذا ، فالقوميات الاوروبية تشترك في الاطروحة التالية تفسيرا لمبدا الاستمرارية : شكت القرون الوسطى في اوروبا قطيعة مع العصور القديمة ذات الامجاد الحضاروية .. ولقد جاءت «النهضة» منذ القرن السادس عشر لكـي تبعث تلك الامـجـاد الحضارية التي سادت عصور الاغريـق والروم عائدة بذلك الى الجوهر المستمر في الحضارات الاوروبيـة . كل امة تحاول ضمان حاضرها من خلال عودة الى الماضي .

اذا كان هذا الطرح مبررا في اطار التطور التاريخي لكل امة ، فانـه يفتقد الشرعية القومية حالما يصبح ايديولوجية امبريالية لاستعمار شعوب اخرى تحت ادعاء انها دونية وغير متحضرة .

واخيرا يأتـي مبدإ رابع ارتكزت عليه البرجوازية الامبـرالية خلال توسعها انه « الحق الطبيعي » الذي تمنحه لها صفة « التحضر » لاحتـلال اراضـي الغيـر واستعبادهـا .

هكـذا تكون الخلاصات الاولى من خلال ملاحظـتـنـا لخصائـص الايديولوجيتين الامبريالية والصهيونية ان الفرق بينهما منعدم الا في مسالة سنتعرض لها في حينها وانهـا تؤكد ما اسلفناه سابـقـا عن ان الثانيـة ليسـت الا استنساخا للاولـى .

لماذا كان هذا الاستنساخ ؟

3 ـ عن القيادة الاجتماعية المشتركة للامبريالية والصهيونية

لقد اجاب العديد من الباحثين الماركسيين عن السؤال الاعلى عبر تبيان القاعدة الاجتماعية/الاقتصادية التي افرزت الايديولوجية الصهيونيه وهؤلاء اثبتوا في دراساتهم بان الايديولوجية الصهيونية ظهرت ضمن مثقفين ينتمون للبرجوازية الصغرى والمتوسطة اليهودية . غير انهم ارتبطوا اشد الارتباط بالدوائر البرجوازية المالية والصناعية اليهودية الكبيرة في اوروبا .
واذا كانت الصهيونية قد استطاعت ان تسيطر على قسم كبير جدا من اليهود المشارقة الفقراء انطلاقا من عملية تزييف وعيهم ومن تزامن ظهورها مع فترات الاضطهاد الاوروبـي لليهود وبالتالـي تقديمها لهم حلا عمليـا منقذا من ذلك الاضطهاد في « الوطن القومي اليهودي » ، فانها كمشروع متكامل تمت صياغته استجابة لطموحات واعتمادا على قدرات البرجوازيـة اليهودية الكبرى التي بلغت درجة من المراكمة اصبحت معها مسألة التوسع خارج حدود المجتمعات التي اندمجت بها مسألة ضرورية جدا ويمكن «للوطن القومي» ان يكون تجمعا موجها نحو بقاع اخرى من الارض .

ويقـول مكسيـم رودنسون ، بهـذا الصدد :

« يمكن ان نقول بان فيالق وجنود الصيونية تشكلت من اليهود الفقراء الذين اضطهدوا في أوروبا الشرقية والذين لم يستوعبهم الهياكل الجماعية هناك... اما القيادة الصهيونية فقد نبعت من مثقفين ينتمون للطبقـات الوسطى بحثوا «(ووجدوا نضيفها من عندنا)» عن دعم لـهـم في الدوائر البرجوازية اليهودية في **اوروبا الغربية »**

يتضح بعد هذا اذن ، السبب المباشر للعلاقة والترابط المتينين بيـن الايديولوجية الصهيونية والايديولوجية الامبريالية . **انهما نابعتان مـن نفس الفئات الاجتماعية ، وتجسدان مشروعا لقاعدة اجتماعـيـة واحدة . انهـا البرجاوزية الاوروبية الكبرى في الحالة الامبريالـيـة والبرجوازيـة اليهـوديـة الـكـبـرى (2) في حالة المشروع الصهيوني** : فاذا كان المشروع الامبريالـي هو نتيجة منطقية لتوسع البرجاوزية الاوروبية النامية التي اصطدمت بحواجز ضيق السوق واخرى فلجأت الى رفع تلك الحواجز عبر استعمار الاخرين ، فان المشروع الصهيوني بدوره هو نتيجة لتوسع برجوازية يهودية اوروبية ارتطمت بحواجز من نوع آخر من بينها مزاحمة البرجوازية

الاوروبية الحذرة دائما مع اليهود ، وعدم امكانية تحقيق الاستمرار في التوسع انطلاقا من قاعدة انطلاق (متروبول). واخيرا حلمها في تحقيق هذا الميتروبول في « الوطن القومي » ، وهنا يكمن الفرق بين البرجوازية الغربية والبرجوازية اليهودية والذى يفسر المسار الذى آلت اليه الصهيونية في النهاية « كتابعة متميزة » للامبريالية الغربية .

فمن حيث انطلقت البرجوازيات الغربية من وطن قومي مؤسس للتوسع وتحقق المشروع الامبريالي في أطراف العالم ، فان البرجوازية اليهودية ارادت الانطلاق من أطراف العالم لتبني وطنا قوميا . بصيغة اخرى توج المشروع الامبريالي توسعا ذاتيا لبرجوازية داخل قومية محددة نمت وترعرعت في اطار اقليمى واحد (البرجوازية الفرنسية في فرنسا ، الانجليزية في انجلترا... الخ) اعتمادا على قوتها الذاتية وقوة مجتمعها الذى انطلقت منه نحو الخارج ، فان البرجوازية اليهودية الكبرى ذات المشروع الصهيونى لم تكن تتوفر على مركز التجمع ذلك ولا القوة الذاتية التى يوفرها ذلك المجتمع لتحقيق مطامحها .. كان لا بد اذن ان يتماشى ويتداخل المشروع الصهيونى مع المشروع الامبريالي الذي وفر له امكانية النمو والتحقيق انطلاقا من تزامن وتداخل مصالحهما .

ما كان ولن يكون بامكان المشروع الصهيونى ان يتحقق اعتمادا على قوته الذاتية لوحدها فلا بد ان يعتمد على قوة امبريالية تساعده على توفير شروط التحقيق والاستمرار ، هكذا :

- نشأت فكرة الوطن القومي ضمن نشوء وتطور القومية .
- تزامن تحقيق الوطن القومي مع القوة البريطانية وتجاوب مع استراتيجيتها فلعبت دورا كبيرا في تحقيقه .
- تزامن نشوء اسرائيل كدولة ونموها مع نمو الدور الامبريالي الامريكى بعد الحرب العالمية الثانية وتجاوب وجودها في الشرق الاوسط مع مصالح الامريكيين فاصبحت ربيبتهم .

من خلال هذه القراءة السوسيو تاريخية للظاهرة الصهيونية يمكننا تسجيل الخلاصات المركزية التالية :

1) بين الظاهرة الامبريالية كايديولوجية وممارسة وبين الظاهرة الصهيونية كايديولوجية وممارسة **ترابط جدلى باعتبارات الواحدة منهما ليست الا وجها آخر للاخرى**

2) هذا الترابط مؤسس على تطور اجتماعى تاريخى **لقيادة اجتماعية طبقية واحدة** هى البرجوازية الامبريالية الاوروبية عامة بالنسبة للظاهرة الامبريالية ، والبرجوازية اليهودية الاستعمارية بالنسبة للظاهرة الصهيونية .

3) ومن حيث انطلقت الظاهرة الامبريالية تتويجا لتطور ونمو وتوسع برجوازية قومية محددة داخل اطار جغرافي تاريخي ونحو الخارج لبسط هيمنتها واستعمارها لشعوب اخرى .. فان الظاهرة الصهيونية بعكس الاولى انطلقت مشروعا لبرجوازية يهودية مشتتة تريد ان تحل مشاكل عديدة عبر تاسيس وطن قومي على امتداد جغرافي (اوغندا - انغولا - غرب ليبيا - تكساس - مكسيكو - كندا - استراليا - واخيرا فلسطين) وهنا يكمن الفرق الجوهري بين الاثنتين : **هذا الفرق جعل الاولى تحقق مشروعها عبر مجهود ذاتي ، بينما الثانية لم تستطع تحقيق مشروعها الا اعتمادا على الاولى .**

4) المشروع الصهيوني الذي تحقق اذن اعتمادا على الامبريالية (عامل خارجي) كعنصر هام في تشكله **لا يمكن ان يستمر الا باستمرار ذلك الدعم** ، والى حد الآن اكد التاريخ الاسرائيلي هذه الخلاصة من خلال :

- دور الوكيل الدائم للغرب الامبريالي في المنطقة الذي تلعبه إسرائيل .
- الهياكل الاقتصادية الاسرائيلية التبعية (مهما بدت قوتها الراهنة) للالية الاقتصادية الغربية .

والآن ، وبعد مرور قرابة قرن على النشوء الصهيوني واكثر من ربع قرن على قيام الكيان الصهيوني فوق الامتداد الفلسطيني ، ماذا عن المستقبل ، هل بامكان المشروع الصهيوني الانفصال عن الظاهرة الامبريالية ؟ واذا فعل ، هل بامكانه الاستمرار ؟

4 - عن واقع ومستقبل الكيان الصيوني

عندما قال الصهاينة الاوائل بضرورة الاعتماد على القوى المطلقة لتحقيق الوطن اليهودي (موسيس هيبس - هرتزل وغيرهم) ، كانوا يختصرون في ذلك الاعتماد كل العوامل التي تطرقنا اليها سابقا عن الارتباط العضوي بين المصالح الصهيونية ومصالح تلك القوى ويرسمون بذلك الحدود المتواضعة للقوى الذاتية الصهيونية لتحقيق مشروعها . هذه القوة الذاتية لم تتطور الا بتطور القوة الداعمة التي هي الامبريالية . ان هذه المسالة تفضي الى مسالة تالية : **المصير المشترك للامبريالية والصهيونية** . فما دامت الاولى موجودة فان الثانية ستستمر ايضا . لكن المصير المحتوم للامبريالية على يد الشعوب المضطهدة بعد يقظتها سيكون هو نفس مصير الصهيونية) . وهو لن يكون في النهاية سوى الانفجار باعتبار طبيعتهما الرجعية العدوانية اللاتاريخية المنافية لتطور الانسانية . يبدو هذا في الواقع الراهن حلم يقظة.. ومع ذلك فان هذا لا ينفي مصيرهما المحتوم كحركتين رجعيتين . وحتى لا يبقى طرحنا تبسيطيا ، فاننا سنحاول بايجاز اظهار **العوامل التي يتاسس عليها من وجهة نظرنا .**

1 ـ المشروع الصهيوني مشروع استيطاني استعماري :

عندما تعرضنا لبعض خصائص الايديولوجية الصهيونية واسسها حاولنا ابراز طبيعتها الاستعمارية وسنحاول تاكيد ذلك من خلال ابراز بعض الممارسات الاستعمارية للكيان الصهيوني كتجسيد لذلك المشروع في مكان آخر تطبيقي من هذا المحور . غير ان هذا لن يمنعنا من تاكيد بعض العناصر التي تخدم خلاصتنا بصدد واقع ومستقبل الكيان الصهيوني .

أ ـ قامت اسرائيل ككيان على انقاض كيان آخر وعبر مسيرة اقتلاع الشعب الفلسطيني) هذا الواقع لا زال مستمرا لحد الآن ، فالرقعة الجغرافية الفلسطينية يتنازعها كيانان . كيان فلسطيني مقتلع وكيان اسرائيلي قائم . يعتمد الاول على تواجد تاريخي قديم استمر قرونا زمنية اكسبته الشرعية التاريخية التي هي العنصر الاساسي في تشكل واستمرار اي شعب .

اما الكيان الثاني فيعتمد على الواقع كتكريس لموازين القوى خلال هيمنته الامبريالية . شتات يهودي حاول من خلال الايديولوجية الصهيونية تشكيل وطن قومي على انقاض سكان الوطن الاصليين ومن خلال عملية استيطان/طرد رافقت ولا زالت ترافق هذا الكيان . ورغم مرور ربع قرن على طرد الشعب الفلسطيني وقيام الكيان الصهيوني وتقويته فان الشعب الفلسطيني لا زال قائما ينازع اسرائيل في ارضه بشتى الاساليب ويتصاعد نضاله . ونضاله هذا يصب في اتجاه تقدم التاريخ باعتباره نضالا دفاعيا شرعيا .

واذا كان المشروع الصهيوني قد استمر بفضل العسكرتارية للصهيونية والدعم الامبريالي خلال العشرين سنة الماضية ، فان عملية انحداره قد بدات بالضبط منذ خروجه من حيز الايديولوجيا الى حيز التطبيق .

ب ـ عندما بدات الامبرياليات في الانحدار بسبب هبات الشعوب المضطهدة صارت تنكفىء نحو منطلقها الاول : وطنها القومي (الميتروبول) الذي انطلقت منه ، عادت اليه لتعيد ترتيب استراتيجيتها مع الواقع الجديد في محاولات تجديد شبابها . وقد استطاعت فعلا ان تحتفظ بخيوط متعددة مشدودة اليها عبر انحاء العالم انطلاقا من الميتروبول من خلال صيغة الاستعمار الجديد .

اما الصهيونية فانها لم تنطلق من اي وطن فعلي ... بل هي ارادت خلق وطن قومي ، على حساب سكانه الاصليين وانطلاقا من ايديولوجية .

ج ـ وكاية ايديولوجية مهما طال امد زيفها لا بد ان تنكشف عبر ارتطامها بالواقع الملموس . هكذا بدات تنفرز كتناقضات لم تستطع ان تخفي نفسها اكثر من اللازم .

● لم تستطع اسرائيل ان تحقق مجتمعا فعليا عاديا ووطنا قوميا لليهود

فمن جهة لا زال الشتات اليهودي يتجاوز بكثير عدد اليهود المقيمين باسرائيل، بل ان ظاهرة الهجرة المضادة تنمو سنة بعد سنة . وحسب بعض الاحصائيات فان عدد اليهود الامريكيين الذين هاجروا من اسرائيل حتى الآن تتجاوز ثلاثمائة الف .

● لم يستطع الكيان الصهيوني ان **يتحقق مشروعا اقتصاديا ذاتيا مستقلا يوفر المقومات الذاتية للاستمرار** . فمهما قيل عن « المعجزة » الاسرائيلية ومهما لوحظ من تقدمها بالمقارنة مع المحيط الدائر بها ، فان الاسس التي يرتكز عليها الاقتصاد الاسرائيلي اسس تبعية مرتبطة بالامبريالية . (اسرائيل مرتبطة بالشتات اليهودى واستمرار دعمه .

● لم تستطع اسرائيل توفير **الحد دالادنى من الانسجام الاجتماعي الذى يتطلبه استمرار كيان قومي** . فالتناقض بين اشكناز وسفارديم ...والتناقضات بين الكتل بداخل كل فصيل منهما .. والتناقضات بين عرب ويهود الخ ، دلائل على اصطناعية الكيان .

● لم تستطع اسرائيل ان تتشكل كيانا حضاريا ثقافيا اصيلا سواء على المستوى الذاتي او على مستوى الانسانية يفرض مكانا له كاسهام حضارى ثقافي تراثي وسط الانسانية . فانعدام التناغم بين لغاتها (مثلا اليادیش و واللادينو) (3) وفشل محاولاتها في احياء العبرية لغويا ولجوئها الى سرقة التراث الفلسطيني ونسبته اليها امثلة متعددة على سطحية الثقافة « الاسرائيلية » وانعدام امكانية اسهامها الحضارى على مستوى الانسانية .

هذه بعض المؤشرات الذاتية داخل الكيان الصهيوني الذى تجعل مسالة زواله ككيان صهيوني قناعة راسخة لدينا .

ولا بد ان نشير باختصار الى بعض العوامل الخارجية التى في نظرنا تدفع في نفس الاتجاه .

1 ـ عامل **وجود الشعب الفلسطيني** ونضاله المتصاعد واستمرارية هذا النضال واسهامه في فضح ثم تدمير الكيان الصهيوني .

2 ـ **عامل اندحار الامبريالية** والتناقض المستمر في امكانات دعمها للكيان الصهيوني (على المدى البعيد) باعتبار زوال ضرورة خدماته للامبريالية في المنطقة .. نظرا ليقظة الشعوب وعوامل اخرى . فالدعم الامبريالى ضرورى لوجود الكيان وانعدامه سيساعد على رسم الحدود الفعلية للصهيونية .

3 ـ عامل الاتجاه التقدمي للتاريخ . ان هذا الاتجاه يرفض النزعات العدوانية ويعمل باستمرار على ارساء الشرعية التاريخية التقدمية . هكذا بلغت النازية قمة القوة العدوانية لكنها اندحرت في النهاية لتبقى

تلك الشرعية . ولان اسرائيل كيان انبنى على اساس اقتلاع شعب آخر وهضم حقوقه ، ولانها تطورت كيانا عنصريا وكيلا لصالح الامبريالية القوة الاكثر رجعية ، فانها لا بد الى زوال ليستكمل التاريخ تقدمه الحضاري

نصل اذن الى الخلاصة المنطقية والنهائية **الكيان الصهيوني الى زوال** فالطبيعة الصهيونية والعوامل الخارجة المحيطة بها تدفع بهذا الاتجاه كيف سيحدث هذا الزوال ؟ ما هو الشكل الملموس الذي سيتخذه انحدار الكيان الصهيوني ؟ هل ستنمحي اسرائيل ذات يوم من خريطة دول الشرق الاوسط ام كيف ؟ ...

سنحاول الإجابة انطلاقا من إستعراض بعض الظواهر التي ارتبطت بقيام الكيان الصهيوني وتطوره .

لقد اوضحنا في مجال سابق من هذه الدراسة ان قيام الكيان إعتمد ثلاثة عناصر مركزية تداخلت فيما بينها :

الايديولوجية الصهيونية كتعبير طبقي للبرجوازية اليهودية الكبيرة في أوروبا ، الدعم الامبريالي ثم قرون الاضطهاد التي عانت منها الجماهير اليهودية خاصة في اوروبا .

وبالرغم من طبيعته الاستعمارية العنصرية استطاع المشروع الصهيوني ان يحقق وان يستجلب خلال السنوات العشرين الاولى لقيامه وبفعل العديد من العوامل تبدا بالدعاية الصهيونية الكثيفة وتمر بالاغراءات المادية التي يوفرها لمن يرغب في الهجرة اليه دون ان تنتهي تلك العوامل بمساهمة الامبريالية ، استطاع الكيان ان يجلب عددا لا باس به من اليهود لفلسطين. وهؤلاء قد اقاموا بها لفترة طويلة وتناسلوا فاصبحوا اكثر ارتباطا بالارض الفلسطينية من الشتات اليهودي . كما ان جيلا او جيلين بكامليهما من اليهود الذين ازدادوا بها لا يعرف مكانا آخر غيرها ومن ثمة فقد اصبحوا واقعا سوسيو تاريخيا اقتصاديا لا يمكن نفيه قائما بالمنطقة وسيكون من البلاهة تصور انقراضهم او جلائهم عن فلسطين ذات يوم . والنتيجة ان اى حل للمسالة الفلسطينية لا بد ان يأخذه بعين الاعتبار . من هذا المنطلق تنتفي لدينا امكانية انمحاء اسرائيل من الخريطة الجغرافية والسياسية للشرق الاوسط كشكل لزوال الكيان الصهيوني .

وبالموازاة مع هذه الظاهرة (رسوخ اسرائيل كواقع سوسيو تاريخي) انفرزت في اسرائيل تناقضات عديدة لا زالت لم تتخذ شكلها النهائي الحاد بين المشروع الصهيوني ككيان عدواني عنصري طبقي (لصالح الفئات اليهودية البرجوازية المرتبطة بالغرب من اليهود الاسرائيليين) ، وبين العديد من الفئات اليهودية التي استوعبها المشروع الصهيوني من منطلقاتها الخاصة المتميزة الغير صهيونية . وهذه المسألة ستلعب دورا هاما في بلورة

مشروع اسرائيلي يتنامى مع المشروع الصهيوني ويبدو الاكثر اقترابا منه للوعي التاريخي الشرعني . وقد ظهرت مؤشرات في هذا الاتجاه في السنوات الاخيرة باسرائيل حيث يتنامى فيها يوما بعد يوم الاتجاه الديمقراطي المناوىء للصهيونية .

في مقابله هذا الواقع هناك واقع نضال الجماهير العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني ضد اسرائيل الصهيونية . وانطلاقا من الموازين الراهنة للقوى والمستقبلية على المدى المتوسط ، فان امكانية القضاء على هذا الواقع السوسيو تاريخي نهائيا مستحيلة حتى لو اراد العرب الفلسطينيون ذلك ، **ان التاريخ لا يعود الى الخلف ، وبالتالي فان عودة الى فلسطين بحالها قبل بدايات هذا القرن مستحيلة .** والشعب الفلسطيني وطليعته م.ت.ف. يعيان هذه المسألة بذكاء ويعملون في اتجاه تعايش مشروط معه . والشرط الاساسي الذي يفترضون تحقيقه هو تحريره من نزعاته الرجعية اللا تاريخية العدوانية : الصهيونية .

هكذا نستنشق ملامح شكل زوال اسرائيل : ازالة الصهيونية وتعايش الواقع السوسيو تاريخي الناشىء عن قيام كيان صهيوني من خلال تصحيحه داخليا وخارجيا . داخليا بازالة صهينته وخارجيا باعادة الشرعية الى نصابها عبر عودة الشعب الفلسطيني الى ارضه وتعايش الكل في اطار فلسطين الديمقراطية التي ستحل محل اسرائيل الصهيونية ان هذا في نظرنا هو الحل الحتمي من منطلق التاريخ للمسألة اليهودية والفلسطينية على ارض فلسطين ، وما عداه فلن يكون الا واقعا استثنائيا تفرضه موازين قوى استثنائية راهنة . واستمرار اسرائيل كيانا صهيونيا في قلب الوطن العربي ووسط واقع تختزل تصويره في أكثر من مائة مليون عربي وقوة اقتصادية وسياسية هائلة (رغم انها مقومة آنيا) شيء مستحيل . هذا الاستمرار الراهن ناتج عن العوامل العديدة التي اشرنا اليها سابقا . لكن بمقابل هذا فتصور قيام الجماهير العربية والفلسطينية من خلال قلب الموازين لصالحها بطرد ملايين اليهود واعادة فعل الجريمة الصهيونية من خلال قتلهم وتشريدهم ونفيهم مسألة لا تبدو واردة ولا باستطاعتها (حتى لو ارادت ممارستها) . من ثمة فان التعايش مسألة مطروحة في جدول اعمال الاطراف المعنية بحل المسالة اليهودية (ضدا على المنطق الصهيوني) والمسالة الفلسطينية .

وكما ان استمرار اسرائيل الصهيونية مستحيل في الافق التاريخي ، فان مسالة وجود اسرائيل صهيونية بشكل دائم الى جانب دولة فلسطينية تتعايش معها مستحيلة ايضا . اذا كان بامكان الدولة الفلسطينية ان تقوم وتستمر الى جانب اسرائيل فالمسالة تبدو طبيعية بالنظر الى

الامتداد العربـي المحيط بها والتي هي جزء منه وبامكانه أن يوفر لهـا امكـانيـة الاسـتـمـرار .

اما تلك الاسرائيل فلا يمكن ان تستمر لانها ستكون فقط صيغة مكيفة لاستمرارية الاسس التـي انبنت عليها الصهيونية في البداية كوجه آخر لامبريالية ووكيل له في المنطقة لان ذلك يعتبر اساسا لوجودها ، وما عدام . رض تعايشا مع العرب ليس من منطلق الهيمنة والاستغلال ولكن من منطلق حضاري وهذا ما سيؤدي في النهاية الى صيغة الدولة الديمقراطيـة التكاملية كـحـل تـاريـخـانـي .

5 ـ كلمة عن الدولة الفلسطينية المرحلية وفلسطين الديمقراطية

الواقع العربـي المتردي الراهن والواقع الصهيونـي المتفوق يجعلان من شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانيـة ميتافيزيقـا تثيـر الـدهـشـة .

المسألة لدينا ليست كذلك ما دمنا نرى المسألة في عمـق الافـق التاريخي ، من هنا فان الجدل القائم حول المسألة الفلسطينية خاصة بعد حصار بيروت يكتسـي خطورة كبيرة بالنظر الى تأثيراته المستقبلية في توجه النضال العربـي التحرري ويجب الوعي بهذه الخطورة .

من وجهة نظرنا ، هناك خياران استراتيجيان لحل المسألة الفلسطينية لا ثالث لهما (نقول استراتيجيا) :

- الدولة الفلسطينية القائمة الى جانب اسرائيل
- فلسطين الديمقراطية على انقاض اسرائيل الصهيونية .

وبالنظر الى اختلال موازين القـوى الراهـنـة ضد الـعـرب عامة والفلسطينيين خاصة من اوجه متعددة فان الخيارين يتضمنان امكانية الانحراف والوهم باتجاهين الارداوية او الاستسلام .

الاتجاه الارادوي الاول يرتبط بشعار فلسطين الديمقراطية في وقت لا تبدو ملامح الوصول تكتيكيا وفي ظل موازين قوى مختلفة يصعب فيها تصور تحقيقه قريبـا .

الاتجاه الثاني الاستسلامي قد يرتبط بشعار الدولة والسلطة الوطنية الفلسطينية مقابل الاعتراف بالكيان الصهيوني والتعايش معه.

وخطورة الاتجاه الاستسلامي اكبر راهنا باعتباره يستمد الشرعية من الخلل الواقع في ميزان القوى ضد القضية العربية . هذا الخلل هـو اختلال داخلي في صالح المجتمعات العربية لصالح الطبقات الرجعية (التي تلتقي مع الكيان الصهيوني في الارتباط الوثيق بالامبريالية) ضدا على مصالح الجماهير والشعوب العربية . وهو اختلال خارجـي لصالح الامبريالية والكيان الصهيونـي كآلة عسكرية قوية ، والاختلال الداخلي

المذكور يؤهل الرجعية العربية (كما هو واضح الآن) لتتصدر الاحداث وتحاول من جديد احتواء المشكل الفلسطيني لصالح فرض تصورها للحل الذي لن يكون بالضرورة (انطلاقا من طبيعتها ومصالحها) الا ضررا بالقضية . أما الاختلال الخارجي فهو يصلح الارضية الاساس والبنية التحتية التي تشكل العمود الفقرى لتبريرات الدور الرجعي واحتوائه للقضية . وهنا تكمن خطورة المسألة التى نقدرها أكثر من الخطر الاوادوى

اما هذا الخطر الاخير (الارادوى) فيكمن في امكانية التهويل راهنا من الطاقات الذاتية العربية والمراهنة عليها اكثر من اللازم ومن ثمة تعريض القضية للمزيد من الانتكاسات بحكم عجز الواقع العربى الراهن ، كما انه يطمس باستمرار امكانية التفكير في الخطط والشعارات التاكتيكية للوصول الى فلسطين الديمقراطية . غير ان هذين الخطرين يمكن تجاوزهما عبر دمج استراتيجي للشعارين ، ذلك يعنى النضال باستمرار تحت شعار فلسطين الديمقراطية في اتجاه تحقيق القاعدة المركزية الاساسية لانطلاقها في الوقت الراهن فوق اى جزء من فلسطين يمكن بناء السلطة الوطنية الفلسطينية والدولة كقاعدة خلفية لفلسطين الديمقراطية ، وفي نفس الوقت طرح شعار الدولة كحل مرحلي في اتجاه فلسطين الديمقراطية .

ومهما قيل وظهر ، فمن وجهة نظرنا ان م.ت.ف. كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى قد اظهرت بان نضالها يسير في هذا الاتجاه. وان شعار الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع موضوع بهذا الصدد

عن الترابط الاقتصادى الاسرائيلى الامريكى

ليس صحيحا ان ندعى بان الراسمال الصهيونى يهيمن على الاقتصاد الامريكى ، كما ليس صحيحا ان ننتقص من اهمية ذلك الراسمال في هذا الاقتصاد . ان المعطيات المتوفرة من خلال الدراسات الكثيرة التى انجزت في هذا الموضوع تؤكد بانه رغم لا هيمنته ، فان الراسمال الصهيونى الامريكى يحتل موقعا هاما يمكنه من التاثير بفعالية في مجرى الامور الامريكية . لكن قبل ان نعطى بعض الادلة الملموسة على قوة الراسمال الصهيونى الامريكى لا بد من اشارة الى الملاحظة التالية :

في تحديدنا لقوة وتاثير وفعالية الراسمال الصهيوني الامريكي لا ننطلق من المفهوم البورجوازى المتداول عموما تحت تسمية اللوبى الصيونى . اننا لا نعتبر البورجوازية الصهيونية جماعة اقتصادية/سياسية خاصة داخل المجتمع والدولة الامريكية لها اطارها وميكانيزماتها الخاصة . اننا نعتبرها جزء لا يتجز من الراسمالية الامريكية العامة تنطلق بسياستها،

نشاطها انطلاقا من مصالح الامبريالية عامة وليس الكيان الصهيوني . واذا كانت تنشط بفعالية لصالح الكيان الصهيوني فان ذلك يدخل ضمن الاستراتيجية العامة للامبريالية وليس العكس بعد الملاحظة تعود لتثبت بعض الحقائق عن الراسمال الصهيوني الامريكي .

تعتبر الكتلة الصهيونية الراسمالية ثالث كتلة من حيث الاهمية ضمن الكتل الراسمالية الامريكية . وتتشكل هذه الكتلة اساسا من بنوك الاستثمار العاملة في اول ستريت التي تتقاسم مع بيوتات المال البريطانية حوالى 75 ٪ من الراسمال الجارى للدول الصناعية الراسمالية .

تتزعم الكتلة الصهيونية الامريكية ، البورجوازية اليهودية الكبرى النيويوركية ، وهى تتالف من بيوتات المال التالية :

گولدمان ــ ساتشس ــ ليهمان برودرز ــ لدزاردر برودرز ــ كارل م. ليب راهرس ــ كوهن ــ لويبب .

وقد انشا اقطاب هذه الاپناك نوعا من مجلس ادارة الكتلة ويضم العناصر الراسمالية المؤثرة ، ومنها :

فريدريك ليهمان ــ بنجامين بوتنوايسر ــ اندريه مايير ــ جون ليب ــ سيدني والييبرج .

تسيطر هذه الكتلة على قسم هام من المؤسسات الصناعية الكبرى . وبحكم قوتها الاقتصادية وفعاليتها النشيطة فقد استطاعت ان تجد لها مؤسسات اخرى غير صهيونية تدعمها باستمرار نظرا لتداخل المصالح ، هكذا :

● تدخل 18 شركة كبرى تحت السيطرة المباشرة للكتلة . اما بشكل غير مباشر فانها تسيطر على 8 شركات عبر بنك تروست هانوفر الصناعية المجالات التى تعمل فيها الشركات الثمانية عشرة الاولى تتضمن المال والصناعة الكهربائية والالكترونية وتجهيز الطائرات والمنتوجات الغذائية وصناعة المعادن وشركات الطيران وصناعات مختلفة اخرى .

وتحقق هذه الشركات مبيعات اجمالية قدرت منذ سنة 1972 بحوالى 37،496 مليون دولار سنويا . ويظهر من خلال القطاعات التى راينا ان نشاط الشركات المذكورة يتركز في المجال التجارى . وخاصة ايضا مجال الصناعة الخفيفة المرتبطة اكثر بالسكان (الغذاء ــ الكهرباء ــ الالكترون ، الصحافة) ويكاد ينعدم وجود هذه الشركات في مجال الصناعة الثقيلة . اما الشركات الثمانية التابعة بشكل غير مباشر للكتلة وول ستريت الصهيونية فهى ايضا تعمل في الصناعة الخفيفة (المنزلية والغذائية ــ الادوية) والصناعة المعدنية غير الحديدية والكيميائية والتحويلية ومتنوعات اخرى .. وقد حققت هذه الشركات هى الاخرى مبيعات اجمالية قدرت

دحوالي 24.269 مليون دولار ضمنها 9090 مليون دولار ارباحا صافية هذه الكتلة تتميز اخيرا بوجود شركات ذات ثقل مثل كريزلير للسيارات واتحاد كاربيبي ثاني شركة امريكية كيماوية ورايننولد ميشال ثان شركة المنيوم .

ان جردا طريلا للشركات الاميكية جعلنا نستخلص بان كتله وول ستريت الصهيونية تسيطر على 27 شركة كبيرة كان مقدار مبيعاتها سنة 1972 وازي نسبة 12 ٪ من مبيعات أكبر 500 شركة صناعية امريكية . وهذا الرقم يعني 12 مرة ضعف الانتاج الاسرائيلي الداخلي الخام واكثر من مرتين الانتاج الداخلي الخام لمجموع الدول العربية .

وضمن تلك الشركات تتوفر 12 منها على فروع باسرائيل وتلعب معظمها (خاصة منها التجارية) دورا كبيرا في تسويق البضائع الاسرائيلية كما تلعب المالية منها دورا اساسيا في دعم السندات الاسرائيلية دوليا .

اشرنا في البداية الى ان هذه الشركات استطاعت ان تجد بحكم قوتها حلفاء غير صهاينة . وعلى راس هؤلاء نجد المجموعة التالية .

- مجموعة فورد (السيارات ومحركاتها)
- مجموعة تكتساس البترولية
- بنك الاستثمارات الامريكي
- ايلتون ريد ايكونوميك النيويوركي
- مجموعة كاليفورنيا الصناعية

ومن طبيعة الحال ايضا ان هذه المجموعة تضم في ادارتها عناصر ذات النفوذ القوى في الاقتصاد والسياسة الامريكية كجيرالد فورد في الحزب الديمقراطى (وقد لعب دورا هاما في تهيىء مؤتمر المليونيرات بالقدس سنة 1973) الذى تلعب مجموعة تكساس النفطية دورا هاما في تمويل حملاته الانتخابية .

ليست كتلة وول ستريت الصهيونية هي الوحيدة بل هناك في درجة ثانية بعدها كتل متوسطة وصغيرة . من اهم هذه الكتل مجموعة كاليفورنيا الصهيونية . وتشمل هذه المجموعة مصرفا ماليا مركزيا (ويستر بانك كوربوريش) هو السابع في سلم ترتيب المصارف التجارية الامريكية . تدور في فلك هذا المصرف اربع شركات كبرى واخرى متوسطة تعمل في ميدان المالية والتجارة العقارية والبناء والمقاولات ، ومن ابرز اعضاء هذا المصرف فيكتور كارتر الرئيس السابق لصندوق الجباية الصهيوني في امريكا ، وبنيامين سويم ، وج. دهان ولويس بوير . وقد اسس هؤلاء 3 شركات استثمار اسرائيلية ، هى امبال ، واسرائيل انفيستير كوربوريش وشركة ثالثة افتقدنا اسمها . وللمصرف انشطة عديدة في اسرائيل .

واخيرا وباهمية اقل هناك الافراد الصهاينة الخارجين عن الكتل المذكورة . ومن ضمن هؤلاء نذكر :

ـ نورتو سايمون وهو يملك مجموعة اقتصادية بلغ حجم اعمالها سنة 1972 حوالي 8 مليارات من الدولارات . وتعمل هذه المجموعة في مجال الصناعة الغذائية ـ الصناعة الكيماوية ـ البناء ـ المواد المنزلية وتملك كلها شركات اسرائيلية (ايغان بروتوكش وويلكوسميكولس وماكس فاكتور) كما تسوق المنتوجات الزراعية الاسرائيلية وغيرها في امريكا .

ـ جاكس ، وهـ. شنايدر ، وبرو ميلدزوفا ، ويملكون مجموعة ميت للاستثمار المالي .

ويقدر في النهاية عدد الشركات التجارية التى يسيطر عليها افراد صهاينة غير مرتبطين بالكتل الصهيونية اكثر من 48 شركة حققت هي الاخرى رقما اجماليا في اعمالها قدر بـ 27.653 مليون دولار وارباحا صافية بلغت 962 مليون دولار سنة 1972 . كما ان الصناعات الغذائية تشكل المجال المفضل لهؤلاء كما توضح الارقام التالية :

● من 26 اكبر شركة غذائية امريكية . يسيطر الراسمال الصيوني على 12 (من بينها كوكا كولا والجنرال فورد) تسيطر على 50 ٪ من سوق اللحوم الامريكية و 25 ٪ من سوق الالبان والجبن ، و 40 الى 45 ٪ من سوق المشروبات الامريكية .

هذه اذن بعض المعطيات الاساسية عن الترابط الاقتصادي بين الكيان الصهيوني والاقتصاد الامريكي . وحتى نكمل الصورة سننهي هذا القسم عن الترابط الاسرائيلي الامريكي ببعض الارقام عن المساعدات المالية والعمومية الامريكية لاسرائيل .

بعض الارقام عن المساعدات المالية والاقتصادية الامريكية لاسرائيل

العديد من دول «العالم الثالث» تقف مشدوهة امام التجربة الانمائية لاسرائيل ومعجبة بالصورة المغلوطة المنتشرة عن اسرائيل « المعجزة الاسرائلية الاقتصادية » . والواقع ان الوقوف على بعض المعطيات الطبيعية العامة لاسرائيل وكذا بعض مظاهر اقتصادها السلبية من جهة ومن جهة أخرى حجم الدعم الامبريالي الاقتصادي وخاصة منه الامريكي يكشف لنا زيف « المعجزة » وفي نفس الوقت اسبابها .

بصدد المعطيات الطبيعية توجد اسرائيل على امتداد جغرافي هو من افقر بلدان المنطقة حيثما يتعلق الامر بالخيرات الطبيعية (المعادن ، الاراضي الزراعية) ومن اصغرها مساحة بحيث لا تتجاوز مساحته 20 الف كلم مربع . هذا يعني انعدام الارضية التحتية لامكانية احداث «معجزة» اقتصادية اسرائيلية ذاتية . نضيف الى هذا المعطى الارقام المرتفعة للتضخم المالي

الذي اصبح ظاهرة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي باعتراف كل الباحثين والمؤسسات الدولية ، ثم عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي المستمر ،

ان مشكلة التضخم المالي المتقدم بسرعة وباستمرار هي احدى المشكلات الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي .. منذ مطلع السبعينات وخاصة منذ 1973 ، كما يوضح ذلك الجدول التالي :

السنة	نسبة التضخم
ما بين 1970 و 1973	من 30 الى 50 ٪
1976	36 ٪
1977	43 ٪
1978	48 ٪
1979	شارفت النسبة 10،5 ٪

ومن طبيعة الحال فان خطورة ظاهرة التضخم تكمن في مضاعفاتها العامة على مجمل الحركة الاقتصادية الداخلية والخارجية . فارتفاع نسبة التضخم باستمرار يعني المزيد من الارتفاع في الاسعار والمستوى المعيشي ، كما يعني ارتفاع العجز في الموازين المالية . بالاضافة الى المضاعفات الاجتماعية (4) ويكفي ان نذكر ان العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي كان سنة 1977 ، 2،563 مليار من الدولار وارتفع سنة 1978 الى حوالي 3 مليارات و 400 مليون دولار وتوقع المسؤولون ان يصل سنة 1979 الي اربع مليارات من الدولار (5)

ويثبت الجدول التالي تفاقم العجز التجاري الاسرائيلي :

1970	700 مليون دولار	1975	2274 مليون دولار
1971	897 مليون دولار	1976	1770 مليون دولار
1972	862 مليون دولار	1977	1797 مليون دولار
1973	1577 مليون دولار	1978	1942 مليون دولار
1974	2439 مليون دولار	1979	3000 مليون دولار

الخلاصة من هذه المعطيات هي استحالة إمكانية اسرائيلية ذاتية في تحقيق ما تسميه الصهيونية « المعجزة » الاقتصادية الإسرائيلية .

غير ان هذه المعطيات السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي لم تمنعه من تحقيق نسبة نمو ما بين 5 و 10 ٪ مما يساعد على الحفاظ على وهم

«المعجزة» . ما هي اسباب ذلك ؟ الجواب نجده في حجم المساعدات والدعم الاقتصادي الامبريالـي وخاصة منه الامريكـي والتسهيلات التي توفرها الاقتصاديات الغربية لاسرائيل . فاذا كانت مسالة البحث عن الرساميل للاستثمار هي احدى الهموم الرئيسية لغالبية دول « العالم الثالث » فان المسألة لا تنطرح بالنسبة لاسرائيل نظرا للدعم المالي النوعي الذي تتلقاه من مختلف ارجاء العالم وخاصـة الغرب الامـبـريالي . هذا الـدعـم الذي استطاعت به اسرائيل في الكثير من الاحيان تسديد عجـز ميزانيتها المالي كما حدث سنة 1959 عندما زارت كولدا مبير البرازيل واستجابت مـــه مساعدات خاصة بالميزانية . ولا نريد هنا الوقوف عند المساعدات التي تجمعها المنظمات الصهيونية واليهودية ، مثل « النداء الاتحادي اليهودي ، والوكالة اليهودية ، والمجلس التنفيذي الصهيونـي العالمي »، الخ والذي يهمنا هو المساعدة الامريكية الغربية عامة . والامريكية خاصة .

لقد بلغت المساعـدة الاقتصاديـة الحكوميـة لاسرائيل فيما بيـن 1948 و 1968 حوالي 11 مليار دولار (6) اما رؤوس الاموال الخاصة المنقولة من امريكا الى اسرائيل خلال تلك الفترة فبلغت هي الاخرى 25 مليار دولار وخلال سنة 1970 كانت المساعدات العمومية والخصوصيـة الامريكية لاسرائيل بمبلغ 800 مليون دولار وارتفعت سنة 1975 الى مليار ونصف دولار . ويثبت الجدول التالي ارقاما بالمساعدات المالـيـة التي تلـقـتها اسرائيل من « الجمعيات الخيرية » الامريكية للفترة ما بين 1930 و 1948

الجدول (7)

اهم الجمعيات الخيرية اليهودية الامريكية	مجمل تبرعاتها ما بين 1930 و 1948 :
الصندوق القومى اليهودى	66.295.440 مليون دولار
الصندوق التاسيسى الفلسطينى	121.970.713 مليون دولار
اللجنة الامريكية لمؤسسات وايزمان	**اكثر من 2 01.7910 مليون دولار**
الاصدقاء الامريكيون للجامعة العبرية	اكثر من 3.900.283 مليون دولار
جمعية التقنيين الامريكيين	اكثر من 864.508 مليون دولار
مؤسسة الدعم الامريكى للمؤسسات الفلسطينية	اكثر من 2.417.163 مليون دولار
المجلس المتحد للمؤسسات الفلسطينية	اكثر من 990.626 مليون دولار
هداسا	37.026.402 مليون دولار
هداسا (للشباب)	اكثر من 987.051 مليون دولار
لجنة العمال الوطنيين لفلسطين	13.758.343 مليون دولار
الطلائع النسائية	اكثر من 3.931.656 مليون دولار
الصليب الاحمر لفلسطين	اكثر من 541.502 مليون دولار
مؤسسة توراه عيزرا للدعم	اكثر من 954.595 مليون دولار
شركة فلسطين الاقتصادية	72.147.477 مليو ندولار
شركة التداول الامريكية الفلسطينية	اكثر من 8.126.021 مليو ندولار

ونضيف الى هذا الجدول ان هذه الجمعيات اضافة الى اخرى قدمت قبل 1930 حوالى 38,457.576 مليون دولار كما انها قدمت في الفترة ما بين 1941 و 1948 ما مجموعه 295.106.085 مليون دولار .

هذه بعض المعطيات عن المساعدة الامريكية الحكومية والخاصة لاسرائيل . ومعلوم ان المساعدة الامريكية لاسرائيل بلغت 785 مليون دولار سنة 1982 ، ويتوقع ان تكون بنفس الحجم سنة 1983 (8) .

ان هذه الارقام ليست هى الوجه الوحيد للمساعدة الاقتصادية الامريكية ، فهناك أوجه أخرى تتعلق بالتسهيلات والقروض وفتح مجال الاسواق الامريكية والتابعة أمام اسرائيل وكمثال على ذلك نورد بعض بنود الاتفاقية الاقتصادية الامريكية الاسرائيلية التي عقدت سنة 1975 (9).

1) موافقة امريكا على اعطاء تسهيلات ضرائبية للمستثمرين الامريكيين باسرائيل قصد تشجيع الاستثمارات الامريكية بها ومن هذه التسهيلات منع ازدواجية الضرائب .

2) شراء منتوجات اسرائيلية لحساب وزارة الدفاع الامريكية وقيام هذه الوزارة بمساعدة اسرائيل على توسيع صناعتها العسكرية .

3) تأمين تزويد اسرائيل بالمواد الخام ومواد التموين ، وتمكينها من الحصول عليها مباشرة من مخازن الحكومة الامريكية في حالة الطوارىء

4) تشكيل لجنة للاعتمادات الامريكية في اسرائيل من بين رجال الاعمال الامريكيين .

هكذا يظهر اذن الترابط الاقتصادى العميق بين امريكا واسرائيل فهل يعقل في مثل هذه الشروط ان نتوقع انفصالا بين امريكا واسرائيل ؟

امريكا ـ العالم العربي ـ فلسطين

امريكا القوة الراسمالية الاعظم في العصر الراهن

وكأية قوة راسمالية صغر حجمها او كبر، تفكر امريكا بمنطق الربح والخسارة الراسمالية منذ نشأت وحين تطورت والى ان تنتهي سيبقى تحقيق القدر الاقصى المكن من الربح هو قانونها الاساسي ومنطق تفكيرها

اميكا كامبريالية منذ نشات وحين تطورت والى ان تندحر يبقى تحقيق وصون مصالح المعسكر الامبريالى هو منطق تفكيرها وممارستها . وكما يظل بفكر الراسمال المقاول ويخطط كيفية تحقيق النسبة المرتفعة من الربح . تظل امريكا تفكر وتخطط تلك الكيفية من منطق « المجال الحيوى الامريكي » و « المصالح الحيوية الامريكية » و « الافق الاستراتيجي للعالم الحر » .

تحقيق القدر الاعلى من الربح في منطق الراسمالى المقاول لا بد وان يمر عبر امتصاص مستمر لقيمة البضاعة الاساسية في عملية الانتاج : قوة العمل البشرية ما امكن . ولن يمكن للراسمالية ان تزدهر الا عبر

تركيز واعادة تركيز امتصاص فائض القيمة من قوة عمل العمال (الذين لا يملكون وسائل الانتاج . ويستثمرونها لصالحهم) عبر استثمارهم كجزء من وسائل الانتاج تلك النسبة الاعلى من الربح .

وامريكا كقوة امبريالية (اي رأسمالية عليا) ما أمكن وان يمكن ان تزدهر الا عبر تركيز واعادة تركيز امتصاص «فائض القيمة» من وفرة الخيرات المادية والبشرية للشعوب (التي لا تملك وسائل استثمار تلك الخيرات ذهنيا وتقنيا في افق مصلحتها الوطنية) عبر السيطرة عليهم مباشرة او بشكل غير مباشر واساليب متنوعة . من هنا كانت ولا تزال العلاقة بين امريكا الامبريالية والآخر هي علاقة الراسمالية بالاخر. والهم الذي يجمعها بالاخر هي مدى ما يمكن ان يساهم به هذا الاخر في تحقيق والحفاظ على مصالحها . واشكال التعامل ، ودرجات التعامل تندرج ضمن تراتبية واولويات تلك المصالح .

هذه الفكرة ليست مطلقة مع ذلك ، لان الذي يحد من اطلاقيتها هو وضع ذلك الاخر : قوته ، تفكيره ، انسجامه او عدمه مع المنطق الراسمالي الامبريالي .. ردود فعله .. الخ واذا كانت العلاقة مثلا مع الاتحاد السوفياتي و « الكتلة الاشتراكية » تخرج عن منطق تلك الفكرة .. فبالضبط لانهما يمثلان الاخر من كونه يناقض المنطق الرأسمالي والامبريالي في التعامل انطلاقا من وعي ميكانيزماته والتصدي الحازم له .. ومن ثمة كان (ولا بد ان يكون) لامريكا الامبريالية ان تكيف منطقها مع هذا الوضع ، وبنفس المنطق نقيم علاقة امريكا مع باقي الاطراف الامبريالية في المعسكر الراسمالي . فالتعامل بينهم يخضع لنفس المنطق وبنوع ما من التساوي النسبي الذي يعمل كل اطراف على تقوية نفسه واساليبه للوصول الى التساوي لحسابه الخاص ويبقى الاخر الخاسر دائما مع امريكا هو « العالم الثالث » الذي لم يتاهل تاريخيا واقتصاديا واجتماعيا لان يتصدى لمنطق تلك العلاقة ويهزمها .

والوطـن العربـي ..

الوطن العربي امتداد بشري ضخم (اكثر من 110 مليون) على امتداد جغرافي شاسع (13.706.200 كلم مربع) (10) يرقد فوق 7 بحور، نفطا وغازا ومناجم متعددة . ويتركز نقطة استراتيجية هامة تربط بين بحور ثلاث وقارات ثلاث في عصر التسابق على مناطق النفوذ .. هذا الامتداد البشري الضخم والامتداد الجغرافي الشسع يؤطرهما امتداد آخر ، انه الامتداد التاريخي والحضاري الذي وصل عشرات القرون الزمنية بالعصر الراهن للاختراق الامبريالي وصهر ماضي وحاضر وطموحات شعوب متعددة في بوتقة واحدة : هي الامة العربية .

وكتكتل المناطق الخارجة عن النرجسية (الجغرافيه والحضاريه والتاريخيه) الاوروبية (التي انجبت ظاهرة الاستعمار بمفهومه العصري والامبريالية) والتي لم تعرف الراسمالة والنمو الرا سالي وما نتج عنه اجتماعيا وسياسيا وحضاريا تعرض الوطن العربي للاستيلاب في شخصيته التاريخيه وا لحضارية والجغرافية ليتحول في عصرنا المراهن الى مجموعه من الكيانات السياسية والاقليمية الدائرة (في عالبيتها) في الفلك الامبريالي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وانماط حياة بعد ان تنـاقلـه الاستعمار من يد الى يد لينزاح عنه كهيمنة مباشرة وليرتدى الكوفية والعقال والطربوش الوطني قمة هرمية في المجتمعات العربية في عصر الاستعمار الغير المباشر (او الجديد او غير ذلك من الاشكال التي لا تنفى مع ذلك مضمونه الاحتلالي الاستيلابي) .

يشهد هذا الوطن رجه داخليه في بنيانه .. انجبته صحـوة جنينيه لشخصيته ومقاوماتها التاريخيه والحضاريـة لا زالت تصارع اوامـر الذى انشأه مؤتمر فيينا سنة 1815 (11) واتفاقيات سايكس بيكو (12) وفيما بينهما تواريخ مرتبطة (بكل كيان) (13) ثم اتفاقيات مالطا (14) ثورة 1919 في مصر ، ثورة العشرين في العراق .. ثورة الثلاثين في سوريا محطات اولى في هذا المسار . ثم حركة الضباط الاحرار وما فجرته محطات تالية ..

واخيرا تاتـى الثورة الفلسطينية تتويجا لتلك الصحوة .

فهم القضية الفلسطينية كمحطة مركزية في واقع الوطـن العربي هو فهم هذا الواقع فهما صحيحا .. وجعل الثورة الفلسطينيـة موقعا اماميا في هذه الصحوة هو الفهم السديد والتاريخاني لهذه الصحوة . كل ذلك لانه عند القضية الفلسطينية تتشابك خيوط متعددة تنسـج الماضي والحاضر والمستقبل للوطن العربي .

● فهي استلاب احتلالي حضاري ثقافي اقتصادى في قلب الوطن العربـي استلاب احتلالي من واقع ان شعبا عربيا اقتلع من على ارضه من طرف تحالف امبريالـى صهيونـى - رجعـى ، وزرع الكيان الصهيونـى هو عدوان موجه ضد كل الوطن العربي وضد وحدته كطموح مشترك لكل اجزائـه ودوره الحضارى.

● وهو استلاب حضارى بالنظر الى الهدف الامـبـرياليـى من زرع اسرائـيـل كدركـى غربـى هناك وكنموذج حضارى غربـى وسط محيط حضارى عريق من الممكن ان تشكل صحوته خطرا اكيدا على الطموحات الغربيـة في المنطقة .

● وهو استلاب اقتصادى من حيث كون اغتصاب الوطن الفلسطيني

من طرف اسرائيل يعني وضع اليد على اقتصاده واستنزافه ، ومن جهة اخرى من حيث كون احد اهداف الامبريالية في تقوية اسرائيل والحفاظ على وجودها من حيث كونها احدى الضمانات الرئيسية للاستمرار في استنزاف خيرات المنطقة التي تشكل الجزء الشرقي من الوطن العربي .

لكل هذه الاسباب كانت فلسطين مخفرا اماميا في الصراع بين شخصيتي الوطن العربي .. الشخصية التي انبنت وتطورت في ظل الاستعمار منذ ان وقع الوطن العربي تحت وطأته ، والشخصية المستقبلية التي يشكل النضال التحرري العربي منذ انبلوراته الاولى وحتى نضجه في شكل الثورة الفلسطينية : الشخصية المستقبلية حققت مكتسبات هامة وعلى راسها فرز الثورة الفلسطينية في شكلها الراهن ، لكن هذه المكتسبات تبدو رغم ذلك دون الرشد باعتبار المؤهلات الضخمة التي تتوفر عليها الشخصية القديمة المرتبطة بعهود الاستعمار .

باختصار ، وحتى لا نتيه اكثر ، نعود الى البدء الذي يهمنا .. العلاقة بين امريكا والوطن العربي وضمنه فلسطين ماضيا وراهنا وممكنا؟

امريكا التي قلنا انها الراسمالية الأعظم في نشأتها الامبريالية ومنطقها ، والوطن العربي ، ذلك الامتداد البشري الجغرافي الحضاري الضخم .. ما العلاقة الممكنة بينه وبين امريكا ؟

بكل اختصار نجيب : ماضي وحاضر العلاقة الامريكية العربية ـ هو علاقة الراسمالي بوسائل الانتاج والبضاعة والربح .. امريكا لم تتعامل ولن تتعامل مع الوطن العربي الا من منظور مصالحها الحيوية ومجالها الحيوي وسنرى ذلك من خلال الوقوف على بعض نظرات وممارسات امريكا اتجاه الوطن العربي .. لكن قبل ذلك لنتعرف اولا على امريكا :

1) تطبيق اول : امريكا و « العالم الثالث » : بين منطق التدخل العسكري والاستعمار الاقتصادي .

مراجعة تاريخ العلاقات الامريكية العالمثالثية في القرن العشرين وبالخصوص منذ الحرب الثانية تؤكد بالملموس ان تلك العلاقات لم تتجاوز طابع الهيمنة والاستغلال ، ولان اميكا (حتى كشعب) نشأت من خلال عصر التوسع الاوروبي ونتيجة لهجرة اوروبية واسعة النطاق استقرت في تلك القارة التي اعتبرتها خالية ولو أنها مارست ابادة شعوبها الاصلية من هنود وغيرها ، فان طابع التوسع على حساب الاخرين استمر منطقا لصيقا بتطورها ونموها نحو درجة القوة الامبريالية الاولى التي وصلت اليها خلال القرن العشرين . وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبحكم تطوره الخاص (او الذي فرض عليه) وكان « العالم الثالث » هو

الحلقة الاضعف التى بالامكان ان تمارس عليها القوة الامبريالية هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

لقد عرفت السياسة الامريكية اتجاه « العالم الثالث » اشكال ومراحل مختلفة ، والفوارق بين تلك المراحل لا تتجاوز فقط الصيغ التى تؤطر كل مرحلة مرحلة ، اما الهدف فيبقى واحد الا وهو استمرار السيطرة على « العالم الثالث » كمورد هام للاقتصاد الامبريالي من ناحية المواد الخام الطبيعية والبشرية ، ومن ناحية المنافذ العسكرية والاستراتيجية . ويمكننا ان نصوغ العلاقات الامريكية العالمثالثية في شكل مراحل مرتبطة بحقب تاريخية محددة نوجزها في اربعة :

- قبل الحرب العالمية الاولى .
- ما بين الحربين
- منذ الحرب الثانية حتى حرب فيتنام
- منذ اواسط السبعينات

غير ان لكل هذه الحقب كما سنرى ميزة مشتركة ثابتة : هي التداول ما بين « العصا » العسكرية وبين « جزرة » الدولار .

أ ــ العلاقة الامريكية ــ العالمثالثية حتى الحرب العالمية الاولى :

توافقت هذه المرحلة مع النمو الامريكي الامبريالي في نهاية القرن التاسع عشر بعد ان هدأت الازمات الداخلية واستتب الامر للبورجوازيات الامريكية وصارت تتغلغل خارج اراضيها باتجاه امريكا اللاتينية . وقد اتسمت هذه المرحلة بالعودة الى مبدأ « مونرو » الذي يقضي بالحفاظ على امريكا اللاتينية ضمن الهيمنة الامريكية ولو ادى ذلك الى حروب مع دول أوروبية . وبالفعل ، فمنذ بداية القرن تدخلت أمريكا في غواتيمالا بالاستيلاء على أراضيها سنة 1904، ثم استولت على ممتلكات شركة السك الحديدية « نورذرن رايلوى » بكوستاريكا سنة 1905 ثم احتلت عسكريا كوبا فيما بين 1906 و 1909 .

وقد حدثت هذه التدخلات العسكرية على اثر نزاعات اقتصادية .. ففي كل مرة تهدد خطر ما الراسمال الامريكي الموظف تدخلت أمريكا عسكريا هناك .. وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى كانت امريكا قد تدخلت عسكريا في المكسيك ونيكاراغوا والدومنيك وهايتي وكوبا وكوستاريكا وهندوراس وغواتيمالا وبناما .

ب ــ العلاقة في فترة ما بين الحربين

لقد بدات هذه الفترة عشية الحرب العالمية الاولى ، ففي ذلك الوقت صارت تنمو شبكة العلاقات والتداخل بين الامبرياليات الاوروبية المندحرة وأميكا الامبريالية النامية . فاتسمت بتوجيه امريكي نحو اوروبا بينما

انحصرت العلاقة مع «العالم الثالث» آنذاك في امريكا اللاتينية . وقد اعتمدت امريكا خلالها على سياسة تصدير الدولار والمساعدة الاقتصادية والمالية . ارتفع حينذاك حجم الاستثمارات الامريكية الخارجية والصادرات خاصة خلال الحرب وتضاءلت التدخلات العسكرية . غير أن الازمة الاقتصادية التي عصفت بامريكا والعالم خلال العشرينات وبداية الثلاثينات وضعت حدا للتوسع الخارجي لكي تنكب الجهود الامبريالية على تحسين الوضع الداخلي حتى نشبت الحرب العالمية الثانية التي كانت المنفذ الاساسي لقوة الاقتصاد الامريكي

ج ـ العلاقة منذ الحرب الثانية ـ حرب الفيتنام

خمس سنوات من الحرب في أوروابا وآسيه كانت أشد فعالية من مماثر التدابير الاقتصادية والمالية التي اوصلته بها سياسة « العهد الجديد » بين عامي 1932 و 1939 » (من كتاب كلود جوليان الامبراطورية الامريكية).

لقد لعبت الحرب العالمية الثانية في تنصيب أمريكا قائدة للمعسكر الامبريالي . فالاضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالدول الاوروبية جعلتها تنحسر امام النفوذ والقوة الامريكية التي استطاعت بحكم دورها المحدود في الحرب ان تحافظ على مجموع الياتها بل وان تكون مصدرا تسليحيا وتمويليا للدول الحليفة وان تتزعمها وتلعب دورا مركزيا في رسم الحدود الجديدة في العالم . هكذا ورثت امريكا بشكل غير مباشر مصير المستعمرات والمحميات التي كانت لدى القوى الامبريالية الاوروبية . ومن خلال مساعداتها الاوروبية في اعادة البناء بعد الحرب استطاعت ان تبسط هيمنتها العسكرية والاقتصادية ثم السياسية عليها ومن خلالها على « العالم الثالث » الذي كانت تلك القوى لا زالت تحتفظ فيه بنفوذ كبير . باختصار رافقت هذه الفترة قمة القوة الامريكية الاقتصادية والعسكرية والسياسية . ولقد تحدد سلوك امريكا اتجاه الخارج من خلال الدمج بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية . ومن ثمة توافق النمو الاقتصادي الواسع النطاق خاصة على مستوى الراسمال المالي والشركات المتعددة الجنسية ، توافق مع نمو التدخلات العسكرية وسياسة الحرب الباردة . وخلاصة القول في مميزات هذه الفترة انها اعادة تطبيق لمبدأ « مونرو » التوسعي في امريكا اللاتينية في بدايات نمو الامبريالية الامريكية ولكن هذه المرة على الصعيد العالمي . ففيما بين الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام تدخلت امريكا في « العالم الثالث » علانية او سرا (عبر المخابرات) ، بمعدل تدخل في كل ثمانية عشر شهرا و 215 تهديدا باستعمال القوة (15) .

د ـ العلاقة منذ الهزيمة في فيتنام

ـ الفترة الرابعة من العلاقة الامريكية ـ العالمثالثية ابتدات منذ الهزيمة

الامريكية في فيتنام .. ولا زالت مستمرة حتى الان - وتتسم لحد الان بنوع ما من التقلب والعدوانية والتشويش . ذلك لان حرب الفيتنام وضعت حدا لعجرفة القوة الامريكية التي كانت تعتقد كل شيء مباحا كما كانت مدخلا لهزائم اخرى (ايران - نيكاراغوا) ... واعادة لصياغة جديدة للاستراتيجية الاسرائيلية اتجاه « العالم الثالث » خارج سياسة التدخل العسكري المباشر التي صار الراي العام الامريكي ينفر منها .. غير ان هذه السياسة الجديدة لم تستق تطبيقاتها الاساليب تتعلق بالاوضاع الداخلية لامريكا اساسا ثم للاوضاع العالمية وخاصة منها النضال التحرري الذي يتطلب تعبئة مضادة دائمة من طرف الامبريالية .. ان عدم الاستقرار هذا والبلبلة تظهر واضحة في تقلبات الاستراتيجية الامريكية خلال السبعينات وبخاصة في ظل نيكسون وفورد وكارتر وريغان .. واذا كانت استراتيجية امريكا في عهد نيكسون وفورد وكارتر تلتقي على الاقل في نقطة واحدة هي القطيعة مع اسلوب التدخل العسكري الامريكي المباشر ، فان نهاية عصر كارتر وخاصة عهد ريغان عرف تراجعا من تلك القطيعة لصالح اعادة التبني للتدخل العسكري المباشر .

في ظل ردة فعل الشعب الامريكي والراي العام العالمي ، على جرائم الجيش الامريكي في فيتنام وجنوب شرق آسيا تراجع اسلوب التدخل الامريكي المباشر لصالح مبدا نيكسون . وقد تلخص هذا المبدا في إعتماد اسلوب الدولة الثالثة .. اي تقوية اعتى الحلفاء الرجعيين في المناطق الحساسة الى التدخل نيابة عن المصالح الامريكية .. من خلال تدجيجهم بالسلاح وتقويتهم اقتصاديا .. هكذا كانت ايران واسرائيل هي رهان نيكسون في الشرق الاوسط والبرازيل في امريكا اللاتينية الخ. ولقد سلك فورد بعده نفس السياسة كما ان بدايات كارتر نهجت نفس السياسة .. غير ان معركة النفط العربية بعد حرب اكتوبر ثم انهيار القلاع الامريكية في الهند الصينية ثم بعد ذلك هزيمة الشاه وانهيار نظامه وكذا سوموزا ونظامه في نيكاراغوا اثبتت خرافة امكانية الاعتماد على الدول الرجعية مهما بلغت قوتها ، من هنا تعالت الاصوات للرجوع للاستراتيجية القديمة .. هكذا بدا تشكيل قوات التدخل السريع بل تدخلت في ايران لانقاذ الرهائن . وبدات تتسرب الى السلفادور .. لكن مع ريغان بدات المسالة تتخذ ابعادا اكثر بحيث تم تشكيل وتدريب القوات السريعة وها هي القوات البحرية تجوب مناطق العالم وتجرى المناورات وتعقد التحالفات مع القوى الرجعية. ولم تكتف بهذا الحد من التهديد بل ان جنود وضباط يوجدون بالسلفادور ومن طبيعة الحال فان العودة الى الاسلوب القديم لم تكن على حساب مبدا نيكسون بل بالموازاة معه ـ ففى الوقت الذى تتدخل في بعض المناطق وتتحامل

لمناطق اخرى . يستمر مع ذلك الاعتماد على الحلفاء ويتعزز اتجاه تقويتهم كما هو الحال مع اسرائيل والدول العربية الرجعية وديكتاتوريات أمريكا اللاتينية وافريقيا . في عهد ريغان تشكل السياسة الامريكية خلاصات كل السياسات العدوانية الامريكية .. ففي أمريكا اللاتينية احييت مبدأ « مونرو » وفي الشرق الاوسط أحييت مبدأ « تروما » وتطبق هنا وهناك مبدأ نيكسون . والمجال التطبيقي وانما يبعث هو « العالم الثالث » .

تطبيق ثان : استراتيجية امريكا الراهنة في الوطن العربي

من أجل فهم الاستراتيجية الامريكية الراهنة اتجاه الوطن العربي لا بد من الإجابة على التساؤل التالي : ماذا يمثل الوطن العربي في المصالح الامريكية خاصة والامبريالية عامة ؟ ذلك ما سنحاول استخراجه من المعطيات التالية :

1) الوطن العربي في قلب المصالح الامريكية والامبريالية .

يقع العالم العربي في منطقة حساسة بالنسبة للمجتمع الدولي تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي .. منطقة حساسة بالنظر الى موقعها الاستراتيجي وايضا الى مصادرها الاولية المتنوعة والمهمة وفي مقدمتها البترول . فهي اذن منطقة بالغة الاهمية اقتصاديا وعسكريا وانسانيا ، ومن ثمة كانت موجودة في صلب الصراعات الانسانية التاريخية منذ العصور الغابرة ، وما من امة كانت تطمح لفرض هيمنتها على امم اخرى في العالم الا ودخلت صراعا من اجل امتلاك تلك المنطقة .

الاهمية التي اكتسبتها المنطقة تاريخيا ، لا زالت هي نفسها التي تجعلها اليوم أيضا محط اهتمام وصراع من أجل السيطرة عليها .. خاصة وانها تختزن وقود الالية الحضارية الراهنة (النفط) وتقع في قلب شبكات المواصلات العالمية .

وحتى لا نتيه اكثر ، سنحاول ابراز اهمية المنطقة العربية من خلال ابراز معطيات عن دور النفط والمال والموقع العربي في حياة واستراتيجية الغرب الراسمالي وخاصة من امريكا ونظرا لكون الجزء الاهم من الوطن العربي يوجد بالشرق الاوسط ويشكل جزءه الاساسي فاننا سنحاول ذلك من خلال ابراز دور الشرق الاوسط عامة بما فيه العالم العربي .

النفط والمال العربي جزء من الاقتصاد الراسمالي العالمي والامريكي

يزداد حجم الاستيراد النفطي الامريكي سنة بعد سنة لاسباب تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والمنجمية للولايات المتحدة لا يهمنا بحثها الان . ويشكل الشرق الاوسط مصدرا اساسيا لاستيراد النفط الى امريكا . هكذا فان نسبة نصيب نفط الشرق الاوسط في المستوردات الامريكية النفطية قفز من 21 ٪ سنة 1959 الى 34 ٪ عام 1978 وينتظر رسميا في

امريكا ان تتزايد هذه النسبة حتى سنة 1985 اما بالنسبة كاليابان واوروبا فان نسبة الاستيراد النفطي تكاد تصل 100 ٪ . وللمزيد من توضيح اهمية النفط المستورد بالنسبة للراسمالية العالمية نورد الارقام التالية :

- من مجموع 52 ٪ وهي نصيب النفط في الطاقة المستهلكة في العالم الراسمالي عام 1977 مثل النفط 47 ٪ والباقي 5 ٪.
- في الفترة ما بين 1967 و 1977 ازداد معدل استهلاك النفط بنسبة 3،7 ٪ وفي امريكا وحدها 2،4 ٪ مقابل 25 ٪ لاوروبا و 6،2 ٪ لليابان . وفي الوقت الذى ازدادت فيه مستوردات النفط العالمية بنسبة 6،8 ٪ كان نصيب اليابان منها 6،5 ٪ واوروبا الغربية 3،7 ٪ بينما امريكا 12،7 ٪ وفي حين ان المستورد امريكيا مثل سنة 1967 نسبة 8،5 ٪ من مجموع الطاقة المستهلكة فانه بلغ سنة 1977 حوالى 25 ٪ منها .
- من مجموع 27،5 مليون برميل استهلكتها يوميا امريكا واليابان واوروبا الغربية سنة 1977 ، استهلكت امريكا وحدها ما يقارب النصف .

ومن طبيعة الحال كما اسلفنا سابقا ، فان العالم العربي يحتل المكانة الاولى في بنية هذه الارقام من حيث كونه المصدر الاول للنفط الذى يذهب للغرب .

- فمن مجموع 33 مليون برميل يومي من النفط الخام استوردها العام ساهم العالم العربي وحده بـ 18 مليون برميل يومي مقابل 2 مليون برميل يومي من الدول الاشتراكية) اى ما يزيد على 45 ٪ وكما قلنا سابقا فان 27،5 مليون برميل يومي ذهبت الى العام الراسمالي .

ويجمع المراقبون على ان اعتماد الغرب الراسمالي وضمنه امريكا على نفط العالم العربي هو في ارتفاع مستمر كما توضح سيرورة العلاقة بين امريكا والنفط العربي .

حتى بداية السبعينات كانت العلاقة بين النفط العربي وامريكا مستقرة في نسبة قارة اذا لم تكن نسبة النفط المستورد من العالم العربى تتجاوز 4 ٪ من حجم مستوردات النفط الامريكى من الخارج. من هنا فقط كانت اهمية النفط العربى بالنسبة لأمريكا تنبع من حاجياتها الداخلية ، ولكن من حجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسية الامريكية ، ومن حاجيات السياسة الخارجية الامريكية. غير ان هذا وضع صار يتحول من سنة 1970 وبخاصة منذ اواسط السبعينات ، بحيث انضافت حاجة الاستهلاك الداخلى الى

العاملين المذكورين ، وخلافا لما يظهر فان هذا الاعتماد على النفط العربي لا ينقص من كونه امريكا هي المستفيد الاول من مجمل علاقات النفط العالمية والعربية خاصة . فاذا كان من الصحيح ان الزيادة الكبيرة في اسعار النفط قد ازدادت من حصة الدول المصدرة له في العملة الصعبة فان الاصح كذلك ان امريكا استفادت بشكل اكبر

- من حيث ان غالبية تلك العملة الصعبة تعود الى امريكا في شكل مستوردات سلع استهلاكية وخدمات بل ورؤوس اموال . من هنا فان تدفق المال العربي لامريكا يعوض بشكل اكثر نفقاتها على النفط المستورد .
- ايضا من حيث ان الزيادة في النفط الخام تستجلب زيادة في النفط المصنع ومشتقاته .. وبالتالي فان ايرادات الشركات المتعددة الجنسية الامريكية تفوق بكثير ايرادات الدول المصدرة للنفط .
- وايضا من حيث ان امريكا هي اقل مستورد في الكتلة الراسمالية العالمية امام اليابان واوروبا الغربية فان ذلك يجعل نفوذها السياسي والاقتصادي قائما .

والخلاصة بصدد العلاقة الامريكية ـ النفطية العربية هي ان النفط العربي هو مجال اساسي من مجالات المصالح الحيوية الامريكية رهنا وتزداد اساسيته مستقبلا .

وكما هو الحال بالنسبة للنفط ، فان المال العربي هو احد مشتقات النفط المصدر يحتل مكانة هامة في اهتمامات المصالح الامريكية خاصة والغربية عامة .

لاول مرة بعد معركة البترول غداة حرب اكتوبر ، وجدت دول العالم الثالث ، المصدرة للنفط نفسها تتوفر على فائض مهم في حساباتها النقدية مع الغرب نتيجة الارتفاع الذي عرفته اسعار البترول ، ومنذ ذلك الحين وهي تتوفر على ذلك الفائض .

واذا كان اقتصاد تلك البلدان ومستوى معيشتها قد عرف تحسنا ما في مستوى المعيشة بتلك البلدان كما ان النخب الاقتصادية بها قد راكمت ثروات طائلة ، فان الغرب الامبريالي وخاصة منه امريكا كان اكبر مستفيد من تلك الزيادات ومن ذلك الفائض المالي رغم ان اسطح الاشياء يظهر العكس .

لقد اصبحت الدول العربية المصدرة للنفط اهم البلدان المؤثرة في اسواق العملة الاوروبية والبنوك المالية بسبب اعادة استثمار مئات المليارات من الدولار في بيوت المال الغربية .

، ففي 1975 كان 12 ٪ من اموال الشرق الاوسط في ادوات وممتلكات

العملة الغربية الاوروبية . وفي 1976 ازدادت النسبة الى 19 ٪ ، وتقول احدى وثائق الخزينة الامريكية .

« من مجموع يبلغ تقريبا 133 بليون دولار في موجودات مالية جمعتها دول اوبيك فيما بين 1974ـ1976 ، استثمر ما يقدر بـ 48 بليون دولار في سندات الخزينة الحكومية والاستثمار المباشر الطويل الامد في البلدان الصناعية واقرض مبلغ 9،75 ٪ بليون دولار آخر الى منظمات دولية ... واودع القدر الاكبر (49 بليون دولار اى 37 ٪ من مجموع) في مصارف تجارية معظمها في نيويورك ولندن »

ونتيجة لهذا الوضع صارت موارد مؤسسات الاقراض الرسمية تتضاءل امام موارد المؤسسات الخاصة . « فمجموع من يتوفر عليه اكبر 21 مصرف تجارى امريكى قدر بحوالى 400 بليون دولار في نهاية 1975 في حين ان موارد الاقراض لصندوق النقد الدولى والتسهيلات الخاصة للمجلس الاقتصادى الاوروبى لم تتجاوز 21 بليون دولار ، الشيء الذى لا يبلغ حتى نصف متوفر ، البنك الامريكي سيتي كورب الذى بلغ حوالي 64 بليون دولار »

والمعلوم ان الدول العربية تحتل المركز الاول في تحقيق الفائض المالى الاكبر من تصدير النفط . فالسعودية والكويت والامارات العربية تتلقى حوالى 48 ٪ من ايرادات النفط وتتوفر من خلالها على 90 ٪ من الفائض المالي وتستخدم أكثر من 50 ٪ منه في بريطانيا وأمريكا . بحيث استخدم (مثلا) 77 ٪ من فائض الاوبيك المالى في امريكا واوروبا الغربية . وحتى سنة 1979 بلغ ما تملكه الدول النفطية في المصارف الامريكية الموجودة في الميتروبول والاطراف حوالى 50 بليون دولار ومن طبيعة الحال فان اية حركة مفاجئة من طرف هذا المبلغ لا بد وان تؤثر بشكل بالغ على النظام المالى .

ليست اعادة استخدام الفائض المالي في امريكا والغرب هو الفائدة الوحيدة التى تجنيها امريكا من الفائض المالى العربى ولكن هناك فائدة أكبر انها تتعلق بوضع الدولار الامريكي في سوق العملة ، فلولا الاموال العربية لكان الدولار كعملة احتياط قد انهار مع انهيار اتفاقيات بريتن وودس . وبالنتيجة فان دوام الدولار كعملة احتياط يترك باب الهيمنة الامريكية على الراسمال الغربى (اليابانى والاوروبى) مفتوحا وقدرة هذا الاخير على المنافسة ضئيلة . هذه الهيمنة تبقى دائما ممكنة ما دامت السعودية تربط سعر النفط بالدولار الامريكى وتطالب دفع ثمن نفطها بالدولار الامريكى . وبالطبع فان النتيجة تنعكس سلبا على السعودية نفسها اذ ان امريكا ستفعل كل ما في

وسعها (سلميا او غيره) لابقاء السعودية في فلك مصالحها .
أخيرا تأتي الفائدة الثالثة لصالح أمريكا والغرب من الفائض العربي والمالى والنفطى . انها التجارة. ولن نطيل هنا في هذا الصدد فمن الشائع والثابت ايضا ان الدول العربية تأتي على رأس قائمة الزبائن الامريكية .

يتجلي واضحا اذن من خلال ما سبق عن علاقات امريكا بالوطن العربي ان هذه العلاقة في النهاية ، تتجاوز اساسها منظور امريكا للتعامل مع كل دول « العالم الثالث » : اخضاعه لمفهوم المصالح الحيوية الامريكية . من هذا المنظور فان الوطن العربي حيوى جدا بالنسبة للمصالح الامريكية .. استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا من اجل الحفاظ على هيمنتها على مناطق واسعة من العالم ومن اجل استمرارية وضعها كقوة عظمى وكقاعدة للغرب الامبريالى . وبالنتيجة فان مسالة الحفاظ عليه ضمن السيطرة الامريكية تصبح مهمة اولى على جدول اعمال الامبريالية مهما كان الثمن الذى تجب تاديته ومهما تعددت الاساليب للوصول الى هذه الغاية . ومنذ ان بلغت امريكا المقام الامبريالى الاول كان الشرق الاوسط همـا من همومها الاساسية ، وعملت كل ما امكنها لدمجه بمصالحها من خلال نسيج من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية افقدته العديد من دول الوطن العربي مقومات استقلاله وجعلتها جرما يدور في فلك التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية . غير ان هذا الاهتمام زاد اكثر مع تعاظم دور النفط والمواقع الاستراتيجية في عصرنا. ومن ثمة أصبح الوطن العربي ضمن الشرق الاوسط هو مركز الاهتمام الاول في الاستراتيجية الامريكية السياسية والعسكرية الراهنة .

الوطن العربي في الاستراتيجية الامبريالية الراهنة

« ان هناك سبع حقائق تعطى منطقة الشرق الاوسط وضعا متميزا واهمية خاصة (وهى) على التوالى .. الاهمية الاستراتيجية للمنطقة التى تسكنها ملايين غير منحازة ، البترول ، التسلل الشيوعي ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بروز القومية العربية ، ثورة المنطقة ضد الاستعمار الغربي ، بروز مصر كزعيمة للعالم العربي والوحدة العربية وتزعمها لحركة الوقوف ضد الغرب » و «آخر هذه الحقائق هو وجود اسرائيل»

ج. كيندى

ان اهداف السياسة الامريكية في الشرق الاوسط هي كما يلي :

1) مكافحة النفوذ السوفياتي في المنطقة وخلفاؤه .
2) الحفاظ على حرية حصول الغرب على نفط الخليج .

3) تقوية الطاقات الدفاعية للحلفاء في المنطقة .

4) متابعة سيرورة السلاح بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

ان جميع النزاعات التي تنشب في الشرق الاوسط سينظر لها من منظور تهديد التوسع السوفياتي وخطره .

م. بورت

مسؤول الخارجية الامريكية في تصريح للكونغريس

في مارس 1981

بين رئاسة كيندي ورئاسة ريغان أكثر من 17 سنة .. وكما يبدو من المقولتين أعلاه فان جوهر الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط واساسا منه العالم العربي وان اختلفت الاساليب واتضافت المهمات فانه يبقى هو نفس الجوهر .

تحددت الاستراتيجية الامريكية في العالم العربي خاصة والشرق والاوسط عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة على أساس بعض الثوابت . ومن يلاحظ تعاقب السياسات الامريكية ازاء الوطن العربي يلاحظ بديهية استقرار تلك الثوابت ووجودها في صلب كل الصيغ والمبادىء التي انبنت عليها تلك السياسة . فمن مبداء ترومان الى مبداء ايزنهاور الى مبداء نيكسون الى مبادرة كارتر الى مبادرة ريغان . تعددت الصنع لكن الجوهر استقروا واحد .. واذا كانت بعض التواريخ المرتبطة بالقضية الفلسطينية مهمة في سياق تلك الاستراتيجية (1956 ـ 1967 ـ 1973 ـ 1982) باعتبارها عامل تكشف للسياسة الامريكية والتصاقها بنشوب ازمات تهدد الوجود الامريكي في المنطقة ، فان كل المبادرات الامريكية التي اطلقتها تلك التواريخ ، لم تحد عن القاعدة العامة .

ثلاث ثوابت نجدها في مسيرة الاستراتيجية الامريكية اتجاه المنطقة العربية خاصة والشرق الاوسط عموما :

- رسم السياسة الامريكية انطلاقا من العداء للسوفيات ومحاربة النفوذ السوفياتي .
- العداء والمناهضة لحركة العربي القومية .
- الحفاظ على النهب الامبريالي لخيرات المنطقة تحت ستار حماية مصالح الغرب المتمدن .

وحتى لا نذهب بعيدا في تاريخ الاستراتيجية الامريكية اتجاه العالم العربي .. سنكتفي هنا بتقييم سريع لتلك الاستراتيجية خلال السبعينات مع التركيز على الاستراتيجية الراهنة اي في ظل ادارة ريغان .

السياسات الامريكية اتجاه العالم العربي خلال السبعينات من دون شك شهدت السنوات السبعينية الاولى بداية الافول الامريكي في منطقة

جنوب شرق آسيا وبداية اندحارها الذي تم مع منتصف السبعينات عن مناطق شاسعة منها (الفيتنام ـ الكمبودج ـ اللاووس) ولقد كان من الاول سببا رئيسيا من اسباب التركيز أكثر على المنطقة العربية باعتبارها آخر المعاقل الامريكية الاقل اهتزازا والذى يجب صيانته .

ان الإهانات التي الحقتها الهزائم الهند الصينية بالامبريالية الامريكية جعلت مركزية الصراع الامريكي من أجل وقف تدهور مركز القوة الاعظم في العالم تنتقل من المحيط الاطلسي والمحيط الهادى الى ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندى ، وبالطبع ليس الهدف هنا فقط هو الاتحاد السوفياتي خاصة والشيوعية عامة ولكن هناك أيضا (كاهداف أخرى في الشرق الاوسط) . أوروبا واليابان والقومية العربية .

حتى أواخر الستينــات كانت السيطـرة الامريكيـــة الاستراتيجيـــة والاقتصادية على الدول الصناعية الغربية بديهية ولكن بعد تلك الفترة ، استطاع الاتحاد السوفياتي ان يعزز قوته وينشر صواريخه العابرة للقارات (67ـ68) ويحفظها في مواقعها الاسطوانية منتقصا بذلك من أهمية المظلة النووية الامريكية فوق أوروبا الغربية . وكرد على ذلك سعت (وتسعى) أمريكا الى تقريب الاسلحة النووية من الاتحاد السوفياتي ، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بنصب قواعد أمريكية في الشرق الاوسط وخاصة بعد منتصف السبعينات وبنفس الدرجة التي تقلصت فيه دعامات النفوذ والسيطرة الاستراتيجية الامريكية ، تقلصـت كذلك اسس الهيمنـة الاقتصاديـة الامريكية على الغرب الاوروبي بعد أن استعاد هذا الاخير صحته الاقتصادية التي فقدها خلال الحرب الثانية فاصبحت شركته العملاقة مزاحمة للامريكيين حتى ان عام 1968 سجل اختلال ميزان مدفوعات أمريكا مع حلفائها الغربيين واليابانيين كما شهدت بداية عمليات تخفيض قيمة الدولار . ومع بداية السبعينات (وحتى نهايتها) شهدت كل مناطق العالم منافسة أوروبية ويابانية في تسويق السلع المصنعة ضد أمريكا بشكل لم تستطع معه هذه الاخيرة الفوز ما عدا في الشرق الاوسط وامريكا اللاتنية حيث تمتلك أمريكا قصب السبق في مجالي الاستثمار والتجارة بفضل مصالحها في العربية السعودية والخليج .

ويهم أمريكا بالطبع ان تحافظ على هذه السيطرة مهما كان الثمن خاصة وأنها لضرورات استعادة المركز الاول في العالم وفرض هيمنتها من جديد على حلفائها الغربيين ، ولتقلص تفوقها الاستراتيجي وهيمنتها الاقتصادية الشاملة تعد مسالة ضرورية بالتحكم في مصدر 80 ٪ من 95 ٪ من النفط الياباني (النسبة المستوردة من النفط الذى تستهلكه اليابان) وكذا 80 ٪ من مصادر طاقة أوروبا بالاضافة الى الطريق البحرية

القادمة من جنوب أمريقيا التي تشكل مصدرا رئيسيا للمعادن باتجاه اوروبا .. التحكم في كل هذا يشكل اساسا من أسس ما تبقى من هيمنة أمريكا على أوروبا واليابان . من هذا المنطلق تتحرك الاستراتيجية الامريكية في المنطقة .

ولقد بين نيكسون وكيسنجر استراتيجيتهما في الوطن العربي من زاوية استراتيجيتهما العامة في العالم المبنية على التفاهم حول مناطق النفوذ مع الاتحاد السوفياتي ... وتحصين مناطق النفوذ الامريكي عبر أسلوب الدولة / الدركية في المناطق الحساسة منه فكان من نصيب الوطن العربي باعتباره قلب الشرق الاوسط دعم ايران واسرائيل وتدجيجهما كلب حراسة أمريكية على العالم العربي وفي نفس الوقت رسمت مبدأ « السلام انطلاقا من الحرب » مشجعة عدوانية اسرائيل كمرتكز لفرض سلام / استسلام في نزاع الشرق الاوسط لضمان الاستقرار به فكانت سياسة الخطوة خطوة .. والكيلومتر 101 التي حركت القطار الذي وصل كامب دايفيد .. وليست حرب لبنان الاخيرة الا اعادة تطبيق لنفس المبدأ الامريكي : الحرب تؤدي الى السلام (بمعنى استسلام المهزوم) .

كانت حرب اكتوبر 1973 وانتصاراتها العربية الجزئية ضربة أولى للصيغة « النيكسنية والكيسنجرية » للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط بحيث أكدت انعدام فعالية الاعتماد على القلاع الامبريالية الفرعية .. فالمسافة التي تفصل قوة اسرائيل العسكرية والتسليحية عن العرب لم تمنع من هزيمتها لولا التدخل العسكري الامريكي في شكل الجسور الجوية ولولا خيانة السادات التي تأكدت فيما بعد . وقد بدأ التفكير جديا منذ أواسط السبعينات في تجاوز تلك الصيغة نحو العودة الى الإعتماد على السياسة الامريكية والتدخل المباشر خاصة وقد اندلعت أزمة النفط . غير أن شروط داخلية اساسا (عقدة الفيتنام .. واهتزاز المؤسسة الامريكية بحكم ووترغيت — والازمة الاقتصادية) أرجأت ذلك حتى دخل كارتر البيت الابيض .

لم تكن لامريكا قبل كارتر أية خطط للتدخل المباشر انطلاقا من قواعد شرق أوسطية للقوات البرية .. كانت فقط قواعد الحلف الاطلسي في تركيا وقاعدة بشاور الامريكية هي مراكز انطلاق العمل الامريكي في الشرق الاوسط لكن ما أن انتهى عصر كارتر حتى كان حوالي 20 الف امريكي من مشاة البحرية يتدربون على التدخل السريع ، في مناطق الخليج والصحراء وكانت خطط التدخل العسكري المباشر والاجماع الاستراتيجي جاهزة . من دون شك .. سقوط ايران الشاهنشاهية التي كانت سيف ديموقليس المعلق فوق رؤوس عرب الخليج والنفط .. والدرس

التاسي من أزمة النفط لعبا دورا في اعادة تشكيل السياسة الامريكية على مبدأ التدخل المباشر لحماية المصالح الامريكية .. لكن مرحلة كارتر كانت انتقالية فقط لانها لم تتجاوز وضع الخطط التي سيطورها ويطبقها ريغان منافسة القوة ، في عصر كارتر كثر الكلام عن « السلاح في الشرق الاوسط » وعن « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » علنا ولكن البنتاغون كان يخطط للتدخل المباشر كي ظهر من عملية طاب لانقاذ الرهائن بايران .

اعتمد كارتر في سياسة الشرق أو سطية على عنصرين جديدين / قديمين .

- قوات الردع السريع (16)
- والاجماع الامين بين الحلفاء والمنبي على القواعد المنتشرة هنا وهناك استراتيجيا وقد برز الكولونيل مايكل لا نينج أحد أفراد القيادة الامريكية للاستعداد الحربي التابعة للبنتاغون الخطة « بتقديم المساعدة عند الحاجة » واضاف كارتر والدفاع عن حلفاء أمريكا ضد « الاعتداء السوفياتي » « وقد حددت الصحيفة الامريكية » انترنلسيونال هيد التراييبون » أعمال قوات الردع السريعة وطابعها كما يلي : « انها عملية عسكرية صريحة تستهدف الاستيلاء على منطقة كبيرة منتجة للنفط والاحتفاظ بها وفرض الرقابة على شحن النفط واسعاره والتأثير في اتخاذ القرارات المرتبطة بالنفط نفسه .

1) ضمان تدفق النفط واستمراره باتجاه امريكا والغرب .
2) السيطرة على الممرات المائية .
3) المحافظة على الحكومات « الصديقة » النفطية المتعاونة مع أمريكا .
4) المحافظة على استقرار نفود أمريكا في مناطق النفط واستمراره .
5) التصدى للوجود السوفياتي في المنطقة .
6) تكريس الوجود الصهيوني وحماية اسرائيل .
7) ضمان الاسواق الواسعة ومصادر المواد الخام الرخيصة .

غير ان نوعا من التشكيك في امكانية قيامها بمفردها بالدور المنوط بها حتم ضرورة مساعدتها بالقواعد العسكرية الثابتة .. ما يفسر الاهتمام الامريكي بالمناطق المحادية للخليج (مصر ـ الصومال ـ عمان .. الخ ..) التي سيعتمد عليها في اختصار المسافات والدعم وتعويض الخسائر والتموين بالوقود الخ .

ان هذه الخطط التي أقرت في عهد الرئيس كاتر .. طبقت بابعاد أكبر أوخطر في ظل ادارة ريغان .

«الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط والعالم العربي تحت ادارة ريغان»

ان السياسة الراهنة لامريكا ريغان كانت احدى نتائج الازمة التي عرفتها تلك السياسة في أواسط السبعينات من جراء هزائمها الاسيوية والامريكية اللاتينية . لقد جعل ريغان ضرورة « استعادة القوة الامريكية » ابرز محاور حملته الانتخابية ، وبالفعل جاء انتخاب ريغان كتعبير عن أمريكا الايلة الى الانحدار كقوة عالمية ومن ثمة كمحاولة انقاذ للقوة الامريكية هكذا منذ صعوده للبيت الابيض حرص ريغان ، خطابا وممارسة على التركيز على سياسة « العضلات المفتولة » جاعلا من « التصدى للتقدم التوسعي السوفياتي » أهم بنود سياسته العامة ، ولاسباب استراتيجية وغيرها أوردناها في مكان سابق من هذا المحور وجاء الشرق الاوسط ضمن أولى الاولويات في تلك السياسة .

واذا كنا نشدد على أن ادارة ريغان لم تفعل سوى اتمام ما بداته ادارة كارتر في سنتها الاخيرة (من جراء نفس الاحساس المشترك بضرورة انقاذ قوة أمريكا واستعادة مكانتها الاولى الايلة الى الانحدار) ، فاننا مع ذلك نشدد أكثر أن ذلك الاتمام انجز بهمة أكبر وبقناعة أكثر عدوانية ومن الصحيح أن نقول ان سياسة ريغان تختزل ضمنها كل العناصر العدوانية في السياسات الامريكية السابقة لها منذ نهاية الحرب الثانية .

ان السياسة الامريكية اتجاه العالم العربي والشرق الاوسط في ظل ريغان هي نفسها التي سادت خلال الفترة الاخيرة من عهد كارتر والتي تختزلها في المحاور المركزية التالية والناتجة عن العداء العدواني للسوفيات :

- التصدى للسوفيات هو المركز .
- الاهتمام اذن بمناطق النفط وتامين حمايتها وتبعيتها .
- ضرورة اجماع استراتيجي لحلفاء امريكا على هذه الخطة وتنفيذها .
- ضرورة تكثيف الوجود العسكرى الامريكي في الشرق الاوسط .
- انزال « نزاع الشرق الاوسط » الى المرتبة الثانية .

أما الاختلاف بين الادارتين فقد كان في الافصاح عن هذه السياسة فبينما أخذ هذا الافصاح شكل « نقاوة رهبانية » عبر صيغ الدفاع عن « حقوق الانسان » و « المثل العليا » و « الحرية » لدى كارتر ، اتخذ شكلا أوضح وأكثر عجرفة لدى ريغان ... ومن دون شك أن عهد ريغان كان عهدا تطبيقيا لتلك الاهداف اكثر من عهد سابقه .

لقد اوردنا في مطلع هذا التطبيق مقولة لمسؤول امريكي أمام الكونغريس حول سياسة أمريكا إتجاه الشرق الاوسط والعالم العربي تؤكد نفس المحاور المذكورة أعلاه . والان وقد شارف عهد ريغان على النهاية أين وصل تطبيق هذه المحاور ؟

- التصدي للسوفييات :

جعلت ادارة ريغان من هذه المسألة قضية مجموع القضايا ، ومن خلال هذا المنظور عالجت علاقاتها مع دول المنطقة ، هكذا فان كل دولة يجمعها علاقة ما بالاتحاد السوفياتي أصبحت تابعة له و « بيدقا » من « بيادقه » و « ركيزة اساسية » من اركان الارهاب الدولي الموجه ضد استقرار العالم الحر واصدقائه وما وطئت اقدام ريغان البيت الابيض حتى اصبحت « ليبيا » شيطانه الاول لابد من محاربته وتضييق الخناق عليه حتى وصل الامر بأمريكا لحد اتهام القذافي بمحاولة اغتيال ريغان . وكان من نتيجة الحملة طبعا اتخاذ اجراءات التطويق ضد ليبيا بدءا بالحرب الاقتصادية (17) ومرورا بالمناورات البحرية بمحاذاة مياهها الاقليمية ثم انتهاء باختراق اجوائها (18) وفي نفس الوقت لم تنج سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من نفس الحملة ، كما ان اليمن الديمقراطية تعرض لحملة من التشهير والتحريض عليها بهدف ابتزاز المزيد من التسهيلات والقواعد الاستراتيجية من عمان والخليج عامة لصالح امريكا .

ان الحجة الوحيدة التي تقدمها الامبريالية الامريكية ضد كل هذه الاطراف العربية هي وجود علاقات تربطها بالاتحاد السوفياتي .. هذه المعطيات التي اوردناها حول ممارسة التصدي للسوفييات (التي ليست الا تبريرا ابتزازيا للمزيد من الانتقاص من السيادة العربية على اراضيها ومياهها وسياستها لصالح امريكا) الا مستوى اول . اما المستوى الثاني فقد اتخذ شكل الدعوة الى الاجماع الاستراتيجي الامني في المنطقة .

- الاجمـــاع الاستراتيجـــي الامنـــي :

خلال زيارته الاولى للشرق الاوسط في يناير 1981 ، اوضح هيغ وزير الخارجية اندالك أن أهم الاهداف الامريكية في المنطقة هي حماية الخليج وأمنه عبر تحقيق اجماع استراتيجي ضد السوفييات يعتمد أطراف كامب دايفيد (اسرائيل ومصر) والسعودية ، ولم تمض فترة قصيرة حتى كانت صفقة الاواكس للسعودية ، واكد من جديد ريغان في خطاب بتاريخ 3 فبراير انه يسعى لخلق اجماع استراتيجي في المنطقة عبر تشكيل « نظام أمن جماعي اقليمي » ، ومن طبيعة الحال لم يستطع ريغان الان تحقيق هدف الجمع بين اسرائيل وحلفائه العرب غير انه حقق خطوات هامة على الطريق كما تدل على ذلك مناورات النجم الساطع II (فيما بين 14 و 24 نونبر 1981) التي جمعت امريكا ومصر ودولا أخرى ، واذا كانت مصر هي رهان كارتر ، فان السعودية هي رهان ريغان يؤكد ذلك ما يلي :

- صفقة الاواكس الموروثة عن كارتر !

- 26 مليار دولار هي ثمن العقود التسليحية التي انجزتها السعودية مع امريكا

- دور الزعامة الذي تلعبه السعودية في خلق وفاق استراتيجي في الخليج عبر تشكيل مجلس التعاون الخليجي واعطائه دورا عسكريا .
- الدور السعودي خلال محاصرة « زحلة » في لبنان من طرف سوريا ثم ازمة صواريخ السام خلال 1981 .
- مشروع فهد الداعي الى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل و. م. ت. ف والدول العربية بشكل ضمني .

ان بحر الدماء الذي يفصل بين اسرائيل والعرب عامة وكذا التاريخ الطويل للصراع الصهيوني العربي يشكل أهم أعاقة لتحقيق الهدف الامريكي في انجاز اجماع يضم اسرائيل والحلفاء العرب المتأمركين . ومن المستبعد في ظل استمرار « نزاع الشرق الاوسط » وقضية الشعب الفلسطيني أن يتحقق النظام الامني الاجماعي بشكل صارخ . لكن هذا لا يمنع من تحقيقه ضمنا وبتاكتيك مختلف ، كما اتضح ذلك خلال الايام الاولى من الحرب اللبنانية الفلسطينية الاسرائيلية ، حيث كان تواطؤ الرجعية العربية المتأمركة واضحا ... أو كما اتضح في الموقف من ليبيا خلال مؤتمر طرابلس الذى لم ينعقد من خلال ضغط السعودية ومصر والسودان (برعاية أمريكا) لعب دورا في افشال المؤتمر .

ان الخلفية الاساسية لمشاريع « السلام » الامريكية والرجعية العربية على القضية الفلسطينية لا تظهر فقط عبر سيرورة الاعتراف باسرائيل بل تاتي في صلب اهتمام عرب امريكا بتطبيع الوجود « الاسرائيلي » والتعاطي معه على طريق تحقيق « الاجماع الامني » ضد « الاتحاد السوفياتي » كذريعة ولكن في واقع الامر ضد الطموحات التحريرية العربية للجماهير .

- حماية الخليج (النفط) وسياسة القواعد العسكرية المتنقلة والثابتة .

في فقرة سابقة أوضحنا بعض الخلفيات التي أدت بأمريكا ما بعد أزمة النفط في أواسط السبعينات الى التفكير في والتخطيط لحماية النفط الخليجي والاعتماد على التدخل الامريكي المباشر . وفي هذا الصدد كانت العودة الامريكية في أواخر السبعينات الى سياسة القواعد الثابتة للانطلاق نحو المراكز الحساسة كما جاءت خطط انشاء قوات التدخل السريع الامريكية . ماذا أنجز الان في العالم العربي والشرق الاوسط على هذا المستوى ؟

حتى نهاية عهد كارتر ومنذ ان رحلت أمريكا عن قاعدة هويلس بليبيا سنة 1979 ، لم تكن لامريكا أية قاعدة عسكرية ثابتة في شرق الوطن العربي ماعدا تسهيلات المرور والامتداد في جزيرة مصيره بعمان وما انجزته مصر من تخل عن سيادتها من خلال كمب دايفيد واذا جمعنا الان حصيلة القواعد الامريكية واتفاقات التسهيلات ، نستطيع بأن نؤكد بان العالم العربي هو مجال الاختراق الواسع لسياسة القواعد العسكرية الامريكية :

● استطاعت أمريكا ريغان أن تحصل على قواعد عسكرية في أكثر من ثلاث دول عربية توجد على الخليج من قريب أو بعيد، فالى جانب قاعدة مسيرة وقواعد أخرى في مسقط وعمان اضيفت قاعدة راس بناس المصرية ونيريرة الصومالية .

● حصلت أمريكا ريغان على تسهيلات للمرور والتخزين وتجميع القوة على طريق الخليج من أكثر من دولة عربية فبالاضافة الى السودان هناك تونس والمغرب والسعودية .

ويضاف الى هذا العدد الهام من القواعد والتسهيلات تركيب أجهزة الرصد الاواكس في السعودية ومصر وكذا اتفاقات التعاون العسكرى بين أمريكا وحلفائها العرب (مصر ـ السعودية ـ المغرب ـ الاردن ـ السودان الخ...) كما هو الشأن بالنسبة للقواعد والتسهيلات فأن تحقيق انجاز قوات التدخل السريع الامريكية قد بلغ حداً هاما من التطبيق كما تدل على ذلك مناورات النجم الساطع الاولى والثانية في مصر التي شاركت فيها هذه القوات .

والخلاصة التي يمكن ان نصل اليها من السياسة الاستراتيجية الامريكية في العالم العربي ، يمكن أن نسجلها مع الباحث الباكستاني أحمد اقبال (19) عن انجازات امريكا في الشرق الاوسط :

1) منذ عام 1978 احتفظت (ولاتزال) بوجود عسكرى ضخم فقد زيدت قوة الاسطول السادس من 45 الى 72 ألف جندى وهناك قوات الانتشار السريع . بالاضافة الى الوصول الى قواعد جديدة أو مجددة في مصر وعمان وكينيا وباكستان وتركيا (نضيف الصومال وعمان والمغرب والسودان وتونس) .

2) منذ 1974 ـ 1975 دقت أمريكا بوحشية مرتكزات في أقطار عربية (السعودية ـ مصر ـ عمان) .

هذه اذن محاور السياسة الامريكية اتجاه الوطن العربي ، لكن قبل ان تستخلص الخلاصات من هذا المحور لابد من وقفة حول القضية الفلسطينية في المنظور الامريكي

تطبيق ثالث : أمريكا والقضية الفلسطينية :

ليس في نيتنا هنا الاحاطة بتاريخ العلاقة الامريكية الفلسطينية ، فقد اشرنا الى بعض مراحل هذه العلاقة خلال فقرات سابقة ، سنقتصر هنا على تركيز أهم عناصر النظرة الامريكية ومعالجتها لقضية الشعب الفلسطيني خاصة منذ أن أصبحت امريكا القوة الغربية الاولى والامبريالية القائدة فيما بعد الحرب الثانية وحتى الان .

بالرغم من أن امريكا عاصرت المشكل الفلسطيني منذ قيامه في بداية

القرن وبالتالي عاينت اشكال اقتلاع الشعب الفلسطيني ، فان كل سياستها اتجاه القضية الفلسطينية انبنت على تجاهل تام للحقوق الوطنية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني بل انها لعبت أطوار عديدة في طمس الهوية الفلسطينية .

ان آمريكا لم تعالج القضية الفلسطينية الا كعنصر من عناصر سياستها العربية العامة ، بمعنى ما تمثله معالجة قضية فلسطين من زاوية المصالح الحيوية الامريكية وفي اولاويتها :

- تحصين مناطق النفوذ الامريكي ضد السوفيات .
- ضمان تدفق النفط العربي الى امريكا سياسيا وعسكريا واقتصاديا .
- استقرار العلاقة المتميزة لصالح امريكا مع حلفائها العرب ولقد عانت هذه المعالجة من تناقض صارخ يعتمد اساسين :
- الارتباط الوثيق الامريكي ، الصهيوني الاسرائيلي .
- المصالح الامريكية في المنطقة وتحالفاتها العربية .

هذا التناقض حاولت امريكا حله عبر معالجة مزدوجة خادعة تعتمد هي الاخرى عنصرين :

- الدعم الثابت والتقوية الصارخة للكيان الصهيوني كقاعدة دائمة .
- نهج تكتيكات مختلفة تتناسب والظرف وموازين القوى الاجتماعية في العالم العربي .

وانطلاقا من هذا العنصر يمكننا ان نفرز 3 تصورات امريكية للمسالة الفلسطينية خلال سيرورتها التاريخية منذ نشوء اسرائيل :

1) سياسة « القبول الانساني » الفلسطيني .
2) سياسة المواجهة الامريكية الفلسطينية .
3) سياسة الاحتواء الامريكي للمسالة الفلسطينية .

أ ـ :سياسة القبول الانساني : 1948 ـ 1967

الهزيمة العسكرية والتي الحقها الصهاينة بالانظمة العربية وانشاء اسرائيل سنة 1948 وضع امريكا باعتبارها ،حتلت الصف الاول في المقام الامبريالي في موقف حرج بالشرق الاوسط .. فمن جهة جاء اعلان اسرائيل ليفضح العلاقة الوطيدة الامريكية الاسرائيلية ومن الجهة الاخرى هناك الانظمة الرجعية العربية التي يجب المحافظة عليها (خاصة في عهد النمو القومي النضالي ضد الاستعمار) والتي تشكل القضية الفلسطينية احد العوامل المحتملة لاسقاطها . من هنا لايمكن للسياسة الامريكية اتجاه فلسطين أن تبدو سافرة العداء ـ هكذا اظهرت أمريكا تفهما « انسانويا » لقضية اللاجئين محققة بذلك أهدافا مختلفة :

- اظهار نوع من التضامن مع الانظمة الرجعية العربية والظهور بمظهر

العامل على حل المشكل الفلسطيني انطلاقا من المعطيات الواقعية .

- محاولة احتواء التفجير الذى تحمله مشكلة عدم حل قضية عشرات الالاف بدون مأوى .

- المساهمة في تصفية الكيانية الفلسطينية وطمس هوية الفلسطينيين . لقد عبرت امريكا عن هذه السياسة من خلال المساهمة في انشاء وتمويل الهيئات الدولية للاجئين واستعدادها للتعويض لهم وعدم معارضتها عودة الفلسطينيين الى اسرائيل شريطة القبول بالاعتراف والعيش في ظل الكيان الصهيوني .

وقد وصلت هذه السياسة قمتها في مشروع التوطين الذى قدمه فورستر دالاس وزير الخارجية الامريكية سنة 1954 ورفضته الدول العربية والشعب الفلسطيني ، وبرز هذا الاهتمام « الانسانوي » في مجموع مشاريع امريكا لحل القضية الفلسطينية (مشروع روجرز ـ مشروع سيكل) ومشاريع مجلس الامن التي لم تتعرض للفيتو الامريكي .

ب) 1967 ـ 1973 ، سياسة المواجهة الامريكية الفلسطينية : من المسلم به ان أواخر الستينيات كرست المسألة الفلسطينية من قضية لاجئين يبحثون عن المأوى والاستقرار ، وفي أحسن الحالات يناضلون سلميا وسياسيا ، الى قضية شعب أعلن الكفاح المسلح لابراز هويته واسترجاع حقوقه المنتزعة ، ان تحول القضية السريع الى قضية حركة تحرر وطني مكافحة افرز الابعاد الحقيقية لكل المواقف التى تعالج القضية . ومنها الوجه « الانسانى » للمعالجة الامريكية للقضية الفلسطينية لتبتدأ المواجهة بين الطرفين :

- طرف يهيمن في المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ويعمل كل ما في جهده للحفاظ على ثوابتها الرجعية بدءا باسرائيل وانتهاء بالانشطة الرجعية العربية .

- وطرف آخر يعي الدور الامريكي في طمس قضيته من خلال ارتباطات الرجعية العربية وتقوية الكيان المضاد له فطرح نفسه حركة تحرر عربية تناضل ضد تلك الثوابت .

على هذا الاساس ارتكزت سياسة امريكية مواجهة لحقوق الشعب الفلسطيني سياسيا وعسكريا يمكن اختصارها فيما يلي منذ 1967 :

ـ مضاعفة تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية .

ـ تدديم المشاريع التي تطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والاعتراض على قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التي تكرس تلك الهوية وتعترف بحقوقها .

ـ شن حملة اعلامية عالمية مسعورة ضد الشعب الفلسطـ

ـ استعداء الانظمة العربية المتآمركة على المقاومة الفلسطينية ومساعدتها

بالجبرة والبقاء على نفع الشعب الفلسطيني (مجازر الأردن في 70ـ1971 ومجازر لبنان في 1969 و 1973 ثم 1975) .

وبالطبع فان خلفية هذا الموقف تنبع من دور م. ت. ف. كحركة تحرر وطني عربية مناوئة للامبريالية وتهدد العواصم العربية المتامركة بالحرائق.

ج) 1974 ـ 1982 : **مرحلة الاحتواء الفلسطيني القسري** : على صخرة الكفاح الفلسطيني البطولي تكسرت محاولات العدوان الامريكي المباشر وغير المباشر ولم يفلح كل الابادات الجماعية في الاردن ولبنان وداخل الاراضي المحتلة في أن تسكت الصوت الفلسطيني وفي أن تقبر حقوقه الوطنية . على العكس من ذلك خاطب ياسر عرفات العالم من منبر الامم المتحدة بعد حرب اكتوبر وازمة النفط وقرارات مؤتمر الرباط سنة 1974 ، ولم يعد بوسع امريكا أن تتجاهل المشكل في جوهره الاصلي : حقوق شعب وارادة لتحقيق الدولة الوطنية المستقلة على طريق فلسطين الديمقراطية المتعددة الاجناس والعقائد ومن ثمة انطلقت صياغة جديدة اتجاه الفلسطينيين في اتجاهين :

ـ افراغ حركة التحرير الوطني الفلسطينية من مضمونها الثورى واستدراجها الى الحلبة السياسية الامريكية .

ـ في نفس الوقت اطلاق اليد الاسرائيلية عليها وعلى خيراتها لكي تحقق امريكا بالعصا الاسرائيلية ما لم تستطع تحقيقه الديبلوماسية وبورصة الدولار .

هكذا في الوقت الذى يطلق فيه الراهب كارتر « عواطفه للتعبير عن انسانيته » إتجه الحقوق المشروعة للفلسطينيين وضرورة ايجاد وطن لهم (وليس وطنا قوميا لهم) يرد مستشاره القومي بريجنسكي : « وداعا م. ت. ف. » وامام رفض الفلسطينيين لكامب دايفيد .. كان لابد للعصا الاسرائيلية أن تتحرك هذه المرة بشكل اعنف .. فكانت حرب لبنان ذروة الارادة الامريكية في الترويض والاحتواء القسرى للفلسطينيين حتى يجد مشروع ريغان طريق التحقيق .

والخلاصة في العلاقة الامريكية الفلسطينية أن ثابتها الاساسي هو العدوان الامريكي ضد الشعب الفلسطيني وتغييب حقوقه الوطنية عسكريا وديبلوماسيا .

وفي الاخير يمكن التأكيد على الاستنتاجات التالية :

ـ من المنظور التاريخي للعلاقة الامريكية العربية ليس هناك أي جديد يفرض تغيير طبيعة تلك العلاقات الاستغلالية العدائية . فقط جديد النهوض الثورى العربي بامكانه أن يفرض ذلك . وما دام هذا النهوض غير متوفر فان منظور وممارسة امريكا للعلاقة مع الوطن العربي لن تتجاوز

التصوير الرائع الذى قدمه محمود درويش في احدى افتتاحيات شؤون فلسطينية :

« برميل النفط وعود الثقاب الذي يهدده ، والإلة العسكرية الاسرائيلية التي تحميه ، وزجاجة الكوكاكولا التي ترطب العاملين حوله . هو المفهوم الامريكى لهذا الشرق ! » .

ـ ومن نفس المنظور التاريخي فان العلاقة الامريكية الفلسطينية يحكمها طابع العداء الدائم بين امريكا وشعب فلسطين . ولان أمريكا تحتفظ بعلاقة سيادة وود مع الانظمة العربية فانها تنهج عدة تكتيكات لتخفي العداء تارة ، ولتخفف من وطأة نتائجه عليها ... لكن الثابت دائما هو غياب الكيانية الفلسطينية في التصور الامريكي وفي العلاقة المبنية عليها ... وحين لاينفع التاكتيك في اخفاء العداء يصير الصدام هو قاعدة اللعبة ... هكذا كان في ايلول ، وهكذا الان في لبنان .

الخلاصـــة والافـق :

هذا الغوص المتواضع في رحلة العلاقـات الامريكيـة العربيـة ، الفلسطينية على وشك الانتهاء . لابد اذن من العودة الى تجميع مركز لخلاصات المحاور قصد الانطلاق نحو الافق .

ـ عالجنا في البداية الايديولوجية الكيانية الصهيونية وانتهينا في معالجتنا الى ان للصهيونية كايديولوجيـة عنصريـة الخصائص امبريالية الاصل والمنشأة ولا تختلف عن الايديولوجية الامبريالية في الجوهر الاستغلالي . وانها ، كيان استعمارى استيطاني استقر على أرض اقتلع شعبها بدعم الامبريالية الغربية ومن ثمة لم يستطع ان ينفرز مجتمعا أصيلا ككل المجتمعات الانسانية الاخرى .. وحتمـا (من منطق تقـدم التاريخ) سيندحر ككيان صهيونـي ما دام الشعب المقتلع من وطنـه موجـودا .

انه ككيان عنصرى لايمكنه أن يعايش من يعتبرهم دونه مستوى وهذا هو المنطق الذى سيحكم زواله .

ـ ثم عالجنا العلاقة الصهيونية الامبريالية وخلصنا الى ان بينهما علاقة جدلية مؤداها انه لولا الامبريالية لما استطاع المشروع الصهيوني أن يتبلور وان يتحقق ثم أن يستمر ، في وجود كليهما استمرار للاخر وضمان لصالحه .. قد يختلف الطرفان لكن الاختلاف يبقى عارضا وطفيفا ولابد أن ينمحي لصالـح الالتقاء الستراتيجـي ، وفـك الارتبـاط بيـن امريكـا واسرائيل ضرب من الغباوة في التفكير .

ـ وعالجنا في النهاية العلاقة العربية الامريكية ، والعلاقة الامريكية الفلسطينية وانتهينا الى انها في الاولى محكومة باستمرارية الهيمنة والاستغلال الامبريالي للعالم العربي ، وفي الثانية مطبوعة بالعداء والاستعداء على الشعب الفلسطيني والعمل على طمس كيا نيته وهويته التاريخية .

من هذه الخلاصات اذن يمكن نستشف الافق فنقول :
علاقة كهذه التي بين امريكا والوطن العربي .. وامريكا والشعب الفلسطيني لا يمكن أن تتغير ضدا على مصالح أمريكا الا بفعل ثورى عربي .. وفي غياب هذا الفعل لن تفعل امريكا الامبريالية سوى على ادامة العلاقة لصالحها بل وخلق شروط تعزيزها ومن ضمن هذه الشروط القوة الاسرائيلية .

من هذا المنطلق ايضا ننظر الى المراهنة الحالية على أمريكا وعلى امكانية الفعل الامريكي لتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة فنقول انها مراهنة خاسرة .

ان أي توجه سديد لحل الاشكالية الفلسطينية لابد وأن ينطلق من هذه الخلاصة : وحده الفعل الثورى في موازين القوى يضمن الحل التقدمي لها ويضمن عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وتحقيق كيانيته المرحلية على طريق فلسطين الديمقراطية .

ان تشكل الكيان الصهيوني في دولة « اسرائيل » جاء نتيجة سيرورة تطور فعلي في موازين القوى لصالحها أي بالتقدم باستمرار على مستوى تغيير ميزان القوى في فلسطين والمنطقة لصالحها عبر الحاق الهزيمة بالانظمة العربية ، وحركة التحرر الفلسطيني ودفعها تدريجيا الى خارج التراب الفلسطيني .

ولم يات الاعتراف الدولي باسرائيل الاغداة تجسدت كيانا (بعد قرار التقسيم) فوق جزء هام من ارض فلسطين .. حينها اعترفت بها بعض الدول ثم كرستها الامم المتحدة فاصبحت واقعا ملموسا .. وأية دولة فلسطينية فعلية لايمكنها أن تاتي الاعبر سيرورة مماثلة فعلية سيرورة تغيير ميزان القوى العسكرى والسياسي . الشيء الذى يبدو الان بعيدا . صحيح أن البعد التاريخي للقضية الفلسطينية وواقعها المعقد كقضية شعب اقتلع من على أرضه ومزقت أواصره ، ثم الدينامية السياسية لحركة التحرر الفلسطيني فرضت اعترافا دوليا هاما بالقضية . لكن هذا الدعم السياسي ابان في العديد من المرات أنه غير كاف لتغيير موازين القوى وبالتالي في فرض الدولة الفلسطينية على أرض الواقع .. فالقانون الدولي والشرعية الدولية غير كافية لدحر الكيان الاستيطاني عن الارض التي فوقها سيتأسس الكيان .. ولن تنظم جيوش الدول التي تؤيد الحق الفلسطيني .. فتزحف على اسرائيل لتنتزع منها أرض الدولة الفلسطينية فهذا الدحر هو من مهام الثورة الفلسطينية خاصة وحركة التحرر العربي عامة والى ان تنضج ظروف ذلك الفعل الثورى في موازين القوى نقول في النهاية ومن جديد : خاسرة المراهنة على أمريكا .. وخاسر الرهان الامريكي على الكوفية فقد تستطيع رائحة النفط القوية ان تخدر العقل والفعل العربي ، لكن التخدير لا يدوم .

(يناير 1983)

الهوامش :

(1) حين نتكلم عن الاستعمار المباشر نستعمل كلمة امبريالية ولا نفرق بين الامبريالية والاستعمار المباشر باعتبار ان جوهرهما واحد واصلهما واحد والاختلاف في الشكل : الجوهر هو الغزو والاصل هي الرأسمالية البورجوازية .

(2) نشدد على ان المشروع الصهيوني لا يمثل طموحا ولم يستجلب مساهمة كل الفئات البورجوازية اليهودية والتي بعضها قد استطاعت انشأت الاندماج في المجتمعات الاوروبية وضمن بورجوازياتها التي اصبحت منها . لاستكمال المعلومات راجع مكسيم رودنسون : شعب يهودي ام مشكلة يهودية ؟ بالفرنسية دار ماسبيرو .

(3) انياديش : لهجة اوروبية قديمة كانت تتكلمها مناطق المانية في القرن 14 و 15 ويقصها الاسرائيليون انها يهودية يتكلمها اليهود هناك الان . اللادينو : لهجة مشتقة عن اللغة الاسبانية في القرون الوسطى ويتكلمها الان يهود كثيرون في اسرائيل .

(4) عن التضخم المالي ونتائجه راجع شؤون فلسطينية عدد 95 اكتوبر 1979 ص 69 .

(5) عن العجز في ميزان المدفوعات نفس المصدر ص 62 .

(6) اميلكار النكاشتير : الصهيونية والعالم الثالث دار ... الجزائر 1972 .

(7) جدول المساعدات الذرية اخذ عن معلومات بشؤون فلسطينية العدد 121 سنة 1981 ص 66 .

(8) مساعدات 1982 و 1983 عن المجلة الانجليزية المختصة بالشرق الاوسط صيف 1981

(9) بنود الاتفاقية الاقتصادية الامريكية الاسرائيلية 1975 كتاب « القضية » للاخ ابو مازن دار القدس - بيروت .

(10) المساحة التقريبية للعالم العربي حصلنا عليها عبر مراكمة مساحة الدول العربية التي تضمها الجامعة العربية : المغرب - الجزائر - تونس - الليبية - موريتانيا - السودان - جيبوتي - الصومال - مصر - سوريا - العراق - الاردن - فلسطين المحتلة - العربية السعودية - الكويت - الامارات - البحرين - قطر - مسقط وعمان - اليمن الديمقراطية - اليمن الشمالية . الاحصاء لا يشمل اريتريا ولا الصحراء الغربية .
مصدر : المجلد السنوي الديمغرافي للامم المتحدة وكتاب الاحصاء للتجارة والانماء للامم المتحدة اوردهما كتاب « حالة العالم » 1981 دار ماسبيرو .

(11) مؤتمر فيينا 1815 هو المؤتمر الاستعماري الاول لتقسيم مناطق النفوذ « شرعيا » .

(12) اتفاقيات سايكس بيكو هي الاتفاقات السرية حول تقسيم مخلفات النفوذ العثماني بين القوى الامبريالية الغربية غداة الحرب العالمية الاولى .

(13) نعني بالتواريخ المرتبطة بكل كيان ، تاريخ استعماره مثال : الجزائر 1830 ، المغرب 1912 ... الخ .

(14) اتفاقيات يالطا هي التي حددت مناطق نفوذ المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية .

(15) راجع الامبراطورية الامريكية (بالفرنسية) كلود جوليان .

(16) عن اهداف قوة الردع السريعة راجع جريدة الشعب المصرية 25/11/1980 .

(17) عن الحرب الاقتصادية الامريكية ضد ليبيا نذكر تشجيع الشركات النفطية الامريكية على مغادرة ليبيا .

(18) عن اختراق الاجواء الليبية من طرف القوات الامريكية نذكر لحادث اسقاط طائرتين ليبيتين في عرض المياه الاقليمية الليبية .

(19) راجع استجوابا مع اقبال . شؤون فلسطينية 96 / سنة 1979 وآخر في عدد 125 ابريل 1982 .

حزب الكتائب :
من مشروع التقسيم الى مشروع السلطة

احمد العلمي

مع صعود **بشير الجميل** ومن بعده **امين الجميل** الى سدة الحكم في لبنان ، يكون قد حدث اول تطور (انتقال) **عملي** في البرنامج السياسي لحزب الكتائب من مشروع **التقسيم** الى مشروع **السيطرة** على لبنان ـ أرضا وشعبا ـ عبر الاستيلاء ـ « انتخابيا » ـ على سلطة الدولة .

بداية ، ينبغي الاشارة الى انه من باب الخطأ تفسير هذا الانتقال بالتدخل العسكري الاسرائيلي في لبنان ، وبالنتائج السياسية والحربية التي أسفر عنها لغير صالح الوضع الذاتي للحركة الوطنية اللبنانية والقوى الاخرى التى وقفت ـ معها ـ بوجه الاحتلال وضد صعود مرشح الكتائب : بشير الجميل . فالتدخل الاسرائيلى اذا كان له من دور ـ في هذا الصدد ـ فهو تعزيز موقع الكتائب بنزع الالغام من طريق مشروعه وصياغة الوضع اللبنانى بما ينسجم مع اهداف ذلك المشروع . اما أن يكون هذا التدخل مبرر ذلك الانتقال ومبدأ قيامه ، فهذا ما نستبعده بصورة جازمة .

ونحن نفترض ـ بالمقابل ـ ان هذا الحدث (الانتقال من التقسيم الى السلطة) جاء ليلخص ويكثف مرحلة حاسمة من التناقضات التي اصطرعت فوق الساحة السياسية اللبنانية . انه يشير الى عمق **التطورات** التى عرفها البرنامج السياسى لحزب الكتائب منذ عام 1977 والتى عبرت عنها مجموعة من وثائقه السياسية الهامة (1) . وهى تطورات لا نشك في ان لها علاقة مباشرة بالوضع الفعلى لمصالح الفئة التى يمثلها حزب الكتائب وبمازق تلك المصالح .

سوف نحاول ، في هذا المقال القصير ، تلمس هذه التطورات بالبحث عن وفي الاسباب التى أملت ذلك الانتقال البرنامجى في محاولة لطرح اسئلة حول العلاقة بين هذا التطور وبين الخارطة السياسية التى رسمتها نتائج الحرب في لبنان .

1 ـ حزب الكتائب ممثلا سياسيا للطغمة المالية :

1 ـ يعد حزب الكتائب أكبر التشكيلات السياسية في لبنان ، ليس فقط اليمينيــة منهــا ـ تلك التى تمثل مصالح مختلف فئات البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ـ، بل وايضا ، التنظيمات السياسية الممثلة لمصالح مختلف فئات وطبقات الشعب اللبنانى والمنخرطة ـ بهذا القدر او ذاك ـ في حركة النضال الوطنى الديمقراطى .

ان هذا الوزن السياسى لا يأتى حـزب الكتائــب من تجربته السياسية الطويلة (45 سنة) فحسب ، وانما يأتيه من **الموقع الفعلى** الذى يحتله في تمثيل مصالح الطبقة المسيطرة ، ومن **الوضع الملموس** للصراعات الاجتماعية الطبقية في لبنان قبيل الحرب الاهلية والتى ازدهر ـ في احشائها ـ الحل الفاشى الكتائبــى وترعرع الاستقطــاب ـ الذى اسنده ذلك الحل ـ لجزء غير يسير من الفئات الشعبية التى ظلت تحت تأثير الفكر «الطــائفى» للبرجوازيــة والمخرج الانحلوى الذى تقود اليه هذه سياسيا . وقد كان لامتلاك البرجوازية اللبنانية **جهاز الدولة** ـ بما يسمح به تدخله الايديولوجى والسياسى ـ أثره على اكساب أطروحات حزب الكتــائب وزنا مؤثرا في اوساط تــلــك الفئــات .

2. ـ لا يمثل حزب الكتائب مصالح **كل** الطبقة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة ، بل يمثل مصالح **الفئة المهيمنة** فيها وهى الفئــة **المالية** (او **الطغمة المالية** في اصطلاح بعض قوى الحركة الوطنية اللبنانية) . او لنقل بانه يمثل مصالح هذه الطبقة المسيطرة من خلال تمثيل مصالح الفئة المهيمنة فيها ، ذلك ان سيطرة الطبقة البرجوازية الكولونيالية اللبنانيــة (وكل سيطرة طبقية برجوازية) **تقضى** بضرورة ان تلعب الفئة المهيمنة فيها دور **تنظيم عملية السيطرة الطبقية** بضبط لعبة التوازن بين مختلف مكونات تلك الطبقة حتى لا تنفجر تناقضاتها بالقدر الذى يسمح من الموقع الطبقى النقيض ـ استثمارها في هدف الهجوم على سلطتها السياسية . هذا يعنى ان الهيمنة الطبقية للطغمة المالية اللبنانية هى ـ بمعنى ما ـ **ضرورة سياسية** لتنظيم السيطرة الطبقية البرجوازية ، وهى لم تكن ضرورة سياسية ـ كما سنرى ذلك ـ الا لانها قائمة في التاريخ الفعلى لمصالح الطغمة المالية وموقع هذه المصالح من مصالح مجموع الطبقة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . في ذلك الموقع فقط نجد مبدأ تفسير هيمنتها .

3. ـ لا يمثل حزب الكتائب ـ أيضا ـ كل الفئة المالية المهيمنة ، بل « **الجناح المسيحي** » منها واساسا المارونى (2) . ولنضع المشكلة في صيغة أوضح نقول : ان حزب الكتائب وهو يمثل مصالح كل الفئة المالية المهيمنة **حاضرا** ، يستثنــى ـ استقبالا ـ مصالح جناح منها هو « الاسلامى »

طالما يرتكز مشروعه على التقسيم وعلى فكرة انشاء « وطن قومي مسيحي ». وسنرى - في معرض التحليل - ان هذا التناقض بين الضرورة في ان يكون الحزب ممثلا لمصالح الطغمة المالية - وهي ضرورة موضوعية قائمة في الترابط العضوي بين مصالح « جناحيها » - وبين واقع انه ينفرد ، برنامجيا ، بتمثيل « جناح » منها... سيشكل وجها من المأزق السياسي لحزب الكتائب سيكون عليه ان يقطع مرحلة معقدة من الصراع ليستقر - اخيرا - على « مخرج » له منه.

4. - شكلت البرجوازية اللبنانية - منذ بدء العهد الكولونيالي - وسيطا طبقيا (3) بين الغرب الامبريالي والعالم العربي. ان موقع الوساطة هذا هو ما يفسر نهوض وازدهار قطاع الخدمات في لبنان واستقوائه على القطاعات المنتجة (الصناعة). ولم يكن الموقع الجغرافي للبنان هو الذي حدد بالاساس موقعه كوسيط - على نمط ما توهم بذلك الايديولوجيا البرجوازية اللبنانية - وانما يعود اليه هذا الدور بنتيجة التقسيم الامبريالي العالمي للعمل الذي حسم التناقض فيه بين قطاع التجارة والخدمات وبين قطاع الصناعة - وحتى في صيغتها الاستهلاكية - ، بعد عهد الانتداب ، لصالح الاول منهما على خلاف ما حدث - مثلا - في سوريا.

5. - ان هيمنة قطاع التجارة والخدمات على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى في لبنان هي القاعدة التي تنهض عليهما الهيمنة الطبقية للطغمة المالية (المرتبطة بالخدمات) على مجموع اقسام الطبقة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، وعلى القسم الطبقي الصناعي (الفئة الصناعية) بشكل خاص.

6. - ان حسم الفئة المالية التناقض بينها وبين باقي فئات البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، وبتدخل مباشر للامبريالية - او بالاحرى لتقسيمها العالمي للعمل - لصالح قطاع التجارة والخدمات ، سيكون له اثر متميز على علاقة لبنان بالعالم العربي ، بل هي علاقة البرجوازية فيه - والطغمة المالية على وجه الخصوص - بالعالم العربي انظمة وشعوبا (4) . وستظهر هذه العلاقة في شكلين لكل منهما آليته : فهي من جهة ستكون علاقة انتماء الى المحيط العربي حينما يعني المحيط - في مفهومه السياسي وفي واقعه الفعلي - الرجعية العربية والنفط والمصالح العربية الرسمية - خاصة الخليجية - التي يعتاش عليها قطاع الخدمات في لبنان والتي يجد فيها هذا القطاع - والفئة التي تحتكره - مبرر وجوده واستمراره ، وهي ، من جهة اخرى - علاقة انعزال عن هذا المحيط حينما لا يعني اكثر من حركة التحرر الوطني العربية بما هي حركة النضال ضد المصالح الامبريالية وضد التبعية، تلك التي ينهض على وجودها وجود هذه البرجوازيات الكولونيالية ومنها للبرجوازية اللبنانية. ان المظهر الرئيسي والابرز للذي تظهر فيه هذه العلاقة هو العداء الصريح

الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية ولحركة المقاومة الفلسطينية والذى فجرته الرجعية اللبنانية في حرب أهلية مدمرة وعلى قاعدة حل عنصرى فاشي

الا ان تطور حركة الصراع الطبقي ـ الوطني في لبنان سيضع العلاقة الاولى (الانتماء) ـ هي الاخرى ـ موضع الخلاف داخل « الجبهة اللبنانية » الفاشية ، وخصوصا مع توطيد تحالف بعض اطرافها مع اسرائيل ، ومع نمو ازدهار الحل الفاشي : التقسيم ، الهيمنة ، الطائفية . وسيكون لهذا التطور اثره على علاقة الطغمة المالية بالرجعيات العربية ، بل اثره على التناقض بين الجناح الانعزالي الاسرائيلي داخل الكتائب والداعي الى فصل لبنان عن العالم العربي ، ككل العالم العربي ، وبين الجناح الداعي الى ربطه به حتى لا ينفرط عقد المصالح بينهما (5) .

7 ـ لا تمارس البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية ـ السياسية بصورة مباشرة ، بل عبر **وكلاء** لها في السلطة يطلق عليهم اسم « **الاقطاع السياسي** » او « **الاقطاعات السياسية** » (6) . ورغم ما يثيره هذا التعبير من اشكال نظرى ـ مفهومي ـ ليس هذا مجال الخوض فيه ـ فهو يشير الى القوى والرموز والشخصيات التقليدية من زعماء الطوائف والعشائر والعائلات الكبيرة التي اقتضى النظام السياسي اللبناني « بتوازناته الطائفية التقليدية » ـ والتي ليست سوى الشكل السياسي الخاص بالسيطرة الطبقية البرجوازية في لبنان ـ وبطبيعة التكون التاريخي للبنية الاجتماعية اللبنانية والراسمالية التبعية فيها ، بل ـ وتحديدا ـ طبيعة العلاقة ، في هذه البنية ، بين المستوى الاقتصادى والمستوى السياسي ونمط التكون البنيوى للمستوى السياسي ـ الحقوقي الذى مثله ـ دستوريا ـ ميثاق 1943 وعكسته على صعيد الممارسات الاجتماعية الطبقية صيغة : لا غالب ، لا مغلوب (.. أقول : اقتضى كل ذلك أن يكون لهذه الرموز موقع السلطة هو موقع **التمثيل السياسي** لمصالح البرجوازية الكولونيالية التي يندمج « **الاقطاع السياسي** » في عالم مصالحها عضويا .

8 ـ ان تمارس البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها السياسية بشكل غير مباشر، وعبر وكلائها الطبقيين في السلطة، معناه ان هناك علاقة لا توافق بين سيطرتها الاقتصادية (او هيمنتها الاقتصادية حينما يتعلق الامر بالطغمة المالية) وبين سيطرتها (هيمنتها) السياسية . ان علاقة اللاتوافق هذه ، ستكون وجها آخرا من المازق السياسي للبرجوازية والطغمة المالية ولممثلها الصليبي : حزب الكتائب .

2 ـ في مشروع التقسيم :

ان ابرز ما طبع المشروع الفاشي الكتائبي طيلة سنتي الحرب الاهلية (75ـ77) هو انه قام على اساس برنامج لحسم الصراع في لبنان

يرتكز على « مبدإ التقسيم » اي على فصل جزء من لبنان عن المصير التاريخي – الوطني لهذا البلد وذلك بانشاء منطقة «حرة» تشكل قاعدة لمشروع « كيان قومي مسيحي » تلعب فيه الطائفة المارونية دور الهيمنة على باقي الطوائف المسيحية الاخرى . وهو برنامج لا ينتمي – بالنتيجة – الى احداث الحرب الاهلية او مخلفاتها – اي انه ليس رد فعل على هذه بقدر ما هو برنامج تكون ونضج في التجربة السياسية للكتائب والاحرار قبل نشوب الحرب الاهلية في لبنان بزمن غير قصير . وقد كان لنجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني – ولمقدماته العنصرية – في اقامة دويلة اسرائيل تحت غطاء « حق اليهود في تاسيس وطن قومي » اثره في تشجيع هذا النزوع التقسيمي لدى احزاب البرجوازية اللبنانية المسيطرة – وجناحها المسيحي» خاصة – على ان ياخذ طريقه نحو النور كاطار ثابت لضمان مصالحها وللعب دورها بالمنطقة .

واذا كانت احداث الحرب الاهلية الدامية قد فجرت هذا المكبوت السياسي في برامج احزاب الطبقة المسيطرة واخرجت احشاءه الى السطح، فلان ذلك جاء في توافق موضوعي مع تفاقم ازمة السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية التي فجرت الحرب مخرجا لازمتها في محاولة منها لحسم مصير لبنان ومصير مصالحها فيه بصفة نهائية بوضع صيغة التقسيم اخراجا سياسيا لذلك الحسم .

واذا كان المشروع الانعزالي الفاشي قد قام على اساس برنامج التقسيم – الذي يقود الى هيمنة لبنان وفصله – شعبيا – عن حركة التحرر الوطني العربية – ، فقد جاءت جملة من التطورات السياسية مع نهاية السنة الثانية من الحرب (1977) لتضع هذا البرنامج في حالة انكفاء . قد يكون عامل المواجهة الوطنية الفلسطينية – اللبنانية التقدمية وراء حالة الانكفاء هذه التي عرفها المشروع الانعزالي وعر فمعها – من موقعه – « خطا » جديدا للصراع . لكنه ليس – باعتقادنا – العامل الاساسي ، اذ ان نتائجه لن تكون – بالحتم – هي مطلب : كل لبنان ، المطلب/الشعار الذي اعلنته اطروحات الكتائب عقب اغلاقها ملف التقسيم . ويدعم هذا الاعتقاد استحضارنا للوضع الذاتي للمقاومة والحركة الوطنية خلال هذه الفترة ، ذلك الذي لم يكن – عسكريا – بحجم الوضع الكتائبي المدعوم بقرارات مؤتمري الرياض والقاهرة سياسيا وعسكريا وماليا... الخ

كيف جرى هذا التحول – اذا – في برنامج الكتائب، وما هي مبرراته؟

3 – من التقسيم الى السلطة : او من المأزق الى المخرج :

في تحرير الكتائب الداخلي المقدم للمكتب السياسي في اول يونيو 1977 (7) ، نعثر على جملة من العناصر تلخص صيغة هذا الانتقال . فالوثيقة

(التقرير) ، تصوغ مشكلة لبنان في البداية على انها «**مشكلة الاقليات**» ؟ فالوجود المسيحي في لبنان – بما هو في منطق الكتائب وجود اثني قومي! – بازاء الوجود الاسلامي – « الاكثري » ، يطرح بذاته – هذه المشكلة – وتسوق الوثيقة معادلتها كالتالي : **كل اكثرية طاغية وكل اقلية مضطهدة**. وعليه ، كيف يحقق «الحضور المسيحي» « المتفوق » شخصيته على هذا «الطغيان الاكثري» اي كيف يحرص « العرق الحضاري المتفوق » على ضمان وجوده وحقوقه « الطبيعية » « بالبداهة » في عالم « بربري » ؟ ذلك هو السؤال الذي يستعرض التقرير جوابه تحت عنوان «ما هو الحل»؟ وهو يستعرضه في عملية مقارنة بين صيغ/امكانات ثلاث يستبعد اولاهما وثانيهما ليضع الامكانية الثالثة على انها واقعية ، على انها الحل ، وهي – جميعها – على الترتيب التالي :

أ – **التقسيم** : لا يخفي التقرير الكتائبي ان التقسيم ليس مخرجا لوضع « المسيحيين » (وبلغتنا : لوضع البرجوازيين) ، بل انه ينشط «الاكثرية» (يعني – في لغتنا – : كل القوى الوطنية والديمقراطية الرافضة لمشروع صهينة لبنان) ويمكنها من « الاستيلا على نصف لبنان » (8) . كما «يعني انكفاء وتراجعا من **قبل الحضور المسيحي** الى مواقع دفاعية اقل مناعة واكثر منالا : سياسيا ، واقتصاديا ، وثقافيا ، وحضاريا ، وأمنيا ...» (9) . انه يعني – كما حصل فعلا – سقوط المصالح التي يمثلها الكتائب في وضع مأزقي تأخذ البرجوازية الكولونيالية اللبنانية – بازائه – موقع الدفاع فالانتحار وهي تشعل حربها . اذا ، فليس التقسيم هو الاطار الذي تستطيع – من خلاله – هذه الطبقة ضمان مصالحها .

ب – **اللامركزية السياسية او الفدرالية على انواعها** : وهذا الخيار « المسيحي » – البرجوازي يصطدم بعقبة الرفض من طرف « الاكثرية » – الوطنية . فالفدرالية لن تكون واردة الا بقبول الطرفين « اما ارغام احد الفريقين فتقسيم . والتقسيم اساسا ، شر ، بل شر كبير » (10) . انها لا يمكن ان تقوم الا على اساس **تسوية الصراع** ، هي – في حقيقتها – **استسلام** وطني من موقع الضعف – للبرنامج الانعزالي ، طالما انها تسوية تضعف **بوحدة الشعب** اللبناني بتذويبه الى « طوائف » (وهذا اعتراف صريح منها بانه ليس شعبا ، لانه ليس مكونا من **طبقات اجتماعية**) ، اي طالما ان مبدأ وجود «ه» وقيامه هو **الدين** ، لا المصالح المادية الفعلية والتناقضات الاجتماعية المختلفة التي تنهض على وجودها . ولا يخفى ان الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية وقفت بوجه هذا الحل العنصري – اللاهوتي المتستر وراء قناع الديمقراطية السياسية واللامركزية التي شكلت – في كثير من الاوضاع – **الحل الواقعي لوضع الاقليات القومية الفعلية** .

لا الزمر « الطائفية » المتبلدة .

لذلك يبدو ـ كما تقول الوثيقة ـ ان تحقيق صيغة الفدرالية غير ممكن « في المستقبل القريب على الاقل » .

ج ـ **السيطرة على لبنان** : وهي الخيار الذي يرجحه التقرير طالما ان التقسيم « شر » وطالما ان الفدرالية غير ممكنة التحقيق . والتقرير يعبر عن هذا الخيار بالقول انه : « **بسط سيطرة المؤمنين بلبنان مجتمعا حضاريا منفتحا ومتميزا على اكبر رقعة من اراضيه ، والافضل على كل** اراضيه » (11) . وهذا ـ فيما يعنيه ـ انتقال نحو الهجوم بهدف اسقاط المواقع الوطنية الفلسطينية ـ اللبنانية التقدمية التي شكلت ـ في مختلف مراحل الصراع ـ نذير خطر في وجه مصالح البرجوازية اللبنيانية ، ودفعا مستمرا لها نحو مازقها .

وقد اكد التقرير ـ تفصيليا ـ على ان تنفيذ هذا الخيار يمر على مراحل ثلاث :

الاولى : بتثبيت سيطرة الكتائب على ما تسميه بـ « المناطق المحررة » .

الثانية : توسيع الوجود المسيحي (يعني الوجود البرجوازي الماروني) في المناطق الاخرى وتقويته .

اما الثالثة : فهي « قيام الدولة الديمقراطية الحقيقية على ارضية ثابتة ، وقدرة دفاعية ذاتية اكيدة ، وتجعل لبنان اكثر قوة ومناعة في **مقاومته للطغيان الاكثري اللازم لطبيعة هذه المنطقة**» (12).

تلك هي النتائج التي ينتهي اليها تقرير الكتائب . وهو لا يخفي ان تحقيق الاهداف التي يرسمها يظل مرتهنا بضرب « التجمعات السكنية الغريبة » و « الغرباء » (أي الفلسطينيون) وبالتحالف العضوي القائم بين المقاومة والحركة الوطنية لاضعاف هذه الاخيرة ، ثم الانفراد بها وهذا الشرط هو ما وفره للكتائبيين ـ الاحتلال الاسرائيلي للبنان .

*

اذا كان التقرير ـ الذي تناولنا هنا بعض فقراته التي لها علاقة بموضوعنا ـ قد قدم الحل في صيغة السيطرة على لبنان او على السلطة في لبنان ـ بما يفترضه هذا من تراجع مكشوف عن مشروع التقسيم ـ واذا كان التقرير قد ساق هذا التحول البرنامجي في زوبعة من التبريرات الايديولوجية ، فما هي ـ بنظرنا ـ العوامل الحقيقية الفعلية التي كانت وراء هذا « الخيار » (يعني السيطرة) والتي لم يشر اليها التقرير ؟

بناء على معطيات القسم الاول من هذا المقال والذي تناول حزب الكتائب بما هو الممثل السياسي لمصالح الطغمة المالية ، وبما ان هذه

المصالح لا تتحقق الا على قاعدة الصراع (الذى اعطى في مرحلة من مراحله مشروع التقسيم كجواب على وضع تلك المصالح) : ومن ثمة فهي تخضع لقوانين هذا الصراع ، وبناء على حركية العلاقة بين هذه المصالح وبين حزب الكتائب الذى يمثلها والذى يفترض منه تمثيلها الاجتهاد في البحث عن مخارج لمأزقها ... بناء على كل ذلك ، سنحاول الاجابة على السؤال ـ بايجاز ـ في النقط التالية :

1. ـ ان خيار تقسيم لبنان و «تقطيع اوصاله» بشريا وجغرافيا ، سيخلق التناقض داخل الطبقة البرجوازية «اللبنانية» المسيطرة ـ والطغمة المالية اساسا ـ بين «جناحها المسيحي» المستفيد و «جناحها الاسلامي» المتضرر . اذ ان هـذا الاخير الذى سيعصف التقسيم بمصالحه ـ سيجد نفسه امام ابتزاز لا مفر له من مجابهته ، وهذا ما يفسر انخراط «الطوائف الاسلامية» في النضال الوطنـي ـ الديمقراطي لاسقاط مشروع التقسيم الانعزالي . وقد كان على المشروع الانعزالي ان يدرك التناقض الذى يخلقه برنامج التقسيم في جسم الطغمة المالية لكي ينظم تراجعه عن ذلك البرنامج وقد اقدم على ذلك باسم وحدة لبنان : وحدة مصالح البرجوازية فيه .

2. ـ ان التقسيم او بناء سلطة على جزء صغير من لبنان (الجبل) ـ سوف يضحى بمصالح البرجوازية المسيطرة وفئتها المهيمنة في الاجزاء الاخرى منـه . ولذلك فان مصالح هذه تقتضـى منها ـ موضوعيـا ـ السيطرة على **كل** لبنان : مجالا لاستغلالها وموضوعا لارباحها .

3. ـ من شأن التقسيم ـ الذى يفجر التناقض بين « الجناحين »

ـ ان يفجر التناقض بين « الجنـاح المسيحي » الممثل كتائبيـا وبيـن الرجعيات العربية ، وهذا سيقود المشروع الكـتائبـى برمته الـى تصعيد الانعزالية . ولا يخفى ان آثار هذا النهج ستكون عكسيـة على مصالح الطغمة المالية التى لا تقوم لمصالحها قائمة في المنطقة دون ان يكون لها موقع الوسيط بين الغرب الامبريالي وبين هذه الرجعيـات . فقطاع الخدمات محكوم ـ في آليته ـ بحساسية العلاقة بين القيمين عليه وبين هذه الانظمة البرجوازية الكولونيالية ، وهى لن تكون علاقة سليمة الا حين تكون مبنية ـ كما تريد ذلك الرجعية العربية ـ على مبدأ «**التوازن الطائفي**» بما يشترطه هذا من ضرورة تجديد العلاقة بين الموارنة و « الطائفة السـنـيـة » .

4. ـ ان السيطرة على لبنان وامتلاك جهاز الدولة من قبل حزب الطغمة المالية ستكون محاولة منه **لحسم** التـنـاقض/اللاتوافق بين هيمنتها الاقتصادية **المباشرة** وهيمنتها السياسية **المتوسطة** (بفتح وتشديد السين). وهى الدعوى التى الح عليها حزب الكتائب في تأكيد ضرورة اجراء تعديلات

جوهرية على دستور الجمهورية الذى يقوم على اساسه ذلك التناقض .

*

هذه بعض من العوامل التى كانت وراء انتقال البرنامج الكتائبي من مشروع التقسيم الى مشروع السلطة . مع تحول هذا « الانتقال » من مجاله النظرى الى الواقع الفعلى السياسى في لبنان ، اى مع صعود حزب الكتائب الى السلطة ، يمكن ان نرتطم بجملة من الاسئلة المباشرة التي يفترضها ـ آليا ـ هذا الجديد في حياة لبنان السياسية : هل يسقط هذا الانتقال كثيرا من الحلقات التى قام عليها المشروع الكتائبى : الصهينة الفاشية ، الطائفية .. ام انه يبقى عليها ويعيد انتاجها في اشكال اخرى ؟ كيف تتحدد العلاقة ـ في ضوء هذا الانتقال ـ بين الكتائب وبين اسرائيل ، بين الكتائب وبين قوات العميل سعد حداد ، بين الكتائب والرجعيات العربية ، ثم بينه وبين سوريا ؟ بأى الصيغ سيتم تكييف المشروع الكتائبى مع واقع السلطة ومع لعبة «التوازن الطائفى» ؟ واخيرا ، ما مصير «معاهدة السلام» مع العدو ـ في ضوء التطورات ـ بعد مصرع الشيخ بشير الجميل وصعود امين الجميل ؟

وهى ايضا تساؤلات قد تطرحها استخلاصات المقال دون ان نلزمه الاجابة عنها .

27ـ30 اكتوبر 1982

هوامش

(1) مثلا : التقرير المقدم للمكتب السياسي لحزب الكتائب في اول يونيو 1977 والمنشور بمجلة « بيروت المساء » : المجلة المركزة لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان . العدد السابع . السنة الاولى 5 يونيو 1982 .

(2) ان وقع غلبة « التمثيل المسيحي » ـ ان جاز التعبير ـ يعود الى اعتبارات تاريخية منها انه تم « ... تكون الراسمالية في جبل لبنان في ظل تغلغل الرساميل الامبريالية ، ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر . بينما تاخر دخول الراسمالية الى المناطق اللبنانية الاخرى . وجبل لبنان يقطنه المسيحيون بوجه خاص ، والموارنة منهم بالذات . من هنا ، كان ارتباط جبل لبنان بتطور الراسمالية اشد واقوى من ارتباط المناطق الاخرى ، فكانت الغلبة في تركيب البرجوازية اللبنانية للعناصر المسيحية بوجه خاص ... » . مهدى عامل : القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوزية اللبنانية : مدخل الى نقض الفكر « الطائفي » . مركز الابحاث : م، ت، ف، بيروت 1980 ، ط. الاولى ص 156 .

(3) يقول ميشال شيخا احد ابرز ايديولوجيي الطغمة المالية (خلال الاربعينات والخمسينات) والاب الروحي لحزب الكتائب : « ان الاقتصاد اللبناني قائم بالمعنى اللفظي ، على الاعمال في الخارج وعلى العلاقات مع الخارج ... لبنان لا يعيش من التجارة « المحلية » ولا من الزراعة «المحلية»... بل من هذه الحركة الكثيفة التي تربطه خيوطها المرئية وغير المرئية بالكون ويقول ايضا : « نحن هنا نعيش من الخارج اكثر مما نعيش من صنع بعض المنتوجات الثانوية » و « ... ان اللبنانيين يربحون مالهم في الخارج ومن الخارج » . من كتابه : « افكار في الاقتصاد اللبناني » . اوردها مهدى عامل في : نقض الفكر « الطائفي » ص 82 .

(4) « ... لئن كان الصراع يتمحور حول معرفة اي نهج اقتصادى ستكون له

الهيمنة في صفوف البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، فان هذا يعني ان الصراع كان يتمحور حول معرفة اي فئة من هذه البرجوزية ستكون لها فيها الهيمنة الفعلية . ولم تكن آثار هذا الصراع منحصرة في حدود البنية الاجتماعية اللبنانية ، بل كانت تتعداها الى حدود العلاقة ونوعها بين لبنان والبلدان العربية ، وهذا هو الاخطر ، بامكاننا القول ان موقع لبنان من هذه الحركة كان يتحدد ، بالضبط ، في تلك المرحلة الانتقالية التاريخية (نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات) بحسب الشكل الذي ينحسم فيه ذلك الصراع : اما لمصلحة نهج الاقتصاد الوطني المستقبل ، واما لمصلحة نهج اقتصاد الخدمات ، اي لمصلحة نهج الطغمة المالية . لقد انحسم ، كما نعلم ، لمصلحة هذا النهج الاخير ، فانطرحت معه بالتالي ، المشكلات كلها تقريباً التي ستتفجر من جديد في حرب اهلية بعد اقل من ربع قرن : عروبة لبنان او « انعزاليته » وحدته او تقسيمه ، ديمقراطيته او ايديولوجيته الوطنية او صهيونيته ، علمانيته او طائفيته ، بل وجوده او « انتحاره » . مهدي عامل ، المصدر السابق ، ص 73 .

(5) انظر : تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ، ابريل 1977 حول « الوضع اللبناني الراهن وخطة المواجهة الوطنية للمشروع الانعزالي » منشور في كراس تحت عنوان : « معركة المصير الوطني اللبناني وقضية العرب القومية » عن لجنة الاعلام التابعة للمنظمة ، ص 13 – 14 ...

(6) انظر : « النظرية في الممارسة السياسية » : بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان ، مهدى عامل الطبعة الاولى 1979 ، دار الفرابي – بيروت – ص 214 ... 225 .

(7) التقرير المشار اليه في الهامش رقم (1) .

(8) المصدر السابق .

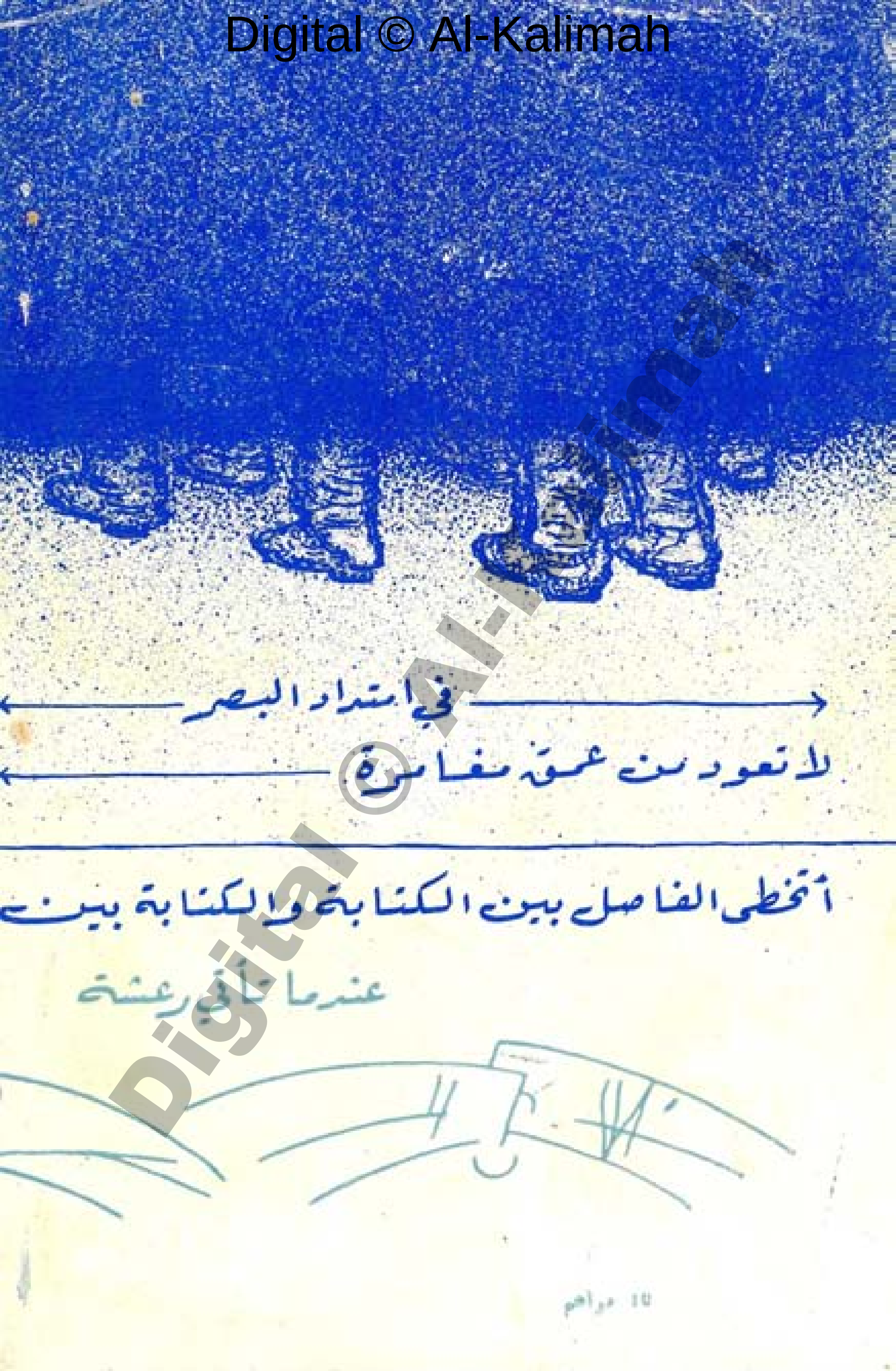
(9) المصدر السابق .

(10) المصدر السابق .

(11) المصدر السابق .

(12) المصدر السابق .

● لم نتساءل عن العلاقة بين الكتائب والحركة الوطنية لانها في كل الاحوال ستكون علاقة حرب معلنة او خفية عليها .


في امتداد البصر
لا تعود من عمق مغامرة
أتخطى الفاصل بين الكتابة والكتابة بين
عندما تأتي رعشة
١٥ درهم